المملكة المغربية

البرلمان
مجلس النواب

فريق العدالة والتنمية
Groupe de la Justice et du Développement

حصيلة
السنة التشريعية الخامسة
2016 - 2015

« الإلتزام بمواصلة الإصلاحـــات...
واستكمال بناء المؤسســـات »

www.pjdgroupe.ma

حصيلة

فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب

" التقرير السنوي العام "

السنة التشريعية الخامسة 2015-2016
الولاية التشريعية التاسعة 2011-2016

أنجز هذا التقرير تحت إشراف د. عبد الله بووانو رئيس الفريق

الفهرس

مقدمة 5

المحور الأول : التدبير الإداري والداخلي للفريق 8
أجهزة الفريق 9
التدبير الداخلي 9
الانضباط والإلتزام بالحضور داخل المؤسسة البرلمانية 9
مديرية الفريق 10
اللقاءات الدراسية 11

المحور الثاني : الأداء التشريعي للفريق 19
مقدمة 20
قراءة في الحصيلة التشريعية للسنة الخامسة 21
تحليل الحصيلة التشريعية حسب اللجان النيابية 25
المبادرات التشريعية لفريق العدالة والتنمية 73
مرامي وأهداف مقترحات القوانين المقدمة بإسم فريق العدالة والتنمية 80
الجدول التفصيلي للحصيلة التشريعية للسنة الخامسة والأخيرة من الولاية التاسعة 91

المحور الثالث : الأداء الرقابي للفريق 118
طلبات عقد اجتماعات اللجان 119
طلبات القيام بمهام استطلاعية مؤقتة 124
المجال الرقابي عبر الأسئلة الشفوية والكتابية 125

المحور الرابع : الأداء الإعلامي والتواصلي للفريق 180
التواصل الداخلي والخارجي 181
التواصل السمعي البصري 187
الصحافة المكتوبة الورقية والالكترونية 187
التواصل عبر شبكة الانترنيت 188
الدبلوماسية البرلمانية 190

أنشطة الفريق (ألبوم صور) 196

مقدمة

نستقبل الاستحقاقات التشريعية للسابع من أكتوبر 2016 وقد أنهينا ولاية تشريعية تاسعة 2011-2016 بحصيلة جد متميزة بكافة المقاييس المتعارف عليها دوليا، و حتى باستحضار كافة محطات التجربة البرلمانية المغربية منذ سنة 1963، ويكفي القول بأن المصادقة على 136 نص تشريعي بالإيجاب خلال سنة واحدة هو إنجاز لم يسبق تحقيقه أبدا، هذا الأمر لا يخفي وراءه كما يدعي البعض تضييعا لنوعية النصوص وجودتها بقدر ما يعكس قوة التنسيق وجديته بين مكونات الأغلبية التي قادت التجربة الديمقراطية المغربية المتمخضة عن الربيع الديمقراطي العربي سنة 2011، والتي كان أولى إفرازاته دستور 2011، وثانيها نتائج استحقاقات 24 نونبر من نفس السنة، هذه الأغلبية التي استطاعت رغم كافة العراقيل والمضايقات التي تعرضت لها خلال محطات عدة كسب التحدي وتجاوز الصعاب وقدمت للمغرب إصلاحات هيكلية كبيرة لا ينكرها إلا جاحد.

وبذلك نكون في فريق العدالة والتنمية قد أوفينا بغالبية التزاماتنا إن لم نقل بكلها. ونكرر مرة أخرى بعد الذي تم تفصيله في حصيلات السنوات الأربع السابقة بأن التنسيق الجيد لعمل فرق الأغلبية وذلك لإسناد الحكومة في جميع مبادراتها وقف سدا منيعا في وجه من أراد إرباك عمل المؤسسة التشريعية، لتجيء بعد ذلك نتائج استحقاقات الرابع من شتنبر 2011 لتؤكد بأن حكومة الأغلبية الحالية بقيادة السيد عبد الإله بنكيران هي في الطريق الصحيح حيث زادت الأصوات التي وضعت ثقتها في حزب العدالة والتنمية التي يقودها، الأمر الذي خلط أوراق المعارضة وشتت صفوفها وأتلف تنسيقها الهش الذي كان قائما على ترويج الإشاعات والعمل بكافة الوسائل لتسفيه إنجازاتها،

وبذلك أظهرت النتائج كما سيأتي بيانه تفصيلا عبر التصويت على آخر مشروع قانون للمالية ب 170 نائبا مقابل معارضة 52 وامتناع 31 نائبا أن المرور إلى السرعة النهائية لن يتطلب جهدا جهيدا لمواجهة معارضة منهكة الأوصال.

وبذلك أمكن كما سبق بيانه التصويت على 136 نص قانوني 18 في إطار قراءة ثانية والباقي موزع بين 8 مشاريع قوانين تنظيمية و6 مقترحات قوانين و61 مشروع قانون عادي و43 اتفاقية دولية وهذه نتيجة جد إيجابية، كان للفريق فضل كبير في تحقيقها من خلال تجويدها عن طريق تقديمه بمعية فرق الأغلبية ل 884 تعديلا همت جميع القوانين التي تمت المصادقة عليها، وبتقديمه ل14 مقترح قانون 3 منها بتنسيق مع فرق الأغلبية.

أما فيما يتعلق بالأداء الرقابي للفريق فقد حافظ أعضاؤه على حيويتهم وجديتهم وغزارة إنتاجهم رغم الالتزامات والتكليفات التي ألقيت على عاتق غالبيتهم عقب استحقاقات الرابع من شتنبر 2015، حيث سجل نواب ونائبات الفريق نسبا جد مشرفة في الحضور لم تقل في غالبية المحطات سواء بالحضور داخل اللجان الدائمة أو الجلسات العمومية عن 83 بالمائة، قوة هذا الأداء الرقابي عكسها عدد الأسئلة التي تقدم بها أعضاء الفريق والذي وصل إلى 2197 سؤالا موزع إلى 1736 سؤالا كتابيا و461 سؤالا شفويا هذا إضافة إلى 708 ملتمسا مكتوبا توزعت بين مجموع القطاعات الحكومية وعدد من المؤسسات العمومية، ويؤتث هذا المجهود الرقابي للفريق تقديمه ل31 طلبا لعقد اللجان الدائمة وأربع طلبات لتنظيم مهام استطلاعية.

ووعيا من الفريق بأهمية المساهمة الفعالة في مختلف المهام الدبلوماسية المسندة لأعضائه بالشعب البرلمانية الدائمة أو المكلفين بمهام دبلوماسية مؤقتة شارك أعضاء الفريق في 45 مهمة دبلوماسية برلمانية، تركوا خلالها بصمتهم بالدفاع عن القضايا العليا للبلاد وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية، أو بالتعريف بالتجربة الديمقراطية المغربية في محيط دولي وإقليمي يعرف مخاضا كبيرا.

وحفاظا على إشعاعه التواصلي أبى فريق العدالة والتنمية إلا أن يكون حاضرا بقوة خلال السنة التشريعية الأخيرة من هذه الولاية من خلال تنظيمه لقافلة المصباح في دورتها التاسعة والتي شكلت مناسبة مهمة عقب استحقاقات الرابع من شتنبر 2015 للتواصل مع المواطنين بجميع ربوع المملكة عرفانا للثقة التي جددوها في الحزب وممثليه وللإنصات لمتطلباتهم وحاجياتهم لمعالجتها في المرحلة اللاحقة.

ولم يتوان الفريق بتنسيق محكم مع فرق الأغلبية عن مبادراته في تنظيم لقاءات دراسية همت مواضيع وقوانين مختلفة لتعميق النقاش والاستماع لذوي الاختصاص والمهتمين لتجميع المقترحات وتجويد المبادرات سواء عند صياغة التعديلات أو مناقشة النصوص داخل اللجان الدائمة، وفي هذا الإطار نظم الفريق بمعية الأغلبية 10 لقاءات دراسية عرفت حضورا مهما من المسؤولين الحكوميين والأكاديميين والباحثين المهتمين وكذا جمعيات المجتمع المدني والهيآت النقابية، وخرجت بتوصيات مهمة كان لها الأثر البالغ في عدد من مخرجات المؤسسة التشريعية.

كما أولى الفريق آلياته التواصلية الحديثة سواء عبر موقعه الإلكتروني الرسمي أو صفحاته بالمواقع الاجتماعية أهمية كبيرة سواء بتحديثها أو الحرص على تقويتها بآخر مستجداته وحضور نوابه باللجان الدائمة والجلسات العامة ومختلف مواقفه ومبادراته وأنشطته التي كانت مشرفة في جميع الأحوال.

وفي الختام نرجو من العلي القدير أن يكون هذا الإصدار الخامس لحصيلة الفريق خاتمة مسك للإصدارات الأربعة الخاصة بالسنوات السابقة من هذه الولاية التشريعية وأن تكون إضافة نوعية للخزانة البرلمانية وأن يجد فيها (الإصدارات الخمسة) الباحث والمهتم والأكاديمي معينا يروي عطشهم المعرفي، كما نرجو أن يجد فيها نواب الفريق الذين سيخلفون الرعيل الحالي منبعا ونبراسا لتقديم الأفضل خلال المستقبل من السنوات والولايات التشريعية المقبلة.

والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل

د. عبد الله بووانو
رئيس فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب

المحور الأول :

التدبير الإداري والداخلي للفريق

1. أجهزة الفريق

لقد عرفت السنة التشريعية الخامسة إستقرارا تنظيميا على مستوى إدارة الفريق بإعتبارها آخر سنة في الولاية التشريعية كما انها لم تشهد أي طارئ يستوجب إجراء أي تغيير على مستوى أجهزته، ماعدى ما تعلق بتدبير ملف ترشيح أحد أعضاء الفريق لعضوية المحكمة الدستورية عن فئة تسع سنوات ويتعلق الأمر بملف الأستاذ محمد بنعبد الصادق نائب الرئيس المكلف بالتشريع مرشح الفريق والذي تم إختياره وفقا لنظامه ومساطره الداخلية، وهو ما أهله للحصول على 299 صوتا من أصوات النواب خلال الجلسة العامة للمجلس المخصصة لانتخاب أعضاء المحكمة الدستورية التي عقدت يوم 14يونيو2016 للتصويت على مقترحات المجلس.

2.التدبير الداخلي

حرص مكتب الفريق على عقد لقاءاته الأسبوعية كعادته لمتابعة ومناقشة العديد من القضايا والمهام المنوطة بالفريق رغم المسؤوليات والمهام المحلية التي انشغل بها العديد من أعضاءه، وقد بلغ مجموع هذه اللقاءات 30 لقاءا، شكلت محطات للتشاور وتبادل الرأي و لإتخاذ العديد من القرارات التي تهم تدبير الشأن الداخلي والوطني في إطار المهام المنوطة بممثلي الأمة.

وتنزيلا للمقترحات المقدمة من قبل غالبية أعضاء الفريق خلال اجتماعه السنوي بشأن إعادة تدبير البرمجة الأسبوعية لاجتماع الفريق، تقرر عقده مرة واحدة كل 15 يوما وكلما دعت الضرورة إلى ذلك، وقد سجلت عدد لقاءات الفريق (20 لقاءا) تراجعا محدودا مقارنة مع عدد اللقاءات التي عقدت بالسنوات السابقة، وذلك بسبب إنشغال العديد من الإخوة بالتدبير المحلي على مستوى الجماعات الترابية وللإشارة فقد خصصت صُبحِيات بعض لقاءات الفريق لعقد لقاءات دراسية خاصة بالفريق أو بمعية فرق الأغلبية.

3. الانضباط والإلتزام بالحضور داخل المؤسسة البرلمانية

رغم إكراه الالتزامات المحلية خاصة بعد محطة 4شتنبر 2015، حافظ الفريق كعادته على وتيرة حضوره القوي والمتميز بالجلسات العامة التشريعية والرقابية وكذا اجتماعات اللجان النيابية، خاصة أثناء مناقشة مشروع قانون المالية والميزانيات القطاعية المرتبطة بمشروع قانون المالية لسنة 2016، وعلى سبيل المثال لا الحصر سجل الفريق نسبة حضور بلغت في مجملها 90 % بالجلسات العامة المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية لسنة2016.

ويوضح الجدول أسفله نسب حضور الفريق بلقاءات المكتب والفريق والجلسات العامة واللجان النيابية :

نسبة حضور اجتماعات مكتب الفريق		
الحضور	الغياب	الاعتذار
% 58	% 0	% 42
نسبة حضور أعضاء الفريق باجتماعات الفريق		
الحضور	الغياب	الاعتذار
% 66	% 23	% 11
نسبة حضور أعضاء الفريق بالجلسات العامة		
الحضور	الغياب	الاعتذار
% 83	% 7	% 10
نسبة حضور أعضاء الفريق باللجان الدائمة		
الحضور	الغياب	الاعتذار
% 58	% 16	% 26

4. مديرية الفريق

سجلت السنة التشريعية الخامسة العديد من الدورات التكوينية في مختلف المجالات نظمها المجلس بشراكة مع البنك الدولي ومؤسسة وستمنسنر، همت مواضيع مختلفة حول صياغة وتحليل التشريعات والنجاعة المالية ومناهج البحوث والدراسات البرلمانية، وكذا انطلاق البرنامج التكويني الذي نظمه المجلس بشراكة مع الجامعة الدولية للرباط لمدة سنتين، حيث استفاد منها موظفو إدارة الفريق إلى جانب موظفي إدارة المجلس، في إطار تأهيل العنصر البشري و صقل قدرات الموارد البشرية لمؤسسة مجلس النواب لإسناد نواب الأمة في مهامهم الدستورية المنوطة بهم، وللإشارة توجت الدورات التكوينية المتعلقة بالنجاعة المالية بحفل تسليم الشواهد للمستفيدين من التكوين يوم 29 أكتوبر 2015.

ولا يفوتنا أن نسجل في إطار برامج التكوين المنظمة من قبل المجلس ضرورة مراجعة حصة الفريق من الاستفادة من الدورات التكوينية المبرمجة مستقبلا بما يتناسب وتمثيلية نوابه العددية تطبيقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس النواب، حيث لم تعكس المشاركات السابقة لا حجم الفريق ولاحجم إدارته مقارنة بفرق أخرى تقل عددا عن فريق العدالة التنمية.

5. اللقاءات الدراسية

تكريسا لمبدأ تقيم الأداء وتجويده افتتحت السنة التشريعية الخامسة كالعادة بلقاء تقييمي لحصيلة أداء الفريق للسنة السابقة واستقبال أعضاء الفريق بالغرفة الثانية وكانت محطة للدعوة إلى تكثيف الجهود والتعاون بين الفريقين لانجاح التجربة الحكومية كل من موقعه.

وسيرا على نهج التواصل والانفتاح على آراء الخبراء والأكاديميين وفعاليات المجتمع المدني وكذا أطر الحزب من خلال منتدى التنمية للأطر والخبراء عقد الفريق 10 لقاءات دراسية. خصص كالعادة مشروع قانون المالية لسنة 2016 بلقاءين دراسيين، الأول داخلي نظم يوم الأحد 25 أكتوبر 2015 بشراكة مع منتدى التنمية للأطر والخبراء لحزب العدالة والتنمية، أتبع بلقاء بمعية فرق الأغلبية يوم الاثنين 26 أكتوبر 2015 بحضور السيد رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ووزيري المالية وبعض وزراء الحزب. واختتمت محطات مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2016 بعرض للسيد رئيس لجنة المالية والتنمية الاقتصادية باجتماع الفريق ليوم الثلاثاء 10 نونبر 2015 لتقديم خلاصات المناقشة باللجنة وأهم التعديلات التي قدمت من طرف فرق الأغلبية.

واختتمت اللقاءات الدراسية بلقاء دراسي نظم بقاعة الجلسات بالغرفة الثانية وبتنسيق مع الأغلبية بالغرفتين حول موضوع : « التغطية الاجتماعية للمهن الحرة والمستقلين.. استثمار لأجل المستقبل »، يوم 26 يوليوز 2016.

وسنعرض فيما يلي جدولا باللقاءات الدراسية التي تم تنظيمها خلال هذه السنة :

الرقم	موضوع اللقاء الدراسي	التاريخ	ملاحظات
السنة التشريعية الخامسة 2015-2016			
دورة أكتوبر 2015			
1	اللقاء الدراسي السنوي للفريق	08 أكتوبر 2015	خاص بالفريق
2	مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2016 (داخلي)	25 أكتوبر 2015	خاص بالفريق
3	مناقشة مستجدات قانون المالية لسنة 2016	26 أكتوبر 2015	بتنسيق مع الأغلبية
4	قراءة في مشاريع قوانين هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للاسرة والطفولة : مقاربة ورهانات	15 دجنبر 2015	بتنسيق مع الأغلبية
5	أي آفاق لتعديل قانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري	29 دجنبر 2015	بتنسيق مع الأغلبية
6	قراءة في مضامين مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد	12 يناير 2016	بتنسيق مع الأغلبية
7	مشروع قانون 13.31 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات : مقاربات ورهانات	19 يناير 2016	بتنسيق مع الأغلبية
8	آثار تمليك الأراضي السلالية الواقعة داخل دوائر الري	26 يناير 2016	بتنسيق مع الأغلبية
9	معضلة التدفئة بالمناطق الباردة : نحو استراتيجية وطنية توازن بين متطلبات التدفئة وضرورات الحافظة على البيئة	02 فبراير 2016	بتنسيق مع الأغلبية
دورة أبريل 2016			
10	التغطية الاجتماعية للمهن الحرة والمستقلين.. استثمار لأجل المستقبل	26 يوليوز 2016	بتنسيق مع الأغلبية (مجلسي النواب والمستشارين)

أما مرامي وأهداف اللقاءات الدراسية لهذه السنة فلنخصها فيما يلي :

اليوم الدراسي حول اثار تمليك الأراضي السلالية الواقعة داخل دوائر الري

نظم فريق العدالة والتنمية بمعية فرق الأغلبية بتاريخ 26 يناير 2016 لقاء دراسيا حول أثار تمليك الأراضي السلالية الواقعة داخل دوائر الري، وذلك في إطار التفاعل مع توصيات المناظرة الوطنية المنعقدة بالصخيرات بتاريخ 08 و09 دجنبر 2015حول موضوع السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،ثم الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في هذه المناظرة والتي أوصت بتمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري لذوي الحقوق،إضافة إلى التفاعل مع الحوار الوطني الذي نظمته وزارة الداخلية حول أراضي الجماعات السلالية من خلال تنظيم خمس ملتقيات جهوية.

وخلال هذا اللقاء الدراسي تمت مناقشة المحاور التالية :

- وضعية الأراضي السلالية السقوية ؛
- أثار تمليك الأراضي السلالية السقوية على أملاك الدولة الخاصة ؛
- دور مكتب الاستثمار الفلاحي في عملية تمليك الأراضي السلالية السقوية ؛
- دور المحافظ العقاري في عملية تمليك الأراضي السلالية السقوية ؛
- توزيع الأراضي السلالية السقوية على ذوي الحقوق.

وقد شارك في هذا اللقاء الدراسي كل من وزارة الداخلية ممثلة في مديرية الشؤون القروية و الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، والهيئة الوطنية للمهندسين المساحين الطبغرافيين، إضافة إلى ممثلي بعض المؤسسات الدستورية والقضائية و أعضاء مجلسي البرلمان وباحثين جامعيين وممثلي الأراضي السلالية...

وخلص اللقاء إلى رفع مجموعة من التوصيات بطابع تشاركي سيتم اعتماد بعضها في سن نصوص تشريعية عبر مقترح قانون ورفعها إلى الجهات المختصة.

لقاء دراسي حول موضوع : "أي آفاق لتعديل قانون 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري"

نظم الفريق بمعية فرق الأغلبية هذا اللقاء بمجلس النواب يوم 29 دجنبر 2015 حضره ثلة من المختصين والمهتمين بحقل الاتصال السمعي البصري وخاصة الوزارة المعنية عبر حضور ومشاركة وزير الاتصال، باعتبار أن أهمية و تطوير قطاع الاتصال السمعي البصري في إطار منظم وشفاف يساير الانفتاح الذي يعرفه المجتمع المغربي أضحت مسألة حتمية، بغية مواكبة التطورات المتعددة والتحولات السريعة التي يعرفها القطاع.

وقد أكدت الرسالة الملكية السامية بوضوح هذا المسعى إلى جانب الالتزامات الحكومية المعلنة في إطار النهوض بالأوضاع المهنية والاجتماعية للصحفيين والعاملين في هذا القطاع.

وتماشيا مع تعهدات المخطط التشريعي للحكومة، وبناء على نتائج عشر سنوات من تطبيق قانون الاتصال السمعي البصري رقم 77.03 كما تم تعديله وتتميمه، وكذا الظهير المحدث للهيأة العليا للاتصال السمعي البصري، وكذا الممارسات المستجدة على مستوى تدبير القطاع وظهور مجالات جديدة، كل هذا يقتضي ويفرض مراجعة شاملة في هذا المجال، لتعزيز مبدأ استقلالية الإعلام العمومي، وتطوير ضمانات الحكامة الجيدة والتنافسية والشفافية في المجال السمعي البصري وتحفيز شروط الاستثمار وحرية المبادرة، وضمان حقوق صناع المضمون الإعلامي من صحافيين وفنانين ومؤلفين وتقنيين، والارتقاء بآليات احترام التعددية اللغوية والثقافية والسياسية، والنهوض بأخلاقيات المهنة وتثمين منظومة القيم، ومواكبة المستجدات التكنولوجية والرقمية.

وفي هذا السياق، ومن أجل فتح نقاش عمومي حول هذا الموضوع الهام، ومساهمة من المؤسسة التشريعية في دعم التطور الذي يشهده هذا القطاع الحيوي وتثمينا لدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، انعقد هذا اللقاء الدراسي بحضور عدد من الفاعلين والخبراء والمهتمين لبحث موضوع" أي آفاق لتعديل قانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري" في إطار مدارسة واقع حال الاتصال السمعي البصري ببلادنا وآفاق النهوض به خاصة على مستوى الإطار القانوني من حيث ملاءمته مع المستجدات الدستورية والتطورات التكنولوجية ومتطلبات الجودة والحكامة الجيدة والتعددية والتنافسية.

لقاء دراسي حول مشروع قانون رقم 109.12بمثابة مدونة التعاضد

يروم هذا اللقاء الذي نظمه الفريق بمعية فرق الأغلبية بمقر مجلس النواب يوم 12 يناير 2016، الانفتاح على مختلف الحساسيات ذات الصلة بموضوع التعاضد مساهمة من فرق الأغلبية بإغناء نقاش عمومي جاد وفعال من خلال قراءة متأنية لمشروع قانون رقم 109.12بمثابة مدونة التعاضد من زوايا مختلفة، وبدراسة مقارنة ساهمت فيها فعاليات ومهتمين بهذا الحقل بما فيها القطاع الحكومي، ومختلف المؤسسات العمومية.

وقد ناقش المشاركون خلال هذا اللقاء، الوضع الحالي للقطاع التعاضدي في التشريع بين المكتسبات والرهانات، باعتباره موضوع الحماية الاجتماعية كان دائما ولازال مثار نقاش خاصة ما يتعلق بالحكامة والترشيد وعقلنة الخدمات، بناء على العديد من التقارير والتوصيات الصادرة من مؤسسات وهيآت دستورية تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في العديد من المقتضيات والأسئلة المطروحة على القطاع التعاضدي ككل.

وباعتبار أن الحركة التعاضدية في المغرب، رغم ما حققته من تراكمات من خلال الممارسة،

خاصة في المجال الصحي،إلا أن الترسانة القانونية المؤطرة للقطاع ككل تدعو إلى إعادة تحيينها، على ضوء التقارير التي أكدت على وجود العديد من الاختلالات على مستوى التدبير والتسيير.

لقاء دراسي حول موضوع : قراءة في مشاريع قوانين هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة : مقاربة ورهانات

نظم الفريق بمعية فرق الأغلبية هذا اللقاء بمقر مجلس النواب يوم الثلاثاء 15 دجنبر 2015، الذي تضمن إلى جانب تقديم القطاع الحكومي لسياق ومضامين مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، ومشروع قانون 78.14 يتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، وقد أطر أشغال هذا اللقاء الدراسي أطر و مهتمون وفاعلون قدموا مقاربات مختلفة للموضوع كما تم عرض مجموعة من التجارب المقارنة.

هاجس فرق الأغلبية من خلال هذا اللقاء هو مواكبة الدينامية التي تعرفها الساحة الوطنية في مجال النهوض بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي أقرها دستور2011 وأفرد لها أبوابا وفصولا كاملة، ويتعلق الأمر بمقتضيات المواد 19، 32، 164، 171 ومواد أخرى تندرج في نفس السياق، فضلا عما سطره البرنامج الحكومي من آليات وإجراءات ينبغي تفعيلها على مستوى السياسات العمومية، علاوة على الالتزامات الدولية التي انخرط فيها المغرب في هذا الصدد، من خلال التصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ويتعلق الأمر بالبرتوكول الاختياري لاتفاقية الطفل الانضمام للبرتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، البرتوكول الاختياري لاتفاقية "سيداو" إلى غيرها من الآليات في مجال ترسيخ قيم حقوق الإنسان بمختلف أشكالها.

مرجعيات ساهمت بشكل كبير في تتويج هذا المسار بإخراج العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية في إطار استكمال البناء المؤسساتي الذي اعتبرته فرق الأغلبية واجهة لتصريف خطابات أو رسائل سياسية، كما هو الشأن بالمشروعين موضوع اللقاء الذي تأتي أهميته من خلال المدارسة والنقاشات التي أفرزتها ومازالت مواضيع من قبيل مشروع القانون المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، ومشروع القانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، ولعل اختيار هاته المواضيع بالتحديد لا يروم إعادة إنتاج النقاشات الموسعة بين مختلف الفاعلين الذين ساهموا بالحوار والنقد البناء وإعادة تفكيك الأسئلة العالقة وإثارة مختلف الإشكالات المؤسساتية والتشريعية والبنيوية، بقدر ما هو مساهمة في الانفتاح على نقاش عمومي واسع تتطلع به المؤسسة التشريعية أكثر من باقي المؤسسات الدستورية الأخرى في سبيل الخروج بمخرجات وتوصيات لا مكان فيها لرابح أو خاسر، أو مرجعية معينة كانت إيديولوجية أو معرفية بقدر ما سيربح المغرب

من خلال مؤسسات وطنية بخصوصيات وطنية في مجال واسع وهو مجال الحقوق المدنية والاجتماعية والسياسية.

من هذا المنطلق ارتأت فرق الأغلبية فتح واجهة موسعة للحوار بإشراك جميع الفرقاء والمتدخلين المعنيين بهذا الموضوع لكون الأمر لا يتعلق بموضوعين منفصلين يقدر ما يتعلق بحقل واسع يكمل بعضه بعضا تتقاطع فيه الأسرة والطفولة والمناصفة ومناهضة كل أشكال التمييز. وسيتم إصدار مخرجات هذا اللقاء ومختلف المداخلات التي شملها في كتاب خاص.

اللقاء الدراسي حول موضوع : " مشروع القانون 13/31 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات: مقاربات ورهانات"

نظمت فرق الأغلبية هذا اللقاء بمقر مجلس النواب يوم 19 يناير 2016 إيمانا منها أن مشاريع القوانين ذات الصلة بصورة المغرب وتقدم ديمقراطيته واستثمار المكتسبات التي حققها في المجال الحقوقي والحريات، يجب أن تعطى لها أهمية خاصة ومناقشة مستفيضة للجانب التشريعي قبل إصدار القوانين الخاصة بها.

واعتبرت فرق الأغلبية خلال تناولها للقاء أن حق الولوج للمعلومات العمومية حقا أساسيا من حقوق الإنسان، تضمنته المواثيق الدولية باعتباره يساهم في دعم انفتاح وتقريب الهيئات العمومية من المواطنين، وتكريس مناخ النزاهة والشفافية، وتحصين مبدأ ربط المسئولية بالمحاسبة، وتقوية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والإجتماعية، وتحقيق الحكامة الجيدة. وأن المجهودات التي يبذلها المغرب في بناء مجتمع المعلومات والمعرفة، وتكريس ثقافة احترام حقوق الإنسان في بعدها الكوني، تقتضي تعزيز الترسانة القانونية لبلادنا بقانون يحترم المعايير الدولية في "الحق في الحصول على المعلومات " لتقوية أسس دولة القانون وتعميق الممارسة الديمقراطية وتعزيز مكانة الرأي العام الوطني في مراقبة السياسات العمومية.

واعتبارا للطبيعة الخاصة لمشروع قانون 13.31 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، وما له من أهمية كبرى على مستوى إرساء الشفافية والحكامة الجيدة، ومساهمة منها في بلورة قانون يضمن الحق في الحصول على المعلومات يستجيب للمقاييس المتعارف عليها عالميا، ويقترب من التجارب والممارسات الجيدة في هذا المجال، ارتأت فرق الأغلبية وكعادتها فتح هذا النقاش حول هذا المشروع القانون. وهي مناسبة للحكومة والبرلمان والمجتمع المدني لمدارسة هذا الموضوع بما يلزمه من مناقشة حيثياته ومختلف جوانبه. وكيفية ممارسته بشكل يمكن انخراط كافة الفعاليات سواء الرسمية أو منظمات المجتمع المدني في هذا الحقل.

وفي هذا السياق، انعقد هذا اليوم الدراسي، تماشيا مع النهج المتبع من طرف فرق الأغلبية بمجلس النواب المرتكز على إشراك كل الهيآت والقطاعات وجمعيات المجتمع المدني، والانفتاح على تلقي الاقتراحات ووجهات النظر في إطار الحوار البناء والمسؤول، وعيا منها بقيمة فتح نقاش عمومي من هذا النوع، توخت منه إشراك جميع المؤسسات والمنظمات والهيئات الفاعلة في المجال من أجل إعطاء النص التشريعي المحال على البرلمان والمتعلق بموضوع اللقاء الدراسي حول (مشروع القانون الحق في الحصول على المعلومة رقم 31/13). ما يستحقه، وفسح المجال لتقديم وجهة نظر القطاع المعني والفرق البرلمانية، فضلا عن مشاركة وازنة لمؤسسات دستورية، و الانفتاح على تجارب دولية من خلال قراءات مقارنة لخبراء على إطلاع واسع بهذا المجال، إضافة إلى جمعيات المجتمع المدني التي تعد فاعلا وشريكا أساسيا بقوتها الاقتراحية ومقارباتها الخلاقة.

لقاء دراسي حول معضلة التدفئة بالمناطق الباردة، تحت شعار: "نحو إستراتيجية وطنية توازن بين متطلبات التدفئة وضرورات المحافظة على البيئة"

نظم فريق العدالة والتنمية بمعية فرق الأغلبية بمقر مجلس النواب يوم الثلاثاء 02 فبراير 2016، لقاء دراسيا حول المناطق الباردة وعيا منها أن التعاطي مع معضلة التدفئة بالمناطق الباردة، خاصة تلك التي تنخفض فيها درجات الحرارة خلال فصل الشتاء إلى ما دون الصفر، مفتقدا للرؤية الشمولية المفترض أن تحكم تأمين حاجة الساكنة منها. حيث يجد قاطنو هذه المناطق أنفسهم مضطرين سنويا لتوفير أسباب التدفئة مهما علت تكلفتها المالية والبيئية دون أن يتلقوا أي دعم يذكر من أي جهة حكومية؛ اللهم ما دأبت عليه المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر من حرص على تأمين متطلبات السوق من حطب التدفئة. لتبقى أسئلة النجاعة في تأمين حاجيات هذه المناطق من التدفئة، والسلامة البيئية في حماية ثرواتنا الغابوية وتخفيض معدلات التلوث، عالقة من دون جواب يذكر.

توخت فرق الأغلبية من خلاله فتح حوار علمي وجاد حول معضلة التدفئة بالمناطق الباردة بمشاركة كافة المتدخلين في الموضوع ؛ والبحث في أشكال الدعم الواجب تأمينها لسكان المناطق الباردة قصد ضمان حقهم المشروع في التدفئة ؛ ولفت الانتباه إلى ضرورة العمل على تخفيض تكلفة التدفئة النقدية والبيئية، تم تسليط الضوء على بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال البحث عن مصادر بديلة للتدفئة بالحطب؛و المساهمة في دعم الجهود الرامية إلى وقف مسلسل استنزاف ثرواتنا الغابوية وحماية مجالنا البيئي.

التغطية الاجتماعية للمهن الحرة والمستقلين – استثمار لأجل المستقبل

نظمت فرق الأغلبية بمجلسي البرلمان يوم الثلاثاء 26 يوليوز 2016 بقاعة الجلسات بمجلس المستشارين لقاء دراسيا حول موضوع " التغطية الاجتماعية للمهن الحرة والمستقلين – استثمار لأجل المستقبل،وتأتي أهمية هذا اليوم الدراسي للتحسيس باستعجالية هذا الورش المجتمعي الذي لا يحتمل المزيد من الانتظار وإخراجه للوجود في الأفق القريب ياعتبار أن هذا المشروع المجتمعي سيستهدف حوالي 11 مليون نسمة مابين مؤمن ومستفيد،في هذا الإطار.

الهدف من وراء تنظيم هذا اللقاء :

- التعريف بالمنظومة القانونية الجديدة الخاصة بتوسيع الحماية الاجتماعية لاستهداف أصحاب المهن الحرة والمستقلين ؛
- التعرف على حاجة هذه الفئة للحماية الاجتماعية والضرر الناتج عن استمرار الوضعية الحالية ؛
- التعرف على تكلفة هذا المشروع وآثاره المجتمعية ؛
- التعرف على تجارب ناجحة في مجال التغطية الاجتماعية في إطار دراسات مقارنة ؛
- الانفتاح على جميع المتدخلين المعنيين بتنزيل هذا الورش المجتمعي على أرض الواقع ؛
- المساهمة في طرح الإشكالات والعوائق والبدائل من قبل مختلف الفاعلين للخروج بتوصيات عملية.

حضر اللقاء القطاعات الحكومية الممثلة في وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الصحة ووزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية وفعاليات المجتمع المدني الممثلة في هيئات المحامين والمهندسين المعماريين والطبوغرافيين، وهيئة الموثقين وهيئات الأطباء والصيادلة والبياطرة وهيئة المحاسبين إضافة إلى نواب ومستشارين بغرفتي البرلمان.

وتضمن المحاور الآتية :

المحور الأول : نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض ؛
المحور الثاني : نظام المعاشات ؛
المحور الثالث : آثار التغطية الاجتماعية على المناحي الاقتصادية والاجتماعية:"دراسة مقارنة".

خلص اللقاء إلى إصدار مجموعة من التوصيات سيتم إدراجها في مخرجات هذا اليوم الدراسي ضمن إصدارات الفريق.

المحور الثاني :

الأداء التشريعي للفريق

مقدمة

إذا كان لكل سنة تشريعية سياق خاص، فإن ما يميز هذه السنة كونها آخر سنة تشريعية في ظل هذه الولاية التي وضعت فيها الحكومة مخططا تشريعيا تجلت مضامينه على الخصوص في تنزيل القوانين التنظيمية التي تعتبر مكملا للمقتضيات الدستورية في المجالات التي أشار إليها الدستور ووفق ما ينص عليه الفصل 86 منه. وفي هذا الصدد التزمت الحكومة بإعداد ووضع أزيد من 13 قانونا تنظيميا بعدما تمت المصادقة على 05 قوانين تنظيمية قبل هذه الولاية. كما نص المخطط التشريعي على إعداد القوانين المبينة في الباب الثاني عشر من الدستور المضمنة من الفصل 161 إلى 170 والخاصة بمؤسسات وهيئات الحكامة الجيدة ثم باقي النصوص القانونية العادية أو ذات الطبيعة الخاصة حيث بلغ عدد النصوص المضمنة في المخطط التشريعي 243 نص قانوني قابلة للتغيير والتتميم وفق الحاجيات التي تعبر عنها مختلف السلطات الحكومية، أو تمليها مستجدات تطبيق السياسات العمومية أو القطاعية أو الالتزامات الدولية.

وباعتبار أن هذه السنة هي آخر سنة في الولاية التشريعية الحالية، ومن أجل تقييم الحصيلة التشريعية الخاصة بها بالموضوعية اللازمة تستدعي المنهجية وضع مجموعة من التساؤلات حول تنزيل المخطط التشريعي في ظل برنامج الحكومة، وأداء ومساهمة فريق العدالة والتنمية في هذه الحصيلة، تم تقييم الحصيلة مقارنة مع ما سجلته مختلف السنوات سواء لهذه الولاية أو الولايات السابقة، ثم وما هي فلسفة ومرامي هذه النصوص التشريعية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ويمكن القول أن اغلب الفرقاء وخاصة المنتمين للمعارضة ظلوا يشككون منذ البداية في إمكانية تفعيل الحكومة الحالية للفصل 86 من الدستور الذي يقضي بوضع جميع القوانين التنظيمية خلال هذه الولاية التشريعية، رغم أن الوثيرة المعتمدة تبقى معقولة في ظل الظروف الاستثنائية التي مرت بها هذه الحكومة خلال النصف الأول من ولايتها وكذا الإكراهات، والتحديات الموضوعية وعمليات التشويش التي لازمتها منذ بدايتها.

وبخصوص القوانين التنظيمية المتبقية والتي على الحكومة وضعها خلال الفترة المتبقية من هذه الولاية فعددها لا يتجاوز 03 مشاريع قوانين تنظيمية إذ تدارسها المجلس الحكومي ومرت عبر المجلس الوزاري الأخير ليوم 26 شتنبر 2016، في انتظار مدارستها باللجن المعنية بالبرلمان ؛ ويمكن القول أن الحكومة أفلحت في رفع التحدي بهذا الخصوص، كما سنبينه من خلال جرد الحصيلة التشريعية إلى حدود آخر دورة عادية من هذه الولاية.

قراءة في الحصيلة التشريعية للسنة الخامسة والأخيرة من الولاية التشريعية التاسعة

لقد سجلت آخر سنة تشريعية من الولاية الحالية تقديم 138 نصا تشريعي للمصادقة عليها في الجلسة العامة تمّ التصويت بالإيجاب على 136 نصا، منها ست (6) مقترحات قوانين واحد منهم في قراءتين و08 مشاريع قوانين تنظيمية اثنان منها في قراءتين و61 مشروع قانون خمسة عشر منه في قراءتين و43 اتفاقية، وبالتالي عدد النصوص الإجمالية التي صودقت عليها في هذه السنة بلغت 118 نص منها 18 في قراءة ثانية، كما هو مبين الجدول والمبيان أسفله :

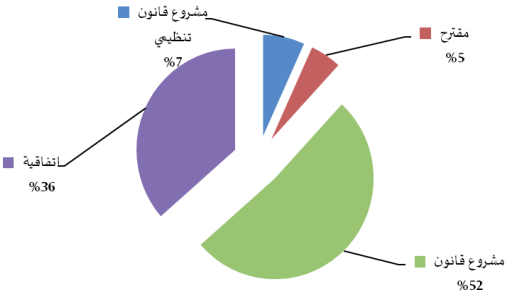

نوعية النصوص	عدد النصوص	النسبة
مشروع قانون تنظيمي	8	% 6,8
مقترح	6	% 5,1
مشروع قانون	61	% 51,7
اتفاقية	43	% 36,4
المجموع	118	% 100,0

ومن حيث التقييم الكمي فهذه الحصيلة هي أكبر حصيلة تشريعية في عهد مجلس النواب متجاوزة ما سجلته جميع السنوات التشريعية سواء في هذه الولاية أو خلال الولايات السابقة.

ويبين الجدول أسفلة تطور الحصيلة التشريعية لهذه الولاية حسب السنوات وتدل الأرقام على النصوص التي صودق عليها في مختلف الجلسات التشريعية.

السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الحالية	المجموع
26	76	95	106	136	439 منها 57 في قرائتين

ولم تمثل النصوص المتعلقة بالمصادقة على الاتفاقيات الدولية خلال هذه السنة، إلاّ نسبة 36.4 % بعدما كانت هذه النسبة تتجاوز 40 % من مجموع الحصيلة التشريعية في سنوات سابقة. كما سجلت هذه السنة المصادقة على 06 مقترحات قوانين وهو رقم قياسي إذ لم تسجل السنوات السابقة هذا العدد. كما يجب التذكير أن مقترح الفنان صودق عليها في قراءتين بعد تقديم تعديلات بشأنه في الغرفة الثانية، وسجلت هذه السنة أيضا رفض مقترحين قانونين في الجلسة العامة ويتعلقان بمقترح قانون يقضي بتعديل المادة 36 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية. ومقترح قانون يرمي إلى الإعفاء من الغرامات والزيادات عن التأخير وصوائر المتابعات المنصوص عليها في الفصلين 26 و28 من الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.74.184 الصادر بتاريخ 15 جمادى الثانية.

أما المقترحات الستة التي تمت المصادقة عليها فهم :

1. مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري ؛
2. مقترح القانون المتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي ؛
3. مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة ؛
4. مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.71 يتعلق بالفنان ؛
5. مقترح قانون يتمم الظهير الشريف رقم 1.63.071 الصادر في 25 من جمادى الآخرة 1383 (13 نوفمبر 1963) بشأن إلزامية التعليم الأساسي ؛
6. مقترح قانون لتعديل القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

مع الإشارة أن مقترحين من ضمن المقترحات الأربع المصادق عليهما قُدما من طرف فريق العدالة والتنمية، ويتعلق الأمر بمقترح قانون الفنان ومقترح تعديل القانون الخاص بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

تكتسي النصوص المصادق عليها خلال هذه السنة أهمية كبرى في المسار التشريعي لهذه الولاية التشريعية سواء من حيث الكم او الكيف، وبعيدا عن التقييم الكمي تم خلال هذه السنة المصادقة على 08 مشاريع قوانين تنظيمية منها اثنان في قراءتين ويتعلق

الأمر بمشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، ومشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية. أما باقي النصوص التنظيمية المصادق عليها فهي الآتية :

- مشروع قانون تنظيمي رقم 23.16 بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012) ؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية ؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب ؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 90.15 يتعلق بمجلس الوصاية ؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية ؛
- مشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع.

وللإشارة أيضا، فقد أحالت الحكومة بتاريخ 4 يوليوز 2016 على مجلس النواب مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات تطبيق الفصل 133 من الدستور وتمت مناقشته باللجنة حيث وُضعت التعديلات بشأنه من طرف الفرق البرلمانية وينتظر التصويت عليه في اللجنة في أقرب الآجال، ليتبقّى فقط ثلاث قوانين تنظيمية يستوجب على الحكومة وضعها لدى البرلمان خلال ما تبقى من الولاية التشريعية الحالية ويتعلق الأمر ب :

1. مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب؛
2. مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية ؛
3. مشروع القانون التنظيمي المتعلق بإحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية.

وبخصوص النصوص الثلاثة الباقية، ووفاء بما التزمت به الحكومة تطبيقا لمبدأ الديمقراطية التشاركية المنصوص عليها في الدستور ،فقد تم تشكيل لجان خاصة لتحضير الأرضية والتصور العام والاختيارات التي يمكن على ضوءها إعداد هذه المشاريع، وفتح لملاحظات العموم بوابة بموقع الأمانة العامة للحكومة يتضمن إعلانا صريحا يحث المواطنات

والمواطنين ومختلف الفعاليات على تقديم ملاحظاتهم وقد استعملت هذه الممارسة على الخصوص في مشروع القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكذا بخصوص إحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية؛ و هي نصوص تخضع، لوظيفة التحكيم إذ تتم بتنسيق مع الديوان الملكي التي تخضع لها أيضا مؤسسات وهيئات الحكامة الجيدة. ولقد تدارسها المجلس الحكومي في انتظار أن تعرف مسارها نحو البرلمان بعد أن يبث فيها المجلس الوزاري.

وبخصوص نوعية التصويت، فكما يبين الجدول أسفله، نجد ان 70 % من المشاريع تمت المصادقة عليها بالإجماع و30 % بالأغلبية.

بالإجماع	بالأغلبية	مجموع النصوص بقراءتها الأولى والثانية
82	36	118
% 70	% 30	% 100

تحليل الحصيلة التشريعية حسب اللجان النيابية

بلغت النصوص التي تمت المصادقة عليها بالجلسات التشريعية لهذه السنة 136 نص منها ثمانية عشر (18) في قراءتين، نبين توزيعها حسب اللجان النيابية في الجدول الآتي :

اللجنة النيابية	عدد النصوص	النصوص في القراءة الثانية
العدل والتشريع وحقوق الإنسان	14	02
المالية والتنمية الاقتصادية	10	01
القطاعات الاجتماعية	12	04
البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة	10	03
الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة	07	01
التعليم والثقافة والاتصال	12	07
القطاعات الإنتاجية	08	-
الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج	43	-
مراقبة المالية العامة	02	-
مجموع النصوص	**118**	**18**

أما نصوص الحصيلة التشريعية حسب اللجان النيابية، فسنخصها فيما يلي، حيث سيتم قراءة لبعض النصوص وأهدافها وكيفية مدارستها في اللجان النيابية، وتجويدها من طرف فريق العدالة والتنمية.

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

إذا استثنينا الاتفاقيات والتي يتم المصادقة عليها غالبا من حيث المبدأ بالإجماع، يمكن القول أن لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان تصدّرت الحصيلة من حيث النصوص القانونية التي تمت المصادقة عليها خلال هذه السنة، إذ تمت المصادقة بالإيجاب على 14 نص قانوني. منها مقترحين قانونين، وست مشاريع فوانين تنظيمية اثنان منها في قراءتين، والباقي مشاريع قوانين التي وصل عددها ستة. وهي مشاريع تضمنها المخطط التشريعي وهمّت الأتي :

مشاريع القوانين التنظيمية

1. مشروع قانون تنظيمي رقم 23.16 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012) ؛
2. مشروع قانون تنظيمي رقم 90.15 يتعلق بمجلس الوصاية ؛
3. مشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية ؛
4. مشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع ؛
5. مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة ؛
6. مشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

مقترحات قوانين

1. مقترح القانون المتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي؛
2. مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة.

مشاريع قوانين

1. مشروع قانون رقم 103.13 يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء ؛
2. مشروع قانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات ؛
3. مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي ؛
4. مشروع قانون رقم 27.14 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر ؛
5. مشروع قانون رقم 73.15 يقضي بتغييروتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي ؛
6. مشروع قانون رقم 106.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية.

قراءة في حصيلة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

في قراءة للحصيلة التشريعية للجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان خلال آخر سنة من هذه الولاية يمكن القول أنها تميزت بالدارسة والتصويت على مشاريع القوانين التنظيمية، إذ بلغت هذه النصوص ستة نصوص (06) من أصل ثمانية مشاريع قوانين تنظيمية تمت المصادقة عليها في الجلسات التشريعية، اثنان منها في قراءتين ويتعلق الأمر بمشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، ومشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية. وهي نصوص فدم بشأنها الفريق بمعية فرق الأغلبية 119 تعديلا همّت جميع الجوانب سواء تعلق الأمر بما هو مرتبط بالصياغة أو الإضافة أو التعديل أو النسخ.

أما معدل مناقشة هذه النصوص داخل اللجنة فقد فاقت ثلاث أشهر، إذ سجلت بعض هذه النصوص ما يقارب سنة للمصادقة عليها بالجلسة وهو حال مشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية الذي أحيل على اللجنة بتاريخ 16دجنبر 2014 وتمت المصادقة عليه يوم 27أكتوبر 2015، كما استغرق التصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة أزيد من 170 يوما بعدأن أحيل على اللجنة في 7 أبريل 2015 وصودق عليه بالجلسة التشريعية في قراءة أولى في 27أكتوبر 2015 في قراءة ثانية 10 فبراير 2016. ويمكن تحليل هذا المعطى من عدة زوايا أقربها للصواب ما تعرفه العملية التشريعية من عراقيل من طرف بعض فرق المعارضة المعارضة خصوصا على مستوى المدة القانونية للمناقشة حيث تم التعسف على مستوى آجال مدارسة النصوص باللجان النيابية.

أما باقي النصوص المصادق عليها بهذه اللجنة فتهم مقترحين قانونين (2) من أصل ستة مقترحات قوانين تمت المصادقة عليها بالجلسات التشريعية لهذه السنة، ومصدرهما مجلس

المستشارين، استغرق التصويت على مقترح القانون المتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي، على سبيل الذكر سنة تقريبا بعد أن أحيل على اللجنة بتاريخ 21 ماي 2015 وصودق عليه بالجلسة التشريعية ليوم 10 ماي 2016.

أما مشاريع القوانين الأخرى التي ناقشتها اللجنة وصودق عليها بالجلسات التشريعية، فقد بلغت 06 مشاريع من أصل 61 مشروع قانون إذ استثنينا الاتفاقيات كمشاريع قوانين. وهي أيضا استغرقت وقتا كبيرا أثناء المناقشة باللجنة، وقدّم بشأنها فريق العدالة والتنمية بمعية فرق الأغلبية ما يناهز 180 تعديلا، وهو ما يرفع عدد تعديلات فرق الأغلبية في مجموع النصوص المقدمة إلى 299 تعديل همت 10 نصوص قانونية من أصل 14 نص. وجل النصوص لهذه الحصيلة مرتبطة بالمخطط التشريعي برسم الولاية التاسعة.

قراءة في بعض النصوص المصادق عليها باللجنة خلال هذه السنة

القوانين التنظيمية :

مشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية

يأتي مشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، في إطار تنزيل مضامين دستور 2011 خاصة الفصل 116 منه، وتكريسا لما ورد في ميثاق إصلاح منظومة العدالة الذي جعل من ضمن أولوياته استقلال السلطة القضائية عن السلطتين التشريعية والتنفيذية. ويُعد حدثا تاريخيا مهما يسعى إلى تحقيق عدد من المطالب السياسية والحقوقية المتعلقة بإصلاح منظومة العدالة واستقلال السلطة القضائية ويفعل توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة.

مشروع ثمنه أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان أغلبية ومعارضة منوهين بمجهود الحكومة في إخراج هذا النص إلى حيز الوجود انتصارا لمبدأ تكامل السلط وتعاونها وفق مقاربة تشاركية موسعة. وهو ما عكسته مناقشاتهم البناءة التي تفاعلوا فيها مع السيد وزير العدل والحريات، مركزين على نطاق استقلالية السلطة القضائية والآليات الكفيلة بتمكينها من ممارسة صلاحياتها، كما استأثرت إشكالية استقلالية النيابة العامة عن وزير العدل باهتمام أغلب أعضاء لجنة العدل متسائلين عن حدود هذه الاستقلالية.

المناقشة المستفيضة للنص مكنت من تجويده عبر تعديلات فرق الأغلبية (التي بلغت 55 تعديلا) وفرق المعارضة (التي ناهزت 68 تعديلا)، بالإضافة إلى التعديلات التي تقدمت بها الحكومة المستقاة من مداخلات السادة النواب أثناء المناقشة العامة والتفصيلية بغية تنقيح بعض مواده.

وأثناء المناقشة الثانية للمشروع ولتيسيرها قدر الإمكان، توافق أعضاء اللجنة أغلبية ومعارضة على الملائمة بين تعديلات المعارضة والحكومة والخروج بصيغة توافقية تبنتها اللجنة وصوتت عليها بالإجماع. لتتم المصادقة عليه بالأغلبية في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 27 أكتوبر 2015.

وفي قراءة ثانية، بعد تعديل وإعادة ترتيب مجموعة من مواده من طرف مجلس المستشارين، صوتت عليه لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بالإجماع بتاريخ 10 فبراير 2016، وبنفس التاريخ صادق عليه أيضا مجلس النواب بالإجماع.

مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة

عرف هذا المشروع نفس مسار مشروع القانون التنظيمي الخاص بالسلطة القضائية السالف الذكر حيث تقرر إرجاعه هو الآخر إلى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان من الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 22 يوليوز 2015 بطلب من فرق المعارضة تطبيقا للمادة 144 من النظام الداخلي لمجلس النواب.

وفي المناقشة الثانية للمشروع، تم التصويت من جديد على جميع مواده في أجواء سادها الانسجام والتوافق بين أعضاء لجنة العدل والتشريع أغلبية ومعارضة، هاجسهم في ذلك الدفع باستقلالية القضاء وتعزيزا للمسار الحقوقي بالمغرب. ليتم التصويت على مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 برمته بالأغلبية كما عدلته اللجنة. وصادق عليه مجلس النواب بالأغلبية في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 27 أكتوبر 2015.

ثم صادق عليه مجلس النواب نهائيا، في قراءة ثانية، في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 10 فبراير 2016 بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، بعد أن تداول فيه مجلس المستشارين، وأدخل تعديلات على بعض مواده.

مشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع

جاء نص مشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع، تنفيذا لأحكام الفصل 14 من الدستور الذي ينص على الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع من قبل المواطنات والمواطنين ضمن الشروط والكيفيات التي يحددها القانون التنظيمي، من خلال وضع إطار قانوني مرجعي يحدد شروط وكيفيات تقديمها إلى البرلمان.

وقد روعي في تنزيل القانون التنظيمي رقم 64.14 مبدأ الديمقراطية التشاركية المباشرة التي تعتمد على مساهمة فعاليات المجتمع المدني والسلطات العمومية والفاعلين الاجتماعيين، مؤسسا بذلك لثقافة التشاور لتطوير أداء المؤسسة التشريعية.

لقد تفاعلت فرق الأغلبية إيجابيا مع مشروع القانون التنظيمي وساهم فريق العدالة والتنمية بالخصوص في إغناء المناقشة عبر جرد مجموعة من التجارب المقارنة، بحيث تقدم بمعية فرق الأغلبية ب 17 تعديلا جوهريا تم قبول أغلبيتها من طرف السيد الوزير وبتاريخ 27 يناير 2016 تمت المصادقة على النص بالأغلبية. وأحيل على مجلس المستشارين.

مشروع قانون رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية

ترسيخا لدولة الحق والقانون ،اعتمد دستور 2011 مجموعة من الآليات الدستورية والقانونية، كآلية الديمقراطية المواطنة والتشاركية، التي تم تجسيدها من خلال إعطاء الحق للمواطنات والمواطنين في تقديم العرائض للسلطات العمومية على شكل مطالب أو مقترحات أو توصيات هدفها بالأساس حماية الصالح العام وتحسين الخدمات العمومية وتشجيع السلطات العمومية وتكريس ديمقراطية القرب.

وفي هذا الصدد جاء مشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية تنفيذا لأحكام الفصل 15 من الدستور الذي ينص على أن للمواطنات والمواطنين الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية، وأوكل تحديد شروط وكيفيات تطبيقها إلى نص تنظيمي.

وقد خصص لدراسة مشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 ثلاث اجتماعات بلجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ذُكر فيها بالإطار المرجعي الذي جاء فيه المشروع، ومراحل إعداده الذي اعتمدت فيه مقاربة تشاركية موسعة مجسدة في الحوار الوطني حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة. كما تقدمت مختلف الفرق النيابية بملاحظاتها بشأنه وآفاق تجويد مواده سواء في المناقشة العامة أو التفصيلية.

وساهم أعضاء الفريق في إغناء المشروع مبرزين أهميته المستقاة من مرجعيته الدستورية من جهة، وتكريسه لآلية قانونية ديمقراطية تمكن المواطنات والمواطنين من الدفاع عن حقوقهم من جهة ثانية ومعززين مداخلاتهم ببعض التجارب الدولية الناجحة. وتقدم الفريق بمعية فرق الأغلبية ب 19 تعديلا تفاعلت مع معظمها الحكومة بالإيجاب ،كما تفاعلت مع بعض تعديلات فرق المعارضة، بغية الخروج بنص متكامل تتوحد فيه جميع

الألوان السياسية، وهو ما أكد عليه السيد الوزير في تعقيبه على جميع التعديلات ليتم التصويت على النص داخل اللجنة في الأخير بالأغلبية :

وتمت المصادقة على مشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 بالأغلبية في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 27 يناير 2016.

مشروع قانون تنظيمي رقم 90.15 يتعلق بمجلس الوصاية

يحدد مشروع القانون التنظيمي رقم 90.15 يتعلق بمجلس الوصاية قواعد سير هذا المجلس، الذي يمارس في حالة عدم بلوغ الملك سن الرشد، اختصاصات العرش وحقوقه الدستورية، باستثناء ما يتعلق منها بمراجعة الدستور. ويمارس أيضا الصلاحيات المخولة لملك المغرب بحكم النصوص التشريعية، كما يحدد المشروع اختصاصات وقواعد عمل مجلس الوصاية كهيئة استشارية بجانب الملك، حتى يبلغ تمام السنة العشرين من عمره.

ويأتي هذا المشروع في نطاق استكمال الترسانة القانونية، تطبيقا لمقتضيات الفصل 86 من الدستور. كما أن ما يميزه عن باقي القوانين التنظيمية الأخرى أنه يتعلق بنظام الحكم في الدولة وإجراءات تنظيمها.

تم التصويت عليه بالإجماع بالجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 08 أبريل 2016.

مشروع قانون رقم 73.15 يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي

سعيا من الحكومة إلى تنزيل مقتضيات دستور 2011، وتفعيلا للبرنامج الحكومي والمخطط التشريعي الذي تعهدت به، جاء مشروع قانون رقم 73.15 يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي، الذي يهدف بالأساس إلى توسيع هامش الحريات العامة وتحقيق حماية للإفراد والمجتمع وكذا العمل على صيانة تواثب الأمة، بالإضافة إلى إصلاح الإطار القانوني الحالي المتعلق بالجرائم المرتكبة عن طريق كل وسيلة تحقق شرط العلنية.

وقد ركزت الحكومة على عناصر الإصلاح من خلال تدقيق عدد من المصطلحات التي كانت تعتبرها مذكرات الهيئات المهنية فضفاضة، وتقليص العقوبات السالبة للحرية، والوفاء بالالتزامات الدولية للمغرب في مجال مناهضة التحريض على التمييز العنصري، بالإضافة إلى ملء الفراغ القانوني المتعلق بالتحريض على ارتكاب الجرائم كالقتل.

وقد تقدم السادة النواب عن فريق العدالة والتنمية بمعية فرق الأغلبية ب 5 تعديلات أخذت بعين الاعتبار أثناء البت والتصويت عليها، كما تم تسجيل تفاعل السيد الوزير بكل إيجابية معها.

مشروع قانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات

سعيا من الحكومة إلى إعادة الثقة بين الإدارة والمواطن تم التعجيل بتقديم القانون رقم 31.13 المتعلق بالحق في الحصول على المعلومات، باعتباره حقا أساسيا من حقوق الإنسان، تضمنته مجموعة من المواثيق الدولية.

ويساهم ضمان حق الحصول على المعلومات في دعم انفتاح وتقريب الهيئات العمومية من المواطنين، وتكريس مناخ النزاهة والشفافية، وتحصين مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتقوية مشاركة المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتحقيق الحكامة الجيدة.

وقد جاء هذا القانون في سياق تقوية أسس دولة القانون وتعميق البناء الديمقراطي من خلال ضمان حق الأشخاص في الحصول على المعلومات العمومية، وتوسيع نطاق تداولها والحد من احتكارها والتستر عليها، بما يساهم في تحقيق المصلحة العامة وتعميق الممارسة الديمقراطية وتعزيز مكانة الرأي العام الوطني في مراقبة السياسات العمومية.

وشكلت التعديلات المقدمة من طرف فريق العدالة والتنمية بمعية فرق الأغلبية على مشروع القانون رقم 31.13 والتي بلغت 34 تعديلا إضافة نوعية ترمي تجويد النص والخروج بصيغة جيدة ترقى إلى مستوى انتظارات المواطنين.

مشروع قانون رقم 106.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية

في إطار الجهود التي تبدلها الدولة للنهوض بقطاع السكن، وأمام تزايد حجم الطلب عليه مقابل ندرة العقار، بدت الحاجة إلى التفكير في نمط جديد لإمكانية تملك السكن الجماعي بنوعيه العمودي أو الأفقي، وبالمقابل ضرورة تحيين الإطار القانوني المناسب الذي يكفل خلق المناخ الملائم لإنجاحه إن على المستوى المؤسساتي أو القانوني.

وفي هذا السياق جاء مشروع قانون رقم 106.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية لتجاوز السلبيات التي تعتري المنظومة القانونية الحالية خاصة في الشق المتعلق بالجزاءات والضمانات، والعمل على التأطير القانوني الذي يقتضيه الإقبال المتزايد على هذا النوع من العقار، مع تمديد أحكامه لتشمل أصنافا جديدة من الملكية المشتركة كالفيلات، وإضافة مقتضيات منظمة للملكية المشتركة المنجزة على مراحل.

وأثناء المناقشة العامة لمشروع القانون رقم 106.12 أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان أجمع أعضاء اللجنة أغلبية ومعارضة على أهمية المشروع والحاجة الملحة إلى تعديل مقتضيات الترسانة القانونية الحالية المنظمة لهذا النوع من السكن. حيث قدم في شأنه فريق العدالة والتنمية بمعية فرق الأغلبية (54) تعديلا جوهريا تم قبول أغلبها، ليتم التصويت عليه بالإجماع في لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان وفي الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 27 يناير 2016.

مشروع قانون رقم 103.13 يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء

عملت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية بشراكة مع وزارة العدل والحريات على إعداد مشروع قانون يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء أحيل على لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لتدارسه وتجويد صياغته من خلال التعديلات التي ستقترح بصدده من طرف ممثلي الأمة، وفي هذا الصدد لم يدخر أعضاء الفريق جهدا لإنجاح هذه المبادرة التشريعية النوعية والتي أبرزت تميز التجربة الحكومة القائمة على الوفاء بتنزيل المقتضيات الدستورية وكذا البرنامج الحكومي والمخطط التشريعي، من خلال تقديمه بمعية فرق الأغلبية ل33 تعديلا جوهريا.

مشروع قانون رقم 27.14 يتعلق بمكافحة الاتجار في البشر

في إطار حرب المملكة على جرائم الاتجار في البشر التي تحدثت مجموعة من التقارير الرسمية على نشاط مجموعة من المنظمات فيه داخل التراب الوطني، جاءت الحكومة بمشروع قانون رقم 27.14 يتعلق بمكافحة الاتجار في البشر نص على عقوبات صارمة في مواجهة المنظمات التي تتاجر بالبشر، سواء عن طريق الجنس أو الهجرة أو الحروب، تصل إلى 30 سنة سجنا ومليار سنتيم غرامة.

جاء نص المشروع متكاملا تظافرت فيه جهود مجموعة من القطاعات ذات الصلة شملت الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، بتعاون مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، ووزارة العدل والحريات.

وبهدف إثراء النص تقدم فريق العدالة والتنمية بمعية فرق الأغلبية ب 12 تعديلا شكليا لم يؤثر على مضمون النص الذي أجمعت أصوات الأغلبية والمعارضة داخل لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان على أهميته وجودته.

مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة كما أحيل من مجلس المستشارين

عبّر أغلب النواب أعضاء لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، عن أهمية تمديد أجل توثيق عقود الزواج لفترة خمس سنوات إضافية حفاظا على حقوق الأبناء، في حين تحفظ بعضهم خوفا من استغلال الوضع في تزويج القاصرات والتعدد خارج الإطار القانوني، خاصة أن القانون رقم 70.03 قد جاء بأجل خمس سنوات لتوثيق عقود الزواج لم تعالج من خلالها كافة الحالات سواء السابقة او اللاحقة، ما دفع إلى تمديد الأجل لفترة انتقالية ثانية مدتها خمس سنوات إضافية انتهت دون الحصول على النتائج المتوخاة منها.

وتم التصويت على هذا المقترح بالأغلبية في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 23 دجنبر 2015 .

لجنة التعليم والثقافة والاتصال

ثاني أكبر حصيلة تشريعية لهذه السنة جاءت مناصفة بين لجنة التعليم والثقافة والاتصال ولجنة القطاعات الاجتماعية حيث بلغ عدد النصوص المصادق عليها في هذه السنة 12 نصا قانونيا في كل لجنة.

فمن بين 12 نص التي صوتت عليهم اللجنة وصودق عليهم في الجلسات التشريعية بمجلس النواب خلال هذه السنة، أربعة منهم (4) همت مقترحات قوانين و الباقي أي ثمانية (8) هي مشاريع قوانين و هي :

مقترحات قوانين

1. مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري
2. مقترح قانون بقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.71 يتعلق بالفنان. " في قراءتين "
3. مقترح قانون يتمم الظهير الشريف رقم 1.63.071 الصادر في 25 من جمادى الآخرة 1383 (13 نوفمبر 1963) بشأن إلزامية التعليم الأساسي
4. مقترح قانون لتعديل القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.

مشاريع القوانين

1. مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري؛
2. مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة و النشر " في قراءتين "؛
3. مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية " في قراءتين "؛

4. مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم "المسرح الوطني محمد الخامس " في قراءتين "؛
5. مشروع قانون رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة " في قراءتين " ؛
6. مشروع قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين " في قراءتين " ؛
7. مشروع قانون رقم 71.15 بتغيير وتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين ؛
8. مشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة " في قراءتين ".

قراءة في حصيلة لجنة التعليم والثقافة والاتصال

تميزت حصيلة لجنة التعليم والثقافة والاتصال بخاصيتين أولهما عدد مقترحات القوانين التي تدارستها وصودق عليها بالجلسات التشريعية لهذه السنة ، حيث بلغت هذه المقترحات أربعة (04) نصوص من أصل ستة صودق عليها هذه السنة وهو رقم قياسي من هذه النوع من المبادرات التشريعية، المعطى الثاني هو عدد النصوص التي عرفت قراءتين حيث من أصل ثمانية مشاريع قوانين همت القراءة الثانية ستة منهم همت دراسة والتصويت على التعديلات التي قدمت بمجلس المستشارين إضافة إلى قراءة ثانية همّت مقترح قانون الفنان الذي تقدم به فريق العدالة والتنمية بمعية فرق الأغلبية.

وضمن أربع مقترحات قوانين التي صوتت عليهم اللجنة وصادق عليهم بمجلس النواب، وإضافة إلى مقترح قانون الفنان والذي قدمه فريق العدالة والتنمية ،هناك مقترح قانون لتعديل القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي والذي تقدم به أيضا الفريق وصودق عليه بالإجماع في جلسة 10 فبراير 2016.

أما الإنتاج التشريعي الثاني للفريق والمتجلي في تجويد مشاريع القوانين التي تقدمت بهم الحكومة فقد سجل الفريق بمعية فرق الأغلبية 140 تعديلا همت تسعة نصوص من أصل 12 اثنان منها مقترحات قوانين قدمت بشأنها فرق الأغلبية 39 تعديلا لتجويدها وبتعلق الأمر بمقترح قانون مصدره مجلس المستشارين يتعلق بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري والذي عرف 23 تعديلا على مواده، و أيضا مقترح قانون مصدره فرق الأغلبية ويتعلق بمقترح قانون بقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.71 يتعلق بالفنان حيث قدمت بشأنه 16 تعديلا بعدما تبين أثناء مناقشته ضرورة تجويد مواده.

ويمكن القول أن القطاعات الحكومية التي تسهر اللجنة على متابعة ومدارسة النصوص المتعلقة بها تفاعلت إيجابا مع المخطط التشريعي وخاصة وزارة الاتصال.

قراءة في بعض النصوص المصادق عليها باللجنة خلال هذه السنة

مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.71 يتعلق بالفنان

يعتبر مقترح قانون الفنان الذي يغير ويتمم القانون رقم 99.71، والذي استقر رأي اللجنة على تسميته أثناء المناقشة والتصويت "بقانون الفنان والمهن الفنية " اعتبارا للتغيير الشامل الذي عرفة القانون الأصلي على مستوى الشكل والمضمون، من أهم المقترحات التي تقدم بها فريق العدالة والتنمية وعيا منه بضرورة إيلاء الأهمية اللازمة للحقل الثقافي والفني على غرار القطاعات الأخرى، ويأتي انسجاما مع روح دستور 2011 الذي يؤكد في فصوله 5و25 و26 و31 و33 على التعدد الثقافي واللغوي وحرية الفكر والإبداع والدعم العمومي للثقافة والفنون والحقوق الثقافية للجميع وتوسيع مشاركة الشباب وتيسير ولوجهم للثقافة والفن، وكذا وعيا بالأدوار الحضارية والمجتمعية التي يلعبها الفن داخل المجتمع باعتباره احد الدعامات الأساسية للتنمية الاقتصادية وللإشعاع الثقافي لبلادنا، إلى جانب الحاجة إلى مواكبة الإبداع الثقافي والفني المغربي بتطوير سياسة دعمه تشريعيا وتنظيميا لتمكن المبدعين والفنانين وأصحاب المهن الفنية من إطار قانوني يحفظ كرامتهم وينظم مجال اشتغالهم ويضمن العناية بأوضاعهم المادية والاجتماعية والمهنية وكذا يشجع مؤسسات الإنتاج الثقافي والفني في ترسيخ تقاليد حديثة لتداول المنتوج الثقافي والفني، مواكبة للتحولات الاقتصادية والمجتمعية التي تعرفها بلادنا.

وشكلت لحظة التصويت على هذا المقترح في لجنة التعليم والثقافة والاتصال والمصادقة عليه في الجلسة العامة مساء الأربعاء 10 فبراير 2016 مناسبة تاريخية صفّق لها الفنانون بالدرجة الأولى. وخاصة بعد المصادقة عليه برمته بالإجماع، باعتباره سيعمل على توفير الظروف المناسبة لعمل الفنانين من خلال تقنين آليات الاشتغال ولاسيما على مستوى بطاقة الفنان، واعتماد العقد النموذجي وكذا التنصيص على وسائل الدعم وبنيات الاستقبال والتكوين والحماية الاجتماعية الملائمة لشغلهم والمكافأة العادلة لجهودهم، مع ضمان حرية الإبداع الفني بكل تجلياته، وتأمين الاستقلالية التامة للفنانين والفنانات لإنجاز إبداعاتهم طبقا للمقتضيات الدستورية والتشريعات الضامنة للحريات الفردية والجماعية لجميع المغاربة، إضافة إلى التنصيص على ضمان حق التأسيس أو الانخراط في الهيئات المهنية للفنانين والاعتراف بها من أجل الدفاع عن حقوقهم المهنية والمادية والاقتصادية والاجتماعية (عن طريق آلية التفاوض الجماعي)، إلى جانب تشجيع العمل

والاستثمار بالمجال الفني بالنسبة للفنانين من خلال (المقاولة الذاتية) والمقاولات العاملة بالمجال الفني.

مقترح قانون لتعديل المادة 3 و8 من القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العلمي والبحث العلمي

يرمي مقترح هذا القانون الذي أقترحه الفريق إلى إدخال تعديلين أساسين على القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العلمي والبحث العلمي، حيث يرمي التعديل الأول الخاص بالمادة 3 من هذا القانون إلى توسيع اختصاصات الوكالة الوطنية لتشمل إلى جانب المهام الموكولة إليها في الصيغة السارية المفعول حاليا، القيام بأعمال الخبرة لملفات معادلة الشهادات المسلمة من طرف مؤسسات التعليم العالي الأجنبية مع الشهادات الوطنية ،و يكتسي هذا المقترح أهمية كبرى ومستعجلة في مجال الاشهاد كمجال حيوي في مجال التعليم العالي وجب ضمان حسن تدبيره، والإجابة على عدد من إشكالاته التي توصل بها فريق العدالة والتنمية على شكل شكايات لمجموعة من الطلبة الخريجين سواء تعلق الأمر بطلب تسريع البث في طلبات المعادلة أو إعادة النظر في المساطر المعقدة والطويلة والتي تكون سببا في تفويت فرص مهمة للعمل على الخريجين، وهكذا ستصبح الوكالة بهذا التعديل مؤهلة لدراسة وتقييم هذه الملفات التي تحال عليها من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، حيث ستنحصر مهمتها في انجاز أعمال الخبرة في هذا المجال، يقوم بها خبراء متخصصون تتكلف الوكالة بالتعاقد معهم. بعد ذلك تسهر الوكالة على إعادة ملفات طلبات المعادلات إلى الوزارة مصحوبة بتقارير الخبرة في آجال جد معقولة تستجيب لطلبات المرتفقين.

أما التعديل الثاني الذي يهم المادة 8 وشمله المقترح فيخص تحديد أعضاء مجلس الإدارة، فعلى غرار ما هو معمول به في مختلف القوانين المحدثة للمؤسسات العمومية، يتعين التنصيص في هذه المادة على عضوية ممثلي الدولة في مجلس إدارة الوكالة على أن يتم تحديدهم بنص تنظيمي ينص على عضوية السلطة الحكومية المكلفة بالمالية بالمجلس الإداري للوكالة كما هو الشأن بالنسبة لكل مجالس الإدارة للمؤسسات العمومية.

مشروع قانون رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة

في إطار استكمال مسلسل الإصلاحات التي عرفها مجال السمعي البصري وجعله يستجيب للمعايير المتعارف عليها دوليا ويساير التطورات التكنولوجية الحديثة ويساهم في تحقيق دولة الحق والقانون، وكذا في إطار تنزيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة ولاسيما الفصل 28 من الدستور الذي ينص "أن السلطات العمومية تشجع على تنظيم قطاع

الصحافة بكيفية مستقلة وعلى أسس ديمقراطية وعلى وضع القواعد القانونية والأخلاقية المتعلقة به" و بهدف الإجابة على الأسئلة الحارقة داخل الجسم الصحفي المغربي تقدمت الحكومة بمشروع قانون رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة كهيئة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يشمل نطاقها اختصاص الصحفيين المهنيين والمؤسسات الصحفية، يعهد إليها بالحرص على صيانة المبادئ التي يقوم عليها شرف مهنة الصحافة، وعلى تقيد الصحفيين المهنيين والمؤسسات الصحفية بميثاق أخلاقيات المهنة والقوانين والأنظمة المتعلقة بمزولتها.

وحرصا من نواب الفريق على تجويد هذا النص التشريعي فقد تقدم فريق العدالة والتنمية ب32 تعديلا همّ مواد مختلفة من النص.

مشروع قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين

استجابة لتطلعات مهنيي قطاع الاتصال وفعاليات المجتمع المدني في الحصول على إطار قانوني مواكب ومؤطر بشكل إيجابي لمهنة الصحافة، تأتي أهمية مشروع قانون 89.13 المتعلق بالنظام الاساسي للصحفيين المهنيين الرامي إلى :

- تكريس مبدأ استقلالية الصحفي عبر جعل منح بطاقة الصحفي وجعل الولوج الى المهنة من اختصاص المهنيين ؛
- تعزيز استقلالية المقاولة الصحفية ؛
- التنصيص على الضوابط المؤطرة للولوج إلى المهن الصحفية حيث يشترط لأول مرة مؤهلات جامعية ؛
- توفير الضمانات المهنية للصحفيين من أجل أداء مهمتهم داخل إطار يضمن كرامتهم ويصون حقوقهم ؛
- تحديث تقنين مفهوم الصحفي المهني وتعزيز ثقافة المسؤولية وتطوير منظومة أخلاقيات المهنة ؛
- تحديد منظومة حقوق وواجبات المهنيين والصحفيين ؛
- الارتقاء بالشروط العلمية لولوج مهنة الصحافة ؛
- تقوية الشروط القانونية الخاصة بالحماية الاجتماعية للصحفيين ؛
- جعل السحب المؤقت للبطاقة من اختصاص القضاء في حالة إدانة الصحفي في قضايا تتعلق بممارسة الصحافة.

هذا وساهم نواب فريق العدالة والتنمية في تجويد هذا النص ب(13) تعديلا همت جوانب تتعلق بتجويد الصياغة أو بتوفير ضمانات الحكامة الجيدة للقطاع إلى جانب المطالبة بتمديد مدة منح البطاقة الصحافية المهنية لسنتين بدل سنة.

مشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بالتعليم العالي

في إطار إعادة تنظيم جامعة القرويين بمقتضى الظهير الشريف رقم 1.15.71 الصادر في 7 رمضان 1436 (24 يونيو 2015) كمؤسسة علمية اكتست أهمية كبرى على مر التاريخ باعتبارها أقدم جامعة في العالم وذات مرجعية في العلوم الشرعية وفي تاريخ الفكر والحضارة الإسلامية.

تقدمت الحكومة بمشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي والهادف في مضمونه إلى استثناء جامعة القرويين من نطاق تطبيق أحكام القانون رقم 01.00 وكذا حذفها من لائحة الجامعات المحددة بمقتضى الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.394 الصادر في 10شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات وذلك بغية تطوير دورها في مجال التأطير الديني والارتقاء بأدوارها ومهامها.

وفي هذا الإطار وحرصا على السير العادي لنظام الدراسات بالمؤسسات الجامعية التي لم تعد تابعة لجامعة القرويين، يقضي هذا المشروع بأن يستمر العمل بمختلف أسلاك ومسالك التكوين وباقي التكوينات الأخرى التي يتم تلقيها بالمؤسسات الجامعية التي كانت تابعة للجامعة القرويين إلى حين استيفاء آجالها طبقا للنصوص التنظيمية الجاري بها العمل. كما ينص المشروع على أن توقع الشهادات الوطنية والشهادات الخاصة التي تسلمها المؤسسات الجامعية من لدن رؤساء الجامعات التي ستلتحق بها المؤسسات المذكورة على أن تدخل هذه المقتضيات المتعلقة بنظام الدراسات حيز التنفيذ ابتداء من الدخول الجامعي 2015-2016.

مشروع قانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر

يعتبر مشروع قانون رقم 88.13 المتعلق بالصحافة والنشر خطوة متقدمة نحو إرساء مدونة للصحافة والنشر عصرية وحديثة تستجيب للتوجيهات الملكية في هذا الإطار ولأحكام الدستور المتعلقة بالحقوق والحريات ولتوصيات عن الحوارات الوطنية التي نظمت حول النهوض بقطاع الاعلام ببلادنا الى جانب الوفاء بالالتزامات الدولية في هذا المجال الحيوي..

هذا وقد حرص نواب فريق العدالة والتنمية بلجنة التعليم والثقافة والاتصال على تجويد مضامين هذا النص باقتراح 49 تعديل لعدد من مواد هذا المشروع.

كما ينتظر أن يشكل هذا النص الذي حضي بإجماع أعضاء لجنة التعليم والثقافة والاتصال من أغلبية ومعارضة بنقلة نوعية لمجال الصحافة والنشر ببلادنا.

هذا وقد عرف النص قراءة ثانية بتاريخ 25 يوليوز 2016 تميزت بالتصويت بالإجماع على كل المواد المعدلة على صعيد الغرفة الثانية.

مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية

في إطار توخي وزارة التربية الوطنية تعزيز الشفافية والمصداقية وترسيخا لمبدأي المساواة وتكافؤ الفرص في اجتياز الامتحانات المدرسية تأتي أهمية مشروع قانون رقم 02.13 المكون من 10 مواد والهادف إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر من أهمها :

- ترسيخ حكامة جيدة في تدبير الامتحانات المنظمة من لدن قطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر والتكوين المهني والمتوجة بالحصول على إحدى الشهادات او الدبلومات الوطنية ؛
- التنصيص على دور الأطراف المتدخلة في عملية إجراء الامتحانات المدرسية ؛
- تحديد العقوبات التأديبية والزجرية التي يمكن اتخاذها في حق مرتكبي الغش المدرسي.

هذا وتتناول مواد المشروع مقتضيات تحدد مدلول الغش في هذا القانون وحالاته والفضاءات المعنية به، إلى جانب تحديد عقوبات تأديبية وزجرية في حق مرتكبي الغش.

كما عرف النص قراء ثانية بتاريخ 25 يوليوز 2016 تميزت بالتصويت بإجماع على المواد المعدلة من طرف مجلس المستشارين.

مشروع قانون 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري

يأتي مشروع قانون رقم 11.15 في سياق سلسلة الإصلاحات والمكتسبات الكبرى التي يشهدها المشهد الإعلامي السمعي البصري ببلادنا، حيث يهدف المشروع المتعلق بإعادة تنظيم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري الى تعزيز دور وصلاحيات هذه الهيئة باعتبارها هيئة دستورية ومؤسسة مستقلة لتقنين قطاع الاتصال السمعي البصري وفق مقتضيات الفصول 18 و165 و171 من الدستور، كما يتوخى استيعاب المستجدات التقنية والتكنولوجية في ميدان الإعلام، وتكريس استقلالية الهيئة لاسيما في مجال التصدي التلقائي لفرض احترام متعهدي السمعي البصري العمومي والخواص للقوانين والأنظمة المطبقة على قطاع الاتصال السمعي البصري.

ولهذا الغرض تضمن مشروع القانون 32 مادة شملت مقتضيات هادفة لتمكين الهيئة من كل الأدوات القانونية والتنظيمية قصد المساهمة في ضمان حق المواطنين والمواطنات في الاعلام والحق في الخبر، وكذا تعزيز حرية الاتصال السمعي البصري وحمايتها ضمن القيم الحضارية الأساسية للمملكة، ودعم مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة

القانون، إضافة إلى تمكين الهيئة من أدوات جديدة تمكنها من السهر على إرساء مشهد سمعي بصري متنوع ومتوازن ومتكامل يكرس قيم الكرامة الإنسانية.

وبمقتضى هذا المشروع، سيناط بالهيئة العليا للاتصال السمعي البصري مراقبة مدى احترام قواعد التعبير عن تعددية تيارات الفكر والرأي سواء منها السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الجمعوية في وسائل الاتصال السمعي البصري وذلك في إطار احترام الإنصاف الترابي والتوازن وعدم الاحتكار والتنوع.

هذا الى جانب إمكانية تلقي شكايات من الأفراد أو مجلسي البرلمان أو الحكومة أو المنظمات السياسية أو النقابية أو جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالشأن العام تهم خرق أجهزة الاتصال السمعي البصري للقوانين أو الأنظمة المطبقة على قطاع الاتصال السمعي البصري،ويحق للأفراد أن يوجهوا إلى المجلس الأعلى الشكايات الخاصة بخرق متعهدي الاتصال السمعي البصري للقوانين والأنظمة المطبقة على القطاع.

وفي هذا الإطار حرص نواب فريق العدالة والتنمية في لجنة التعليم والثقافة والاتصال على تقديم تعديلات مهمة شملت 13 مادة بهدف تجويد النص وإغنائه.

لجنة القطاعات الاجتماعية

تقاسمت لجنة القطاعات الاجتماعية حصيلة لجنة التعليم والثقافة والاتصال من حيث عدد النصوص التي صودقت عليها في الجلسات التشريعية إذ بلغت 12 نصا بهذه اللجنة كلها مشاريع قوانين وهمت الآتي :

1. مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة؛
2. مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد ؛
3. مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين؛
4. مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز؛
5. مشروع قانون رقم 78.14 يتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛
6. مشروع قانون إطار رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها.
7. مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي؛
8. مشروع قانون رقم 44.13 يتعلق بمزاولة مهنة القبالة؛
9. مشروع قانون رقم 43.13 يتعلق بمزاولة مهن التمريض؛

10. مشروع قانون رقم 25.14 يتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية؛
11. مشروع قانون رقم 70.13 يتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية؛
12. مشروع قانون 135.12 بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان وزارة الشباب والرياضة.

وتكتسي جميع النصوص أهمية بالغة بحكم طابعها الاجتماعي المحض وبالتالي كونها تخص جميع الفئات، معظمها مُضمن في المخطط التشريعي إلى جانب نصوص أملتها مستجدات تطبيق السياسات العمومية أو الالتزامات الدولية. وما يميز النصوص التي تدارستها لجنة القطاعات الاجتماعية أيضا هو عدد التعديلات التي تقدمها مختلف الفرق النيابية لتجويد موادها، وعلى رأسها فريق العدالة والتنمية بمعية فرق الأغلبية الذي قدم خلال هذه السنة 202 تعديلا همّت ستة (06) مشاريع قوانين من أصل 12 نصا. أما نوعية التصويت على هده النصوص بالجلسة العامة فسبعة نصوص تم التصويت عليها بالإجماع وخمسة بالأغلبية.

قراءة في بعض النصوص المصادق عليها باللجنة خلال هذه السنة

مشروع قانون رقم97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها:

لأول مرة في تاريخ التشريع المغربي تحظى وزارة التضامن والمرأة والأسرة و التنمية الاجتماعية في هذه التجربة الحكومية التي يقودها فريق العدالة والتنمية بعناية كبيرة، وذلك بالنظر إلى طبيعة المرحلة وأهمية الموضوع، وتنفيذا للعديد من المقتضيات الدستورية المتعلقة بالمرأة والأسرة والطفولة والحقوق المدنية والسياسية وقيم المناصفة وإرساء دعائم مجتمع متضامن ومتماسك، في هذا السياق ينبغي قراءة هذا القانون الإطار الذي تبناه مختلف الفرقاء السياسيين بالإجماع بالرغم من النقاشات والاختلافات التي واكبت تحليل العديد من مضامينه، ويكفي أن نستحضر المرجعيات المعتمدة في إعداده لمعرفة حجم وقيمة تشريع من هذا النوع، وفي مقدمتها التوجهات الملكية ودستور 2011م خلال الفصول 34 و71 والاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبرتوكول الاختياري الملحق بها، علاوة على البرنامج الحكومي والمخطط التشريعي 2016/2012.

إن مساهمة فرق الأغلبية تمثلت في تقديم 34 تعديل على 26 مادة اعتمدت بالأساس على تكريس المقاربة الحقوقية بدل مفاهيم"الإحسان"، وتنويع مجالات حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ضمانا لإحترام كرامتهم من خلال الحق في التعليم وتكافؤ الفرص، والحق في التغطية الصحية وأنظمة الحماية الاجتماعية، والمشاركة في الحياة المدنية والسياسية، إلى غيرها من الأهداف الكبرى في ظل تحول مجتمعي بالغ التعقيد.

المهن الصحية

تماشيا مع مقتضيات الدستور والبرنامج الحكومي والإستراتيجية القطاعية لوزارة الصحة 2012 - 2016، وفي إطار تنزيل المخطط التشريعي عملت الوزارة على بلورة برنامج تشريعي وتنظيمي طموح يتعلق بالمصادقة على مجموعة من القوانين المتعلقة بتأطير ممارسة المهن الصحية،في هذا السياق يندرج مشروع قانون رقم 25.14 المتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية ومشروع قانون رقم 43.13 المتعلق بمزاولة مهن التمريض، ومشروع قانون رقم 44.13 المتعلق بمزاولة مهن القابلة،علاوة على مشروع قانون رقم 45.13 المتعلق بمهن الترويض التأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي.

مشروع قانون رقم 25.14 المتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية

بخصوص مشروع قانون رقم 25.14 المتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية،فحسب نص المشروع تشمل مهن محضر المنتجات الصحية مهنة صانع رمامات الأسنان، مختص في الحمية، ومهنة محضر في الصيدلية.

أما مهن مناولي المنتجات الصحية فالمقصود بها مهنة تقني في المختبر و تقني في الأشعة، ومهنة تقني في صيانة المعدات والتجهيزات البيوطبية.

يروم المشروع المذكور وضع حد للعشوائية التي تتخبط فيها بعض التخصصات وسيادة العديد من الممارسات التي تسيء للقطاع ككل، وما لذلك من تأثير مباشر على صحة المواطنين.كما هو الشأن بالنسبة لفئة صانعي ومرمي الأسنان،علاوة على أنها ممارسات تتم خارج القانون،وعليه فالمشروع جاء لتنظيم القطاع ووضع حد للفوضى الذي تطاله على عدة مستويات.

مشروع قانون رقم 43.13 يتعلق بمزاولة مهن التمريض

يتضمن مشروع قانون رقم 43.13 المتعلق بمزاولة مهن التمريض 5أقسام و51 مادة،وينص على أن الأعمال الخاصة بالممرضين تحدد في مصنف تضعه الوزارة الوصية بعد استشارة الهيئة المهنية الخاصة والمجلس الوطني لهيئة الأطباء والطبيبات،وتتم المزاولة إما بالقطاع الخاص أو القطاع العام مع تحديد الشروط التي ينبغي توفرها مثل الاستقامة وكتمان السر المهني وأخلاقيات المهنة،إلى غيرها من الالتزامات،المشروع يتضمن أيضا مقتضيات زجرية في حال المزاولة غير القانونية أو أي إخلال بالمبادئ المنظمة لممارسة هذه المهنة.

مشروع قانون رقم 44.13 يتعلق بمزاولة مهن القبالة

مهنة القبالة كما هو متعارف عليه متجدرة في تقاليد وأعراف المجتمع المغربي،لكن الجديد في هذا المشروع إضافة إلى تنظيم القطاع وإعادة هيكلته وفق مقاربة جديدة، والتي لم تكن متوفرة في الممارسات السابقة،ويتعلق الأمر بإمكانية ولوج مزاولة هذه المهنة بالقطاع الخاص وفق شروط ومعايير مطابقة للصحة والسلامة والتجهيزات الأساسية التي تتطلبها. المشروع نص أيضا على فترة انتقالية للملائمة مع مقتضيات هذا القانون،كما نص على مقتضيات زجرية في حال الممارسة غير القانونية والإخلال بالأحكام الواجب توفرها.

مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي

فيما يتعلق بهذا المشروع، فالمقصود بالمهن هنا هي: مهنة المروض الطبي، النظاراتي، واضع أجهزة استبدال الأعضاء، مقوم السمع، مقوم البصر، مصحح النطق، النفساني الحركي، و مدرم القدم.

تحدد في مصنف تضعه الوزارة بعد استشارة الجمعية المهنية والمجلس الوطني للهيئة الوطنية للطبيبات والأطباء الأعمال الخاصة بكل مهنة، والمدرج ضمن المادة 3 من هذا القانون.

ينص المشروع أيضا على الكيفيات التي يتم بها ممارسة هذه المهن في القطاع الخاص، مع آليات احترازية وزجرية من قبيل القيام بمهام التفتيش وترتيب جزاءات قانونية عن كل مخالفة للممارسة خارج القانون.

من بين الإشكالات التي طرحت في إطار قراءة هذه النصوص تعدد المتدخلين والفاعلين المرتبطين بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالمجالات المعنية بالدراسة،والكم الهائل من الاقتراحات والتعديلات لمختلف الفئات،في هذا الإطار اعتمدت اللجنة مقاربة تشاركية تمثلت في إحداث لجنة فرعية كما تسمح بذلك مقتضيات المادة61 من النظام الداخلي لمجلس النواب تولت النظر في مختلف التعديلات المطروحة للنقاش والمصادقة.

مشروع قانون رقم 89.15 يتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة

عرفت مناقشة مشروع القانون 78.14 المتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة نقاشات مستفيضة امتدت على مدى خمس جلسات وتميزت بإثارة العديد من القضايا وبخاصة الأدوار التي من المفترض أن يلعبها هذا المجلس في صياغة التوجهات الأساسية في مجال على درجة كبيرة من الحساسية،بالنظر إلى التحولات البنيوية التي يعرفها المجتمع المغربي في الآونة الأخيرة، وأيضا إلى ظهور مجموعة من الظواهر الجديدة التي لايمكن

محاصرتها إلا عبر عمل مؤسساتي يأخذ بعين الاعتبار رصد وتتبع وضعية الأسرة والطفولة في المجالات الحقوقية والاجتماعية والاقتصادية،وترجمته في سياسات عمومية ناجعة.

وفي إطار المقاربة التشاركية التي تبنتها فرق الأغلبية للمساهمة بفعالية في إنتاج تشريعي جاد ومسؤول،تم تقديم 20 تعديلا همّ العديد من المواد سواء فيما يتعلق باختصاصات المجلس وتركيبته و صلاحياته،في إطار المحافظة على الفلسفة المتحكمة في صياغة النص ككل والتي تعتبر موضوع الأسرة بالنسبة للأغلبية شأن مجتمعي لا مجال فيه لأية مزايدات سياسية.

مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التميز

استغرقت دراسة مشروع قانون رقم 79.14 المتعلق بالمناصفة ومحاربة جميع أشكال التميز 30 ساعة وعلى مدى خمس جلسات قدمت خلالها السيدة الوزيرة المكلفة بالتضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية رؤية حول أهداف المشروع وراهنيته ومدى احترامه على مستوى الصياغة لمبادئ باريس المؤطرة لعمل هذا المجلس.وفي إطار التفاعل الإيجابي مع مضامينه قدمت فرق الأغلبية سواء على مستوى المناقشة العامة أو تقديم التعديلات العديد من الاقتراحات ووجهات النظر من أجل المساهمة في هذه المرحلة التأسيسية للرقي بمؤسسة وطنية ستعمل على إذكاء الحقوق والحريات في مجال يطرح على المغرب رهانات حقيقية في هذا المضمار.

قدمت فرق الأغلبية 25 تعديلا في جلسة تصويت تاريخية عرفت نقاشات واسعة خاصة في الشق المتعلق بتنزيل مبادئ باريس ومدى انسجام وفعالية تشكيلة المجلس وتمثيليته المتعددة، تمخض عنها تقديم الحكومة لتعديل في هذا الصدد في إطار صيغة توافقية.

مشروع القانون على أهميته تمت إحالته على المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان طبقا لمقتضيات المواد 228 و234 من النظام الداخلي من أجل إشراك جميع الفاعلين والمتدخلين وخاصة المجتمع المدني.

مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل

من أكثر القوانين إثارة للجدل مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين،يرمي المشروع إلى :

- تنظيم العلاقة التي تربط هذه الفئة من الأجراء بمشغليهم ؛
- إقرار حماية اجتماعية لهده الفئة وتمتيعها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية ؛
- منع تشغيل الأطفال المتراوحة أعمارهم مابين 16و18 سنة.

ملاءمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية وبخاصة التوصية 201 من الاتفاقية رقم 189 الخاصة بالعمل اللائق للعمال المنزليين.

لقد ساهمت فرق الأغلبية مساهمة مقدرة تمثلت في الحضور المكثف لكل أطوار النقاش،وتقديم 28 تعديلا مست المواد المحددة في المشروع،وأيضا على مستوى تدقيق وجودة الصياغة التشريعية.

مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد:

يندرج مشروع قانون رقم 109.12 في إطار إرساء حكامة جيدة للقطاع التعاضدي بالمغرب تعتمد على تحديد الأدوار والمسؤوليات،والذي عرف في السنين الأخيرة تسجيل العديد من المكتسبات،وأيضا العديد من مظاهر الاختلالات والفساد المالي على مستوى التدبير والتسيير ذهبت إلى حد المتابعات القضائية.

من بين أهم مستجدات مشروع القانون :

- إعادة النظر في القانون الصادر في 1963 المنظم لقطاع التعاضد الذي لم يعد قادرا على موكبة تحولات القطاع ؛
- المساهمة في الحفاظ على التوازنات المالية للقطاع التعاضدي ومحاصرة الإكراهات التي يعرفها وبخاصة الضغط المتزايد جراء تزايد تكاليف العلاج والولوج للخدمات الصحية ؛
- تفعيل التوصيات المنبثقة عن افتحاصات المفتشية العامة للمالية من خلال فصل السلط بين الأجهزة المقررة والأجهزة المدبرة، ووضع آليات ناجعة لنظام المراقبة.إلى غيرها من الأهداف.

بخصوص هذا القانون ينبغي تسجيل ملاحظة أساسية مفادها أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي قدم قراءة في الموضوع خرج فيها بمجموعة من التوصيات إلا أن فرق الأغلبية تحفظت على هذا الرأي لسببين اثنين :

السبب الأول : القراءة الانتقائية للدراسات المقارنة خاصة عند استعراض التجربة الفرنسية في الموضوع، إذ عمد إلى حذف أجزاء بكاملها موضوع صلب النقاش ويتعلق الأمر بضرورة الفصل بين تقديم الخدمات الطبية والتأمين الشيء الذي يجعله معيبا شكلا وموضوعا ؛

السبب الثاني : إن نتائج وخلاصات الرأي ساهمت فيها تعاضديات بعينها،مما يجعل معطى تضارب المصالح وارد ومتحكم في مختلف المخرجات.

ارتباطا بهذا السياق قدمت فرق الأغلبية 78 تعديلا، طبع صياغتهما اعتبارين اثنين :

الاعتبار الأول : الدعوة إلى الرجوع للصيغة الأصلية للنص كما عبر عن ذلك مختلف المتدخلين ؛
الاعتبار الثاني : الحفاظ على وحدة التشريعات الوطنية وانسجامها، ويتعلق الأمر بالقانون 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب، والقانون 17.04 بمثابة مدونة الأدوية والصيدلة، والمادة 44 من القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.

لجنة المالية والتنمية الاقتصادية

في رابع مركز من حيث الحصيلة التشريعية لهذه السنة جاءت لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بعد المصادقة في الجلسات التشريعية على 10 مشاريع قوانين وهي كالآتي :

1. مشروع قانون رقم 95.15 يغير ويتمم القانون رقم 013.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية؛
2. مشروع القانون رقم 71.14 يغير ويتمم القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية؛
3. مشروع قانون رقم 96.15 يغير ويتمم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد؛
4. مشروع القانون رقم 72.14 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون المنخرطون في نظام المعاشات المدنية؛
5. مشروع قانون رقم 24.16 بإحداث وكالة حساب تحدي الألفية - المغرب (MCA-Morocco)؛
6. مشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية وبتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات؛
7. مشروع قانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي ؛
8. مشروع قانون رقم 59.13 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات
9. مشروع قانون رقم 70.14 يتعلق بهيئات التوظيف الجماعي العقاري؛
10. مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016.

ولا شك أن ما يميز الجانب المالي والاقتصادي من حيث إطاره التشريعي هو قانون المالية السنوي في قراءتيه الأولى والثانية والذي يصادق عليه في الدورة الخريفية من كل سنة، حيث تساهم فيه جميع اللجان النيابية ويتسنى للنواب من خلاله مدارسة الميزانيات القطاعية، وبالتالي تكون فرصة للإطلاع على المنجزات القطاعية وعلى الاستثمارات المستقبلية المقترحة في هذه الميزانية بل ومساءلة هذه القطاعات حول مختلف الأوراش ومكامن الخلل.

وبهذا الخصوص يحرص الفريق على المساهمة الفاعلة في جميع مراحل إعداده سواء أثناء المناقشة العامة أو التفصيلية أو تقديم التعديلات أو المداخلات العامة وأيضا أثناء

مناقشة الميزانيات الفرعية ويخصص له الفريق بمجلس النواب سنويا كتابا تدرج فيه جميع المداخلات سواء في شقه الاقتصادي والسياسي وما يهم مختلف المداخلات في الميزانيات القطاعية.

كما تدرج في الإصدار جميع التعديلات وأثارها المالي والاجتماعي سواء التي حظيت بالموافقة أو التي تم سحبها أو رفضها، وقد قدم فريق العدالة والتنمية بمعية فرق الأغلبية 42 تعديلا بخصوص مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016. وهو النص الوحيد الذي سجل تقديم تعديلات من بين النصوص العشر لمصادق عليها والتي تدارستها لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، كما أنه النص الوحيد الذي تم تدارسه في اللجنة في قراءتين. أما من حيث نوعية التصويت بالجلسة العامة فأربعة نصوص عرفت المصادقة بالإجماع والباقي بالأغلبية.

ولا تقل النصوص الباقية أهمية على مشروع قانون المالية خاصة ما يتعلق بمنظومة التقاعد التي اعتبرتها الحكومة ومعها فرق الأغلبية تحديا رغم التشويش الذي عرفه هذا الملف في مختلف مراحله وظلت مناقشة نصوصه تتأجل كل حين وبدون سند قانوني بالغرفة الثانية وبالخصوص في لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لمدة فاقت ستة أشهر، تم المصادقة عليها بالغرفة الثانية فإحالتها على مجلس النواب التي توصل بالصيغة المصادق عليها بتاريخ 29 يونيو 2016 للنصوص المتعلقة بكل من مشروع قانون رقم 95.15 يغير ويتمم القانون رقم 013.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية، و مشروع القانون رقم 71.14 يغير ويتمم القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية، و مشروع قانون رقم 96.15 يغير ويتمم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد، تم مشروع القانون رقم 72.14 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون المنخرطون في نظام المعاشات المدنية.

وخلافا للغرفة الثانية فلم تمكث هذه النصوص أزيد من أسبوعين بلجنة المالية والتنمية الاقتصادية بفضل قوة فرق الأغلبية ومساندتها للحكومة ولإصلاح هذا الملف بالخصوص. وتمت المصادقة على هذه النصوص بالأغلبية باستثناء النص المتعلق بنظام المعاشات العسكرية التي عرف الإجماع في عملية التصويت بالجلسة العامة. وسنخص هذا الملف بمداخلة ممثل الفريق في الجلسة العامة نظرا للأهمية التي تكتسيها هذه النصوص.

قراءة في بعض النصوص المصادق عليها باللجنة خلال هذه السنة

سيتم التركيز في هذه القراءة على مشروع قانون المالية لموسم 2016، ومداخلة النائب محمد يتيم في الجلسة الأمة بخصوص النصوص المتعلقة بالمعاشات والتقاعد، رغم أن النصوص الأخرى أيضا تكتسي أهمية قصوى في الجانب المالي والاقتصادي كمدونة التأمينات والتوظيف الجماعي العقاري وبورصة القيم...

مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016

يعتبر مشروع قانون المالية لسنة 2016، آخر قانون للمالية في ظل الولاية التشريعية التاسعة، وهو مشروع طموح يؤسس لجيل جديد من الإصلاحات تقوم على تثمين الحصيلة الحكومية الايجابية خلال الأربع السنوات السابقة و يشكل دفعة قوية لمستقبل تدبير الشأن العام والحكامة الاقتصادية اللازمة لولوج سلم الدول الصاعدة.

فعلى مستوى الفرضيات التي انطلقت منها ميزانية 2016 نسجل أن أغلبها طموحة ومتفائلة، فمشروع قانون المالية لسنة 2016 يستند على أربع فرضيات أساسية تتمثل في التطلع إلى تحقيق معدل النمو في نسبة 3 %، وعجز الميزانية العامة في حدود 3.5 % من الناتج الداخلي الخام، ومعدل التضخم في حدود 1.7 % ومتوسط سعر البترول في حدود 61 دولارا للبرميل.

وارتكز على أربع محاور أساسية مؤطرة لأهم البرامج والمشاريع المبرمجة برسم سنة 2016 والتي تهم تحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار الخاص بدعم المقاولة، وتقوية النمو الاقتصادي بتقليص الفوارق الاجتماعية و المجالية وتوفير فرص الشغل، وتسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية الكبرى إضافة إلى تنزيل الإصلاح الكبير المرتبط بالقانون التنظيمي للمالية.

وتضمن مشروع قانون المالية مجموعة من التدابير ترمي إلى تعزيز الاستثمار وتشجيع المقاولة إلى جانب تدابير تهم تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، ودعم التماسك الاجتماعي، وخلق فرص الشغل إضافة إجراءات تهم تفعيل المقتضيات الدستورية وتنزيل القوانين التنظيمية من قبيل إحداث صندوق التأهيل الاجتماعي، والتضامن بين الجهات ورصد موارد إضافية للجهات بصفة تدريجية في أفق بلوغ 10 ملايير درهم سنة 2021 : إضافة إلى مخصصات مالية إضافية من الميزانية العامة تقدر ب 2 مليار

درهم أي ما مجموعه 4 ملايير درهم للجهات لتمكينها من ممارسة اختصاصاتها على الوجه المطلوب، وملائمة بعض الحسابات المرصودة لأمور خصوصية مع أحكام القانون التنظيمي للمالية، وغيرها من الإجراءات الضريبية والجمركية التي تزكي المحاور المؤطرة لهذا المشروع.

لقد ساهم الفريق كعادته وبتميز أثناء مناقشة هذا المشروع بمداخلاته الوازنة سواء بلجنة المالية والتنمية الاقتصادية أو أثناء مناقشة الميزانيات القطاعية وتقدم الفريق بمعية فرق الأغلبية ب 42 تعديلا همّت مجالات ومحاور مختلفة سواء في الشق الضريبي أو الجمركي، نذكر منها :حذف تطبيق الرسوم الجمركية على مادتي الزبدة والمنتوجات النفطية، والزيادة في مبلغ الضريبة الداخلية على الاستهلاك المطبقة على التبغ الرهيف المقطع المعد لتلفيف السجائر وتبغ الشيشة (المعسل)، وتعديل يهم الإعفاء الدائم من الضريبة على الشركات بالنسبة للمقاولات والشركات المغربية التي تستثمر بالدول التي تربطها اتفاقيات الازدواج الضريبي مع المغرب، وإعادة جدولة الضريبة على الشركات من أجل تحقيق العدالة الجبائية والمحافظة على المردودية المالية للمقاولات باعتماد تعديل يسعى للمساهمة في نجاعة النهج الضريبي المعتمد ببلادنا في مجال الضريبة على الشركات، وتوحيد الامتيازات الضريبية المطبقة على جميع العقود التشاركية، والإبقاء على عمليات نقل المسافرين والبضائع بالنقل السككي ضمن الأسعار المخفضة بنسبة 14%، وإدراج القطارات والتجهيزات السككية الموجهة لنقل المسافرين والبضائع وقطع الغيار المستعملة في إصلاح هذه القطارات ضمن الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة حين الاستيراد، إضافة إلى تعديلات أخرى تتوخى حذف الإقرار بعقوبة الحبس في المدونة العامة للضرائب تجاه أي شخص تبث في حقه إفلات أو تملص من دفع الضريبة أو الحصول على خصم أو استرجاع مبالغ بغير حق، وإلى تخفيض المدة المحددة لتبليغ نتائج المراقبة الضريبية إلى المقاولة من ستة (6) إلى ثلاث (3) واقتراح أسعار نسبية بخصوص مبلغ المساهمة الاجتماعية للتضامن لكل وحدة سكنية على ما يسلمه الشخص لنفسه من مبنى معد للسكن الشخصي، مع تعديل في المساحة المغطاة بالمتر المربع.

وقد تم تناول هذه التعديلات إلى جانب مداخلات الفريق سواء باللجنة المعنية أو بالجلسة العامة، في كتاب ضم أيضا حيثيات مشروع قانون المالية 70.15 لسنة 2016 من مختلف جوانبه.

نظام المعاشات المدنية - بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد - السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون المنخرطون في نظام المعاشات المدنية

مداخلة النائب محمد يتيم في الجلسة العامة في مناقشة قوانين التقاعد باسم فريق العدالة والتنمية

السيد الرئيس السيدين الوزيرين المحترمين ؛
السيدات النائبات السادة النواب المحترمون ؛

كان من الممكن أن نكون قد تقدمنا في إصلاح منظومة التقاعد وان تكون الإصلاحات المقياسية التي اضطرت الحكومة اليها اقل قساوة لو أن الحكومات السابقة والفرقاء الاجتماعيين.

كان من الممكن أن يكون إصلاح ملف التقاعد أمرا من الماضي او نكون قد تقدمنا فيه خطوات كبيرة لو ان الحكومات السابقة والفرقاء الاجتماعيون قد توفرت لديهم الجرأة في اقتحام هذا الإصلاح الذي لم يكن منه بد ولم يتم التعامل مع هذا الملف بالمثل القائل : كم من حاجة قضيناها بتركها.

كان من الممكن ان تكون تكلفة الإصلاح سواء على الدولة أو على الشغيلة وعلى مستوى الإصلاحات المقياسية التي يتعين اعتمادها اقل قسوة لو توفرت الإرادة السياسية اللازمة عند الجميع واتخذت القرارات في الوقت الذي كان يتعين ان تتخذ فيه.

اليوم من اللازم ان نحدد من يتحمل المسؤولية في التهرب من هذا الإصلاح والتهرب من استحقاقاته ومن عمل على محاولة عرقلة انقاده وقد بات على حافة الانهيار، وهل كان من الممكن الانتظار الى غاية ان ينهار تماما ويجد المحالون السابقون على المعاش من السابقين والمجالين الحاليين او الذين سيحالون دون معاشات لمرت الان على المناظرة الوطنية لإصلاح منظومة التقاعد أكثر من 16 سنة، حيث أهدر هذا الزمن كله وتم تفويت عدة فرص لإرساء الإصلاح ولم يتقدم الملف خطوة إلى الأمام وظل يراوح مكانه ليس بسبب غياب الحوار الاجتماعي على عكس ما يتم الترويج له، بل من داخل آليتين من آليات الحوار الاجتماعي وهما اللجنة التقنية واللجنة الوطنية علما أن ذات اللجنة التقنية كانت قد اعتمدت توصية تدعو الى اعتماد إصلاحات استعجالية ذات طابع مقياسي لنظام المعاشات المدنية في أفق إصلاحي شمولي يمر عبر صدوقين واحد للقطاع العام وآخر للقطاع الخاص في أفق نظام موحد على المدى البعيد.

لقد تم تفويت عدة فرص لاسيما محطة سنة 2007 مباشرة بعد تقديم الصناديق لتشخيص وضعياتها كما تم تفويت محطة 2010 بعد التوصل بتقرير مكتب الدراسات المختص، ثم قدم مكتب العمل الدولي تقريرا خاصا به

وأصدرت مؤسستان دستوريتان رأيهما في الموضوع وهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الأعلى الحسابات تشخيصهما ورأيهما وتوصياتها وكلها قد أكدت على استعجالية إرساء إصلاحات مقياسية على مستوى نظام المعاشات المدنية تؤمن احتياطه لمدة زمنية ثم المرور إلى إرساء القطب العمومي في أفق القطب الواحد الجامع لكل أنظمة التقاعد الأساسية، ثم أطلق تقرير بنك المغرب ناقوس الخطر حيث حذر من إفلاس محقق لنظام المعاشات المدنية في المغرب مع حلول عام 2022. وإلى أن حالة المعاشات المدنية "حرجة" وان نظام المعاشات المدنية، فقد دخل في عجز هيكلي، وأكد نفس التقرير أن الاعتماد على معدل الانخراطات لوحده من أجل ضمان توازن النظام "ستقود إلى معدل غير محتمل" مشددا، مشددا على استعجالية تنفيذ الإصلاحات التي تقترحها السلطات العمومية.

السيد الرئيس السيدين الوزيرين، السيدات والسادة النواب المحترمون :
ولما تحملت الحكومة مسؤوليتها في إقرار هذا الإصلاح المؤلم والذي كان التقدير يقتضي تأخيره لو كانت الحكومة تنطلق من حسابات الربح والخسارة الانتخابيين كما فعلت حكومتان سابقتان، تهرب البعض من مسؤوليته و سعي إلى تحويل الحوار الاجتماعي من إطار للتشاور والتبادل والوصول إلى حلول مشتركة، إلى إطار بديل عن المؤسسات الدستورية، والى عرقلة هذا الإصلاح وعرقلة سير مؤسسة تشريعية،

أراد البعض أن يعطي لنفسه مهاما تدخل في اختصاص الحكومة والبرلمان (التشريع)، وأخرى تدخل في نطاق اختصاص مؤسسات دستورية من قبيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الأعلى للحسابات، ومهام تدخل في نطاق الاختصاص التنظيمي.

وفي الوقت الذي احتج بعضهم بشعار المقاربة التشاركية، فإننا لم نر في الساحة ما يعبر عن مقترحات عملية بديلة كان من الممكن أن تغني النقاش العمومي وربما تطور المشروع الحكومي، ولا إرادة تعبر بشكل ملموس عن تلك المقاربة التشاركية التي تقتضي تقاسم المسؤولية عن الإصلاح وبسط المعطيات للقواعد، بل مارسوا الهروب إلى الأمام ودعوا المغاربة كل المغاربة بما في ذلك الذين هم محرومون من أي حماية اجتماعية وغير منتمين لنظام المعاشات المدنية أو أي نظام آخر، دعوا مواطنين يوجدون خارج أي تغطية اجتماعية أو ربما هم منخرطون في أنظمة حماية اجتماعية أكثر هشاشة للاحتجاجات على تعديل نظام المعاشات المدنية الذي يهم الموظفين ونظام المعاشات المدنية الذي يعتبر أكثر سخاء من الأنظمة الأخرى.

وكان أقصى ما اقترحوا مطالبة الدولة باستخدام أموال دافعي الضرايب أي أن يكون ذلك على حساب فئات أخرى أكثر حاجة للرعاية الاجتماعية وتوفير حاجياتها الأساسية لضمان استمرار توازن نظام المعاشات المدنية في حين أن الأولى كان الدعوة إلى تعميم التغطية الاجتماعية والصحية كي تشمل كل الإجراء وتشمل أيضا غير الإجراء، وكان الأولى النضال من معالجة مظاهر الهشاشة في كل من النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

في انتظار تفعيل تلك المقاربة التشاركية وتحمل مختلف الأطراف المعنية لمسؤولياتهما ضاعت منذ سنة 2014 من أموال الصندوق أموال كثيرة، حيث تراكم عجز نظام المعاشات المدنية خلال ثلاث سنوات ب 10 مليارات درهم حيث بلغ :

1. مليار درهم سنة 2014 ؛
3. مليار درهم سنة 2015 ؛
6. مليار درهم سنة 2016.

- يرتقب أن ينفذ احتياط الصندوق المغربي للتقاعد سنة 2022.

وهو ما يعني أن الحكومة وهي تبادر إلى إيقاف هذا النزيف عبرت إضافة إلى حس المسؤولية السياسية والوطنية العالية عن حس اجتماعي، نعم عن حس اجتماعي عكس ما يقال وهي تفكر في استدامة هذا النظام وتأمين معاشاتهم وتأمين حق الأجيال النشطة اليوم في المعاش حين تحال على المعاش.

كان الدور التأطيري للشغيلة والدفاع عن مصالحها يقتضي مصارحتها بالحقائق وتوعيتها بان مشكلة نظام المعاشات المدنية مثل في ذلك مثل كافة الأنظمة التوزيعية مشكلة ديمغرافية بالأساس، وان هذه المشكلة مشكلة بنيوية في أنظمة التوزيع عانت منها دول كثيرة وان اغلبها توجه في مواجهتها إلى إعادة النظر في المعايير المقياسية ومنها معيار السن، الذي أصبح لا يقل في دول الاتحاد الأوروبي عن 62 بالمائة ويصل في بعضها الآخر إلى 67سنة.

ونحن في إطار عملنا النقابي تحملنا مسؤوليتنا في ذلك على الرغم من الخطاب السائد كان خطاب مزايدة ومغالطات وتقدمنا بمقترحات عملية وأسهمنا من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في بلورة تقرير مسِؤول رجعت الحكومة اليوم إلى عدد من مقترحاته وتوصياته.

السيد الرئيس السيدين الوزير السيدات والسادة النواب المحترمون ؛

رغم كل هذه الحقائق المُرة التي كان التهرب من مواجهتها سيودي إلى تفاقم أوضاع نظام المعاشات وسيودي الى انهياره ومن ستكون كلفة إصلاحه من بعد أكثر صعوبة وتكلفة للمنخرطين وللدولة، حرصت الحكومة على وضع الملف على طاولة الحوار الاجتماعي، وأظهرت من مرونة كبيرة بحيث هناك فرق كبير بين النسخة التي اعتمدتها مشاريع القوانين المعروضة اليوم وبين النسخة الحالية واقترحت حزمة من التدابير المصاحبة خلال الحوار الاجتماعي كانت ستؤدي الى تخفيف وقعه على الشغيلة.

وفي هذا الصدد نطالب الحكومة بتفعيل المقترحات والإجراءات المصاحبة التي كانت على طاولة الحوار الاجتماعي، اذ انه لا ينبغي ان تتحمل الشغيلة تبعات مواقف النقابات وتصعيدها بعد إن لاحت بوادر التوافق في عدد من نقاط الملف المطلبي.

إننا نسجل فيما يتعلق بالمشاريع المعروضة الملاحظات التالية :

- اعتماد التدرج : من خلال اعتماد في تصفية المعاش معدل الأجر في الثماني سنوات بشكل تدريجي عوض أخر أجر " باعتماد معدل سنتين في السنة الأولى، أربع سنوات في السنة الثانية، ست سنوات في السنة الثالثة، ثم ثمان سنوات في السنة الرابعة ؛
- اعتماد مبدأ الحقوق المكتسبة حيث أن تخفيض مقياس نسبة التعويض من 2,5% إلى 2% لن ينطبق على السنوات التي تسبق الإصلاح ؛
- معالجة بعض مظاهر الهشاشة في النظام برفع الحد الأدنى للمعاش الذي يظل رغم ذلك دون مستوى تطلعنا.

فهو في الحقيقة لا يمثل سوى 50 في المائة من الحد الأدنى للأجر في الوظيفة العمومية، ولكنه يظل التفاتة اجتماعية ضرورية، لأنها في مجموعها كلفة مالية من الزاوية المحاسبية ترفع نفقات أنظمة التقاعد ولا سيما نظام المعاشات المدنية في الوقت الذي يروم الإصلاح ضبط هذه النفقات والحفاظ على الاحتياطي الذي تشكل عائداته موردا هاما للنظام.

- الرفع التدريجي لسن الإحالة على المعاش سيودي الى رفع المعاش وجعل انخفاض معدل التعويض غير مؤثر في الأخير على قيمة المعاش، من خلال تمكين الموظفين من فرص للترقية والزيادة في الأجور.

وتبقى هناك عدة ملاحظات وجب أخذها بعين الاعتبار في المراحل المقبلة للإصلاح ومنها :

- ضرورة مراجعة قيمة الرتب في بنية الأجور وهو ما يحتم مراجعة منظومة الأجور،
- إخراج حصيلة الدراسة التي أجريت حول منظومة الأجور من طرف مكتب الدراسات الخارجي في ولاية الحكومة السابقة، كي تكون أرضية للنقاش في ورش مراجعة منظومة الأجور ،
- هي النسبة نفسها المعتمدة في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، وهي تحقق بذلك المقياس الأول المعتمد في النظامين معا المراد جمعهما مستقبلا في نظام واحد وهو القطب العمومي كما أوصت بذلك اللجنة الوطنية لإصلاح أنظمة التقاعد.

السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدات النائبات السادة النواب ؛

كان بودنا أن نتقدم بعدة تعديلات تحسينية في المشاريع المطروحة لولا أن ذلك سيفتح المجال لعرقلة اقرار هذه القوانين عند إحالتها على مجلس المستشارين، لذلك نحن عازمون في فريق العدالة والتنمية على تحسين هذه القوانين وسيسعى فريقنا مستقبلا لتقديم مقترحات قوانين في نفس الاتجاه، لكن المهم في هذه المرحلة أن ينطلق قطار الإصلاح وان يتم العمل على تجويد هذه النصوص في الاتجاه الذي يمكن من ديمومة النظام وضمان الحد الممكن من معاش يحقق العيش الكريم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة

بلغت النصوص التي تدارستها لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة و صادق عليها مجلس النواب في الجلسات التشريعية لهذه لسنة 10 مشاريع قوانين ثلاثة منها في قراءتين وهي كالتالي :

1. مشروع قانون رقم 37.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.09 المحدثة بموجبه الشركة المسماة " الوكالة المغربية للطاقة الشمسية " "MOROCCAN AGENCY FOR SOLAR ENERGY " ؛
2. مشروع قانون رقم 39.16 يقضي بتغير القانون رقم 16.09 المتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية ؛
3. مشروع قانون رقم 38.16 يغير ويتمم بموجبه الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر في 14 من ربيع الأول 1383 (5 أغسطس 1963) بإحداث المكتب الوطني للكهرباء ؛
4. مشروع قانون رقم 74.15 يتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج ؛
5. مشروع قانون رقم 39.13 بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية ؛
6. مشروع قانون رقم 36.15 يتعلق بالماء " في قراءتين " ؛
7. مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني "" في قراءتين " ؛
8. مشروع قانون رقم 116.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010). " في قراءتين " ؛
9. مشروع قانون رقم 30.15 يتعلق بسلامة السدود ؛
10. مشروع قانون رقم 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.

وبناء عليه، عرفت البنيات الأساسية والطاقات والمعادن والماء من خلال هذه النصوص دعامة قوية للأنشطة الاقتصادية والإنتاجية لما تخوله كقاعدة صلبة لمختلف الاستثمارات التنموية، كما هو الحال بقانون الطاقات المتجددة، وقانون الماء، وقانون يتعلق بسلامة السدود، ومدونة الطيران المدني إضافة على تحيين مدونة السير والتي من شأنها المساهمة في ضبط السلامة الطرقية وتقليص حوادث السير.

وقد ساهم فريق العدالة بتجويد هذه النصوص أثناء مناقشتها عبر تقديم 121 تعديلا: 49 منها على مدونة السير و15 على قانون سلامة السدود و12 على مدونة الطيران، و27 على قانون الماء، تم 05 على مشروع قانون الطاقات المتجددة كما همت تعديلات النصوص

الأخرى، وقد تم قبول أغلب هذه التعديلات حيث فاقت نسبة الموافقة عليها 80 % من طرف القطاعات الحكومية المعنية، والتصويت عليها بالإيجاب في اللجنة.

أما نوعية التصويت عليها بالجلسات التشريعية فجميع النصوص صودق عليها بالأغلبية باستثناء مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني،و مشروع قانون رقم 30.15 يتعلق بسلامة السدود، كما أن ثلاثة نصوص عرفت قراءتين بعدما تقدمت الغرفة الثانية بشأنهم تعديلات كما هو الحال بالنسبة لقانون الماء ومدونة الطيران،ومدونة السير.

وسنخص بعض من هذه النصوص بقراءة تبين دور الفريق في تجويد موادها أثناء مناقشتها باللجنة أو مداخلته في الجلسة التشريعية الخاصة بالتصويت عليها، نموذج "قانون الماء".

قراءة في بعض النصوص المصادق عليها باللجنة خلال هذه السنة

مشروع قانون رقم 116.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق

كما هو معتاد ساهم أعضاء الفريق الممثلين في لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة في رفع مستوى المناقشة العامة والتفصيلية لمواد مشروع القانون 116.14 الذي يغير ويتمم قانون 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، والذي جاء لتصحيح نواقص الخلل وتقديم حلول أكثر واقعية لحل إشكالية السلامة الطرقية بعد مرور أزيد من خمس سنوات على قانون 52.05.

وأشاد أعضاء الفريق بالمقاربة التشاركية التي اعتُمدت في إعداد المشروع والتي تمّ فيها إشراك وانخراط المهنيين وكافة الفاعلين والمتدخلين في مجال السلامة الطرقية. وقد سبق لفريق العدالة والتنمية خلال هذه الولاية أن تقدم بمقترح قانون يغير بعض مواد مدونة السير يستمد مرجعيته مما اقترحه الفريق من تعديلات على قانون 52.05 أثناء وجوده في المعارضة في الولاية السابقة، أو مما تبين من خلال أثناء تطبيق مقتضيات هذا القانون، وأشاد أعضاء الفريق أثناء مناقشة المشروع الجديد بالتعديلات التي همّت مجموعة من المواد سواء تعلق الأمر برخصة السياقة التي أصبحت تعني أيضا الدراجات النارية الثلاثية العجلات والرباعية العجلات الخفيفة بمحرك، واستبدال الرخصة المؤقتة بالدائمة، أو تقليص مدة الفحص الطبي، وإعادة النظر في رصيد النقط، وإلغاء و تخفيف بعض العقوبات بما فيه الإيداع بالمحجر، أو ما تعلق بإعادة النظر في مسطرة إحداث مراكز وشبكات المراقبة التقنية.

هذا النقاش المتميز لأعضاء الفريق لم يغنيه عن تقديم مجموعة من التعديلات على مشروع قانون 116.14 بناء على ما أسفرت إليه لقاءات أعضاء الفريق في شعبة البنيات الأساسية مع مهنيي القطاع وفاعلين وأطر بالإدارة والمؤسسات العمومية حول المشروع ومجال تجويده، الشيء الذي مكّن الفريق بمعية فرق الأغلبية بتقديم مجموعة من التعديلات همّت 49 مادة من مواد المشروع ، منها مواد عرفت في معدلها أكثر من تعديل واحد، وتم قبول أغلبها.

ونفس النقاش ساد الجلسة العامة أثناء المصادقة على مشروع القانون 116.14 بتاريخ 09 فبراير 2016 بالأغلبية حيث صُودق على المشروع كما عدلته اللجنة ب123 صوت مقابل معارضته من 42 نائبا.

مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني

عرف مشروع القانون 40.13 المتعلق بمدونة الطيران نفس النهج الذي تعامل به أعضاء الفريق في لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة بخصوص النصوص السابقة، إذ يتم الاستعداد المسبق له ودراسة حيثيات النص وتكليف عضو يتابع مساره، وكل ما يتعلق به من نقاش أو دراسات مع مختلف المتدخلين والفاعلين والمهتمين بموضوع النص، حيث تم عقد مجموعة من اللقاءات مع أطر مختصة لتدارس مواد المشروع قبل أن يتم برمجته في اللجنة.

وقد أشاد أعضاء الفريق أثناء مناقشة المشروع بهذا الإطار القانوني الجديد لمدونة الطيران، الذي يتلاءم مع الاتفاقيات الدولية في مجال الملاحة الجوية، ويؤمن نقلا جويا فعالا على مستوى عال من السلامة والأمن، قانون يؤهل المجال الجوي الوطني ويتوخى إحداث هيأة مختصة في المهام المتعلقة بالسلامة وأمن الطيران المدني، كما يقوي دور المديرية العامة للطيران للقيام على أحسن وجه بمهام التخطيط والتقنين والتصديق ومراقبة التزامات المتدخلين، كما يمكن من عقد شراكات بين الدولة والقطاع الخاص في إطار عقود الامتياز علاوة أنه يعالج عدة مجالات تتعلق بالملاحة الجوية.

ورغم كون هذا المشروع يتسم بما هو تقني محض في مواده التي بلغت 307 مادة، فإن الفريق تمكن من اقتراح 12 تعديلا على المشروع منها باب جديد حول خدمات تخزين وتموين وقود الطائرات يضم 06 مواد إضافية، وتم قبول اغلب التعديلات التي جاءت لتجويد هذا النص، والذي صادقت عليه اللجنة بالإجماع وعرف نفس المسار أثناء تناوله في الجلسة العامة، إذ صودق عليه أيضا بالإجماع في جلسة 09 فبراير 2016.

مشروع قانون رقم 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة

عرفت مدارسة هذا المشروع إشادة من طرف أعضاء الفريق الممثلين بلجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة باعتبار الأهمية التي يكتسيها، والأثر الإيجابي على الاستثماروتوفيرالكهرباء ذات الجهد المنخفض وإيصال الطاقة للمناطق النائية، ومساهمته في تقليص التبعية الطاقية. وأوضحت مداخلات أعضاء الفريق أثناء المناقشة إمكانية بيع فائض إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة بالشبكة الكهربائية ذات الجهد العالي مع انفتاح السوق الكهربائية للجهد المنخفض والمنتجة من الطاقات المتجددة

وأشار أعضاء الشعبة أن فريق العدالة والتنمية وبهدف تجاوز النواقص التي شابت تطبيق القانون 13.09 سبق وأن تقدم بمقترح قانون في نفس السياق والتمس إدماجه بالمشروع، الشيء الذي تأتى له من خلال التعديلات التي تقدم بها بمعية فرق الأغلبية وعددها 05.

وقد صودق على هذا المشروع بالأغلبية في جلسة 27 أكتوبر 2015 بموافقة 134 نائبا وامتناع 26.

مشروع قانون رقم 36.15 يتعلق بالماء

مداخلة منسق الشعبة النائب البرلماني عمر فاسي فهري في لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة في الجلسة التشريعية الخاصة بالمصادقة على مشروع قانون رقم 36.15 يتعلق بالماء.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس، السيدة الوزيرة، السادة الوزراء، السيدات والسادة النواب، يسعدني أن أتناول بين أيديكم مناقشة مشروع القانون 36-15 المتعلق بالماء باسم فرق الأغلبية لمجلسنا الموقر. وسأتناول هذه المناقشة من خلال أربعة محاور هي : أهمية المشروع، وسياقه، وتسجيل أهم جوانبه، ثم إكراهات تنزيله.

يستمد هذا المشروع أهميته من موضوعه وسياقه و أهدافه ومبادئه بل ومن للقانون 95-10، والذي شكل منذ أكثر من عشرين سنة طفرة تشريعية بجميع المقاييس، إذ شمل إضافة إلى الجوانب القانونية، مقتضيات مؤسساتية واقتصادية بل وتقنية، تم من خلالها تطوير قطاع الماء في مختلف أبعاده الإستراتيجية والتدبيرية.

فمن حيث الموضوع، يتطرق المشروع إلى الماء كسائل حيوي، وحق دستوري، ووسيلة إنتاج اقتصادية، وكعنصر محوري لبيئتنا ومواردنا الطبيعية، وصدق الله إذ يقول في سورة الأنبياء " وجعلنا من الماء كل شيء حي".

ومن حيث السياق، يأتي هذا المشروع تنفيذا للمخطط التشريعي لهذه الولاية التي تتميز بتحدي أساسي، هو تنزيل مقتضيات دستور2011، وما أثبته من مرتكزات بني عليها البرنامج الحكومي، والمتمثلة في الاندماج القطاعي والمجالي، والتشارك بين مختلف المؤسسات والمتدخلين، وربط المسؤولية بالمحاسبة، سعيا نحو الحكامة الضرورية لمختلف نواحي السياسات العمومية.

كما أن المشروع يأتي لمواكبة الاستراتيجية الوطنية للماء و الكفيلة بتنزيل المخطط الوطني، وإعداد بلادنا لمؤتمر الأطراف حول التغيرات المناخية في نسخته الثانية والعشرين، وهي الأوراش التي يواكبها مجلسنا الموقر، من خلال مناقشات لجنة البنيات الأساسية و الطاقة والمعادن والبيئة، إضافة لمستجدات استراتيجية تدبير السدود الصغرى والمتوسطة، وقانون تدبير السدود، والقانون المؤطر لاستعمال الماء لإنتاج الطاقات المتجددة، وهو تنزيل عملي لتكامل وتعاون السلطة التشريعية والتنفيذية، كما ينص على ذلك دستور المملكة الشريفة.

ومن حيث الأهداف، جعل المشروع التدبير المندمج واللامركزي والتشاوري أولوية وأداة لتنزيل الاستعمال العقلاني والمستدام لموارد المياه، كما أكد على اختيار التثمين الأفضل، وتحديد قواعد الوقاية من الأخطار المرتبطة بالماء، والحماية الأفضل للأشخاص والممتلكات، مع دعم آليات التخطيط، وتحصين الموارد المائية ضد التغيرات المناخية.

أما من حيث المبادئ والنسق، فإن المقتضيات التي تضمنها المشروع تمضي في اتجاه تيسير حصول المواطنين على الماء، وضمان المساواة بينهم في ذلك، كما تؤكد على الملكية العامة لهذه المادة الحيوية، مع الحرص على الحفاظ على الحقوق التاريخية المعترف بها، وهو المبدأ الذي يؤسس للإطار التشاركي والتشاوري، الذي يقود إلى التخطيط المندمج والتعاقدي، و هو ما جعله المشروع أساس تدبير هذه الموارد المائية، وفق قواعد الحكامة التي من بينها التضامن المجالي، وحماية الوسط الطبيعي، ومسؤولية المتدخلين.

ولكون خصوصية الاستعمال تقتضي خصوصية التشريع، فإن المشروع فرق في فروع مختلفة بين المياه المخصصة للاستعمال الفلاحي، والمياه المعدنية والطبية ومياه المائدة، كما سار نحو تثمين أنواع غير مقننة من المياه، مثل مياه الأمطار والمياه المستعملة، ومياه البحر بعد تحليتها.

وبناء على مبدأ الملكية العمومية، حدد المشروع ظروف ومساطر استعمال واستغلال الملك العام المائي، مع احترام المصالح الشخصية لجواره ومرتفقيه، كما أكد المشروع على التعويض عن الأضرار التي قد تلحق بهذا المورد ووسطه، كما وكيفا، انطلاقا من مبدإ المستعمل المؤدي والملوث المؤدي.

ولعل من أهم جوانب المشروع الذي نذكرها بمناسبة هذه المناقشة المستجدات المؤسساتية، وتلك المرتبطة بالمحافظة على الأوساط المائية، وتدبير الأخطار المرتبطة بالماء، ثم تدبير المعلومات المتعلقة بالماء.

فمن حيث الجوانب المؤسساتية، أضاف القانون إلى المجلس الأعلى للمناخ، ومجلس إدارة الحوض المائي ولجن العمالات والأقاليم للماء، هيئة تشاورية هي مجلس الحوض المائي، وذلك بالنظر إلى ضرورة دعم الجوانب التشاورية المتعلقة بالمخطط المندمج لتهيئة موارد المياه على صعيد الحوض، ومختلف المخططات المحلية ذات الصبغة الإلزامية والتعاقدية، وهو ما يشكل تنزيلا لمبدأ التشاور والتشارك في اتخاذ القرارات المرتبطة بتدبير المياه، سعيا نحو عقود التدبير التشاركي.

ومن حيث المحافظة على الأوساط المائية، فقد خص القانون البعد الثالث من الإستراتيجية الوطنية للماء، والمتعلق بجودة المياه، بعناية خاصة، بعد توسيع مفهومها ليشمل الأوساط المحتضنة لهذه المادة الحيوية، والتطهير السائل الذي يؤدي عند نقصه أو ضعف فعاليته إلى عواقب وخيمة، بل وعمم مفهوم المحافظة ليشمل المياه الجوفية، والتي تكتسي أهمية خاصة بالنظر لطول مدة انتشار التلوث بها، وضعف الإحساس بأخطاره لبعدها عن الملاحظة المباشرة، ولصعوبة معافاتها بعد أي تلوث عارض أو مستمر.

ثم من حيث الأخطار المرتبطة بالماء، نسجل أن المشروع أكد بين مستجداته على الاندماج بين مخططات الوقاية من الفيضانات، وبين المشاريع العمرانية، وهذه من المقتضيات القانونية التي تقتضي مواكبة وتحسيسا وتكوينا وعملا مشتركا بين الفاعلين المحليين والمدبرين لقطاع الماء. كما أن المشروع دعم أجهزة المراقبة والإنذار، وأكد على أهميتها وضرورة تطويرها، سعيا لتدبير مندمج واستباقي للأحداث المرتبطة بالفيضانات، سواء قبلها بالتحسيس، أو أثناءها بتنظيم التدخلات، أو بعدها بالتقييم وأخذ الدروس لتطوير الأنظمة لجعلها أكثر نجاعة و فاعلية.

بل وإن المشروع قد أسس لتقنين مخططات لتدبير الجفاف على صعيد الأحواض المائية، وهو اعتراف جماعي بكون بلادنا معرضة لفترات من الجفاف لها تأثير على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها مهددة بآثار التغيرات المناخية التي تقتضي مخططات لتيسير التأقلم والتقليل من الآثار السلبية.

وخدمة لمبادئ المشروع ومقتضياته، سن النص إعداد نظام معلوماتي متعلق بالماء، ووضعه رهن إشارة المتدخلين والعموم، وهي خطوة ستساعد لا محالة في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقطاع على بصيرة ووعي بالمعطيات والاكراهات، وعلى تطوير ثقافة التدبير العقلاني للموارد، واستباق الآثار السلبية لتدخل المستغلين، كما أن تقاسم المعطيات من شأنه تسهيل إعداد أرضيات التشاور، و تقريب وجهات النظر، والتحكيم بين مختلف المتدخلين.

السيد الرئيس، السيدة الوزيرة، السيدات والسادة النواب، إن مشروع القانون الذي نحن بصدد دراسته والتصويت عليه اليوم، مشروع متشعب، ونريد أن يخرج في حلة تسهل تنزيله وتطبيقه على مختلف فئات مجتمعنا، وتشجيع تثمين هذه الثروة الوطنية والمادة الحيوية، وهو ما يقتضي مواكبة إدارية وتنظيمية وتدبيرية، تشمل أبعاد الإستراتيجية والثقافة والحكامة.

فعلى صعيد تنزيل الإستراتيجية الوطنية للماء، فإن الوزارة سائرة بخطى حثيثة نحو النتائج المتوخاة وفق خارطة طريق واضحة المعالم، والذي نرجوه هو أن تتم مواكبة هذه الإستراتيجية بتسريع إخراج ما تبقى من النصوص التطبيقية لقانون الماء، وتكثيف التنسيق مع مختلف القطاعات الإنتاجية المستعملة للماء، خصوصا قطاعات الفلاحة والصناعة والسياحة والطاقة والمعادن من جهة، والقطاعات الفاعلة في مجال المحافظة على الأوساط المائية والمجال الطبيعي كقطاع المياه والغابات، والبيئة من جهة أخرى، ثم قطاع التعليم والاتصال للتحسيس والتكوين من جهة ثالثة. ولا يفوتنا التأكيد على الأهمية التي ينبغي إعطاؤها على هذا الصعيد للشراكة مع القطاع الخاص سواء ما كان منه في مكاتب الدراسات أو الشركات المتخصصة أو مؤسسات البحث العلمي، في سبيل الانفتاح على البلدان الصديقة لتصدير التجارب التي راكمتها بلادنا في هذا المجال الواعد، وبالخصوص بالقارة السمراء والعالم العربي والإسلامي.

وعلى الصعيد الثقافي، فلا زالت المبادئ التي يرسخها مشروع قانون الماء محتاجة إلى الترسيخ في صفوف المواطنين والمتدخلين على حد سواء، وهو ما يقتضي التحسيس والتأطير والتوعية والتواصل حول مواضيع مثل التدبير العقلاني والمندمج، أو التخطيط التشاركي، أو الاقتصاد في الماء، أو التثمين الأفضل للموارد، أو مبادئ " المستعمل المؤدي" و الملوث المؤدي".. فهذه الثقافة تنتظر اقتناعا و تملكا فرديا وجماعيا، انطلاقا من خطة تواصلية محكمة ومدروسة، و من تطوير لأساليب ناجعة، تستفيد من التجربة التي راكمتها الوزارة على هذا الصعيد، مع الاستفادة من فرصة صدور هذا القانون، أو أي نص من نصوصه التطبيقية لفتح الحوار حول مبادئه و مقتضياته، خصوصا في صفوف الفئات التي من أجلها أعد، وهي فئة الشباب والأطفال الذين سيحملون مشعل تنزيله وتطويره.

وعلى صعيد الحكامة، يقتضي تسريع تنزيل هذا النص دعما لقدرات العاملين في القطاع، فاختصاصات وكالات الأحواض مثلا قد زادت واتضحت في هذا المشروع، والحال أنها غير قادرة في وضعها الحالي على الوفاء بكل الالتزمات القانونية لمصالحها، إذ أن تحصيل الإتاوات لا زال ضعيفا، وتحديد الملك العمومي المائي لا زال ناقصا، وآجال تدبير الرخص والامتيازات لا زالت ممتدة، وهو ما يساهم في زعزعة الثقة بين المرتفقين وهذه المؤسسات. أما مصالح المياه، فلا زالت تبحث عن رؤية واضحة لأدوارها، في ظروف نزيف الأطر الذي عاشته وتعيشه، خصوصا منذ التقاعد الاختياري لسنة 2005، وتغير الهياكل التنظيمية للوزارة المنتدبة بين الارتباط بقطاع التجهيز وقطاع إعداد التراب، ثم قطاع الطاقة والمعادن، وهو ما ساهم، إضافة لعدم تعبئة الفاعلين المحليين، في قصور لجن العمالات و الأقاليم للماء عن أداء أدوارها التشاورية والتقريرة والتنموية، وفي نقص حاد لتنزيل أدوار شرطة المياه كمؤسسة لا مركزية قادرة على تطبيق القانون والمحافظة على موارد المياه كما وكيفا.

السيد الرئيس، السيدة الوزيرة، السيدات والسادة النواب، لا يفوتنا في نهاية هذه المداخلة أن نتوجه بالشكر الجزيل للعاملين في القطاع، على المجهودات التي يبذلونها، وللسيدة الوزيرة على تفاعلها الإيجابي مع مناقشة وتعديلات الفرق البرلمانية، ولمختلف الفاعلين في القطاعين الخاص و العام، على سهرهم على تثمين هذه المادة الحيوية و الحفاظ عليها، ورجاؤنا أن يسهم هذا المشروع في استمرار تطوير القطاع والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به، تنزيلا لرؤية صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نور الله ضريحه، و سيرا على خطى عاهل البلاد سيدي محمد السادس نصره الله، و السلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

لجنة القطاعات الإنتاجية

حظي الجانب الإنتاجي بنفس الاهتمام بعد مدارسة لجنة القطاعات الإنتاجية ثمانية (8) مشاريع قوانين تمت المصادقة عليهم في الجلسات التشريعية خلال هذه السنة وهي كالتالي :

1. مشروع قانون رقم 49.15 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء ؛
2. مشروع قانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء ؛
3. مشروع قانون 46.12 يغير ويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية ؛
4. مشروع قانون رقم 59.14 يتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها ؛
5. مشروع قانون رقم 113.13 يتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية و المراعي الغابوية ؛

6. مشروع قانون رقم 91.14 يتعلق بالتجارة الخارجية ؛
7. مشروع قانون رقم 67.15 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.255 بتاريخ 18 من محرم 1393 (22 فبراير 1973) يتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربور وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها ؛
8. مشروع قانون رقم 77.15 يقضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها.

مما يطبع مناقشة النصوص في هذه اللجنة هي عدم اعتمادها على تقديم تعديلات الفرق النيابية وتبنيها منذ بداية الولاية فكرة إحداث لجنة فرعية على كل مشروع لتجويد مواده، وهذا التوافق يجعل جميع النصوص القانونية تمر بالإجماع أثناء التصويت عليها باللجنة والمصادقة بالجلسة العامة.

وتتسم جميع النصوص بأهمية بالغة لارتباطها بالحقل الاقتصادي والإنتاجي كما هو الحال بالنصوص المتعلقة بالتجارة بجميع أصنافها أو المجالات ذات الطابع الفلاحي والصناعي، ولعل أهم المشاريع التي استأثرت خلال هذه السنة بالمتابعة وبردود الفعل من طرف عموم المواطنين هو تفعيل مشروع قانون رقم 77.15 يقضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها والذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من يوليوز 2016 وكذا المشروع المتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربور وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها، ولا يقل عنهما أهمية بقية المشاريع كالمشاريع المبينة سالفا ومشروع قانون رقم 59.14 يتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها، ومختلف هذه المشاريع تضمنها المخطط التشريعي.

قراءة في بعض النصوص المصادق عليها باللجنة خلال هذه السنة

مشروع قانون رقم 77.15 يقضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها

لا بد من الإشارة في قراءة كيفية مناقشة هذا المشروع إلى الطابع لاستعجالي التي تمت به مدارسته بلجنة القطاعات الإنتاجية، إذ أحيل على هذه اللجنة يوم 05 نونبر 2015 وصودق عليه بالجلسة التشريعية بتاريخ 10 نونبر 2015، حيث أن مدة مناقشته العامة والتفصيلية والتصويت باللجنة لم تستغرق أكثر من ساعة، وقد عبر أعضاء اللجنة على طابعه الاستعجالي باعتبار استعداد المملكة ا لقمة المناخ (COP 22)، المزمع عقدها في نونبر من هذه السنة بمدينة مراكش.

لكن ذلك لم يمنع أعضاء الفريق من مناقشته من جميع الجوانب مع ذكر أثاره على مستعملي المادة سواء المنتجين أو المستهلكين، كما أوضح أعضاء الشعبة باللجنة، والتي يعتبرون عمادها حيث يتفردون في مناقشة جميع النصوص، أنه إن كان المشروع يقضي بعد دخول هذا القانون حيز التنفيذ، بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك، وكذا استيرادها، أو تصديرها، أو حيازتها بغرض البيع أو عرضها للبيع، أو بيعها، أو توزيعها ولو بدون عوض، وتشديد الرقابة وتوعد المخالفين بعقوبات صارمة، سواء لمستعملي هذه المادة أو من يحوز أكياسا بلاستيكية بغرض بيعها أو عرضها للبيع، أو يوزعها بعوض أو بدونه، فإنه يستثنى من نطاق المنع المنصوص عليه في القانون الجديد، الأكياس من مادة البلاستيك ذات الاستعمال الصناعي، أو الفلاحي، والأكياس الكاظمة للحرارة، وأكياس التجميد، وتلك المستعملة لجمع النفايات، بشرط ألا تستعمل لأغراض غير تلك التي صنعت لأجلها. كما أن القطاع الحكومي وضع جميع امكانيات التعويض والمساندة للشركات المنتجة لهذه المواد حتي يتسنى لها إنتاج بدائل لا تضر بالبيئة وصحة المواطن.

وتطرق السادة أعضاء الشعبة إلى المخاطر المترتبة عن استعمال الأكياس البلاستيكية، إذ تحتاج البيئة إلى مئات السنين لتفكيك سلسلة طويلة من ذرات الكربون والهيدروجين المكونة لها ومن روابطها الطبيعية، وكونها غير قابلة للتحلل ولا تتم إعادة تصنيعها، ما يجعلها عبئا على المكان الذي تستقر به، مسببة تلوث التربة والهواء والماء حتى في حال حرقها. وتشوه المسحة الجمالية للبيئة، و إعاقة النمو، إضافة إلى خطر مباشر لهذه المواد على صحة الإنسان بالنظر إلى استخدام الأكياس البلاستيكية في الحياة اليومية له.

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة

تدارست هذه اللجنة 07 نصوص منها قانونين تنظيمين و05 مشاريع قوانين وهي كالأتي :

القوانين التنظيمية

1. مشروع قانون تنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية ؛
2. مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب.

مشاريع القوانين

1. مشروع قانون رقم 66.12 يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء ؛
2. مشروع قانون رقم 02.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية ؛
3. مشروع قانون رقم 106.14 بتغيير وتتميم القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية ؛
4. مشروع قانون رقم 94.12 يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري ؛
5. مشروع قانون رقم 87.14 يقضي بتغيير القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية.

تختص هذه اللجنة بمدارسة النصوص التشريعية وقضايا قطاعات الداخلية وما يتعلق بالجهوية والجماعات الترابية وقطاع التعمير والسكنى وسياسة المدينة، وعرفت هذه السنة المصادقة على قانونين تنظيمين مرتبطين بالاستحقاقات التشريعية المنتظرة في شهر أكتوبر والتي تقدمت بمشاريعهما وزارة الداخلية، إضافة إلى مشروع قانون يتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية، والباقي تركز على مجال التعمير والهندسة المعمارية من خلال المصادقة على مشروع قانون يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري، وكذا على مشروع قانون جزر المخالفات الذي بقي في الدراسة لدى اللجنة منذ 29 اكتوبر 2013 ولم يصادق عليه إلا في هذه السنة في قراءتين، تم المصادقة بالجلسة العامة على مشروعين قانونين يتعلقا بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية.

قدم فريق العدالة والتنمية بمعية فرق الأغلبية بشأن تجويد هذه النصوص 80 تعديلا همت ستة مشاريع من أصل 07، وقد عرفت جميع النصوص المصادق عليها بالإجماع في الجلسات التشريعية باستثناء مشروع القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب، و مشروع قانون مراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.

ونخص كيفية أداء أعضاء الفريق في مناقشتها في القراءة الآتية.

قراءة في بعض النصوص المصادق عليها باللجنة خلال هذه السنة

القوانين التنظيمية

مشروع القانون التنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 يتعلق بمجلس النواب

لقد جاء مشروع القانون هذا لإدخال تعديلات محدودة على نظام الانتخابات من أهمها :

- فتح الجزء الثاني من اللائحة الوطنية المخصصة للمترشحين الشباب من الذكور للإناث أيضا وذلك لدعم حضور الشابات بمجلس النواب كإجراء إضافي لتعزيز ودعم التمثيلية النسوية بمجلس النواب ؛
- تخفيض نسبة العتبة المطلوبة لتوزيع المقاعد برسم الدوائر الانتخابية المحلية من 6 % حاليا إلى 3 % وذلك قصد الأخذ بعين الاعتبار أصوات اكبر عدد من الناخبين الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع وعدم إقصائهم من التمثيلية داخل المؤسسة النيابية ؛
- فتح المجال للأحزاب السياسية إقامة تحالفات انتخابية برسم انتخابات مجلس النواب كما هو الشأن بالنسبة للانتخابات الجماعية والجهوية ؛
- اعتماد الأحكام الجديدة المتعلقة بالحملة الانتخابية والتي تم اعتمادها برسم الانتخابات الجهوية والجماعية سنة 2015، حيث أكد المشروع على حق جميع وكلاء لوائح الترشيح أو المترشحين في تعليق الإعلانات الانتخابية باستثناء الأماكن والتجهيزات التي تحدد أصنافها بمرسوم يتخذ باقتراح من وزير الداخلية.

وقد قدم فريق العدالة والتنمية بمعية فرق الأغلبية مجموعة من التعديلات على مشروع القانون التنظيمي هذا حيث اقترحت فرق الأغلبية إضافة مواد جديدة متممة للنص، بالإضافة إلى تعديل مواد المشروع نظرا لراهنيتها وانعكاساتها الإيجابية على تنظيم جيد للانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها يوم 07 أكتوبر 2016، ونذكر من أهمها :

- المطالبة بعدم تضمين الجزء الثاني من لائحة الترشيح برسم الدائرة الانتخابية الوطنية والمخصصة للشباب إسمين متتابعين لمترشحين اثنين من نفس الجنس قصد منح فرص اكبر للشابات للولوج إلى مجلس النواب ؛
- اقتراح تضمين اللائحة الوطنية مترشحات ومرشحين من المغاربة المقيمين بالخارج بما لا يقل عن 5 % من عدد مقاعد اللائحة الوطنية ؛
- المطالبة بأن يكون معزل التصويت شفافا لتجنب كل ما من شانه الإخلال بشفافية التصويت ؛
- المطالبة بعدم إجراء انتخابات جزئية كما هو منصوص عليه في المادة 90 من القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب في حالة فقدان وكيل اللائحة للأهلية

الانتخابية مع الاقتصار على التعويض من نفس اللائحة كما هو الشان بالنسبة للحالات الأخرى المنصوص عليها في المادة 90.
ولم تتجاوب الحكومة مع هذه التعديلات و رفضتها كلها مما اضطر فرق الأغلبية إلى سحبها.

مشروع القانون التنظيمي رقم 21.16 يقضي بتعديل وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية

من أهم ما جاء به هذا المشروع هو تمكين الأحزاب السياسية من تأسيس تحالفات انتخابية برسم انتخابات مجلس النواب لتحقيق الملائمة مع التعديلات التي تم اعتمادها سنة 2015 بمناسبة إجراء الانتخابات الجماعية و الجهوية وأعضاء الغرف المهنية،كما تضمن المشروع إعادة النظر في كيفية توزيع مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية من خلال تقسيم مبلغها الكلي إلى حصتين ،حصة أولى جزافية توزع بالتساوي فيما بين الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات بغض النظر عن النتائج المحصل عليها ،وحصة ثانية يراعى في توزيعها عدد الأصوات والمقاعد التي يحصل عليها كل حزب سياسي أو تحالف أحزاب سياسية على الصعيد الوطني، كما الزم المشروع كل حزب سياسي معني بان يرجع إلى الخزينة بكيفية تلقائية المبالغ التي لم يتم استعمالها برسم الدعم العمومي السنوي أو مساهمة الدولة في تمويل الحملات الانتخابية مع حرمان الأحزاب المخالفة لهذا الإجراء من التمويل العمومي وذلك لإضفاء مزيد من الشفافية.

وقد تقدمت فرق الأغلبية بتعديل على المادة 36 من هذا المشروع يرمي إلى الأخذ بعين الاعتبار عدد المقاعد النسائية التي يفوز بها كل حزب أو كل تحالف على الصعيد نفسه. وذلك لتشجيع الأحزاب السياسية على ترشيح النساء بالدوائر المحلية. لكن تم سحب هذا التعديل بعد توضيح الحكومة أن اجراءات التحفيز على دعم ترشيح النساء توجد في تشريعات أخرى.

مشاريع قوانين

مشروع قانون رقم 02.16يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية

يرمي هذا المشروع إلى إدخال تعديلات على المادة 30 من القانون رقم 57.11 وتتميمه بمادة جديدة (المادة 30 مكررة) حيث تتوخى هذه المقتضيات توسيع مجال المشاركة في الانتخابات من خلال فسح المجال أمام المواطنات والمواطنين خاصة منهم الشباب غير المقيدين في اللوائح المحصورة في 31 مارس 2016 اثر انتهاء عملية المراجعة السنوية،من

تسجيل أنفسهم في هذه اللوائح بالإضافة إلى تقديم طلبات نقل القيد مع إتاحة الفرصة أمام اللجان الإدارية من أجل تحيين الهيئة الناخبة المقيدة في اللوائح القائمة عن طريق إجراء عمليات الشطب القانونية وإدخال الإصلاحات اللازمة عليها حيث اقترح المشروع تحديد تاريخ انتهاء فترة تقديم طلبات القيد وطلبات نقل القيد من طرف الفئات المعنية في اليوم السادس والأربعين بما فيها تحديد أجل 16 يوما لاجتماعات اللجان الإدارية وإيداع الجدول التعديلي وأجال بث المحاكم في المنازعة الإدارية وحصر اللوائح النهائية.

وقد تقدم فريق العدالة والتنمية بمعية فرق الأغلبية بتعديلات مهمة على هذا المشروع من أهمها :

- تمديد أجل 46 يوما المشار إليه أعلاه الى 60 يوما بالإضافة إلى تمديد أجل 5 أيام لاجتماعات اللجان الإدارية و كذلك أجل 5 أيام لتعليق ونشر الجدول التعديلي إلى 7 أيام وهو ما استجابت له الحكومة بالإيجاب ؛
- تضمين المادة 30 مكررة فقرة إضافية لتمكين الأحزاب السياسية من مستخرج من اللائحة الانتخابية العامة وفق مقتضيات المادة 13 من القانون رقم 57.11 وقد استجابت الحكومة لهذا التعديل مع تعديل في الصياغة.

مشروع قانون رقم 066.12 يتعلق بزجر ومراقبة المخالفات في مجال التعمير والبناء

يهدف هذا المشروع إلى وضع معالجة استباقية ناجعة ومندمجة لظاهرة البناء غير القانوني التي أضحت تعرف تفشيا خطيرا يقوض المجهودات التي تبدلها الدولة من أجل محاصرة الأحياء العشوائية من خلال :

- توحيد مساطر مراقبة وزجر المخالفات في مجال البناء والتعمير وتبسيطها ؛
- تجاوز اختلالات المنظومة الحالية من خلال توضيح المسؤوليات وتقوية الاختصاصات في مجال معالجة المخالفات في مهدها ؛
- التنصيص على تكليف مراقبين للتعمير تمنح لهم صفة ضابط الشرطة القضائية ويزاولون مهامهم تحت إشراف النيابة العامة ؛
- تخويل المراقبين صلاحية اتخاذ التدابير المتعلقة بالاعذار والأوامر بالإيقاف الفوري للأشغال وبإنهاء المخالفة ؛
- تفعيل تدابير تحريك مسطرة المتابعة القضائية ضد المخالف بالنسبة لمخالفات البناء وحذف الشكاية.

وقد قدم فريق العدالة والتنمية ضمن تحالف الأغلبية تعديلات مهمة على هذا المشروع تبتغي تبسيط المساطر بالنسبة للمواطنين في طلب رخصة البناء أو الإصلاح او التجهيز أو فيما يتعلق بتحديد وتوضيح مسؤوليات المهنيين المتدخلين أو المراقبين في مجال زجر ومراقبة مخالفات مجال التعمير والبناء ،وقد تجاوبت الحكومة مع عدد كبير من هذه التعديلات.

مشروع القانون رقم 87.14 بتغيير وتتميم القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية:

جاء هذا المشروع لملائمة المقتضيات القانونية المنظمة لمهنة المستشار القانوني لهيئة المهندسين المعماريين مع مضامين وروح الدستور الجديد عن طريق معالجة حالة التنافي المنصوص عليها في القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الدستوري (المحكمة الدستورية حاليا) وكذلك لتجاوز الصعوبات التي يطرحها غياب المستشار القانوني للهيئة المذكورة وكذلك بتوفير الظروف اللازمة لتحسين شروط ممارسة المهنة والرفع من الجودة المعمارية ورد الاعتبار لها كرافد من روافد الهوية الحضارية المغربية،والتنصيص على أن المستشار القانوني للهيئة، شخصية تعين بموجب مرسوم ،على غرار باقي الهيئات المهنية كهيئة أطباء الأسنان الوطنية.

مشروع القانون رقم 106.14بتغيير وتتميم القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية:

يهدف هذا المشروع إلى تحيين وعصرنة الإطار القانوني المنظم لمهنة الهندسة المعمارية حتى يكون في مستوى التحديات التي يفرضها تطور المشهد العمراني بالمغرب ويواكب متطلبات المنافسة والانفتاح وحرية الاختيار.

كما يتيح هذا المشروع توسيع مجال الاختيار بالنسبة للمهندسين المعماريين بأن يزاولوا مهنتهم إما في إطار شركات للتضامن ،كما هو منصوص عليه في المادة 21 من القانون المعمول به حاليا أو في طار شركات مساهمة أو شركات ذات المسؤولية المحدودة، بحسب ما يتلاءم وانتظارا تهم ومصالحهم. وحمل مشروع القانون هذا ضمانات قانونية لحماية حقوق الشركاء في ما بينهم من جهة ،وكذا للوفاء بالتزاماتهم إزاء الأغيار من جهة أخرى طبقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل المنظمة للمجالات المرتبطة بهذه المهنة.

وقد قدمت فرق الأغلبية بشأن مواد المشروع 07 تعديلات تم مناقشتها بلجنة الداخلية، وتهدف إلى تجويد النص سواء من حيث الصياغة أو من حيث المضمون.

مشروع القانون رقم 94.12 يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري

من أهم مستجدات هذا القانون :

- تدقيق المراد بمفهومي المباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري ؛
- تحديد أدوار جميع المتدخلين ومسؤولياتهم بما فيها مسؤولية مالكي المباني الآيلة

للسقوط أو مستغليها خواصا كانوا أم عموميين ؛

- إحداث وكالة وطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط وتخويلها امتيازات السلطة العامة ؛
- إحداث لجنة إقليمية تحت رئاسة عامل العمالة أو الإقليم تتولى تحديد المناطق المعنية بهذه المباني والعمليات وتأطير عملية التدخل في المباني الآيلة للسقوط والتجديد الحضري ؛
- توضيح المساطر والإجراءات الواجب إتباعها من قبل رؤساء المجالس الجماعية وممثلي السلطة المحلية وكذا اللجنة الإقليمية والوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط ؛
- سن مقتضيات تتعلق بالمراقبة وتحديد الأشخاص المؤهلين للقيام بمعاينة المخالفات وتحرير محاضر وكذا تحديد الجزاءات الزجرية المتعلقة بمخالفة أحكام هذا المشروع.

قدم فريق العدالة والتنمية بمعية فرق الأغلبية بشأن هذا المشروع مجموعة من التعديلات بلغت 21 تعديل بغية تجويد هذا المشروع حيث همت هذه التعديلات الجوانب التالية :

- تدقيق صياغة بعض المصطلحات أو إضافة مصطلحات جديدة أو تغييرها قصد تدقيق المعاني ؛
- إضافة اعتماد خبرة مهندس مختص أو مكتب دراسات قصد تعريف و تحديد المباني الآيلة للسقوط ؛
- مراجعة بعض الآجال التي جاء بها المشروع سواء بتقليصها أو تمديد بعضها ؛
- مراجعة أو إضافة بعض المقتضيات ضمن هذا المشروع قصد ملائمتها مع قوانين أخرى خاصة القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وقانون التعمير رقم 90.12 أو القانون المتعلق بالتجزئات رقم 25.90 أو القانون المتعلق بتنظيم علاقة المكري والمكتري ؛
- إضافة مراقبي البناء الآيل للسقوط إلى الأطراف المشمولة بعقوبات زجرية في حالة ارتكابهم مخالفات ؛

وقد أقرت لجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة هذا المشروع بإجماع الأعضاء الحاضرين،كما تم التصويت عليه بالإجماع داخل الجلسة العامة.

لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج

أما لجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج، فقد تدارست وصوتت من حيث المبدأ على 43 اتفاقية همّت مجالات مختلفة "ثقافي واجتماعي وتجاري وضريبي وجمركي وبيئي وحقوقي ".... وقد خصص لمضامينها وأثارها جزءا في حصيلة الولاية.

لجنة مراقبة المالية العامة

سجلت السنة الحالية المصادقة على مشروعين قانونين تمت مناقشتهما بلجنة مراقبة المالية العامة ويتعلق الأمر بمشروع قانون رقم 55.16 بتغيير وتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، ومشروع قانون رقم 100.15 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2013.

المبادرات التشريعية لفريق العدالة والتنمية

الإنتاج التشريعي من خلال تجويد مشاريع ومقترحات القوانين

باشر أعضاء الفريق في مختلف اللجان النيابية مناقشة النصوص التشريعية المعروضة بالتميز المعهود سواء في المناقشة العامة أو التفصيلية وفق منهجية محكمة، وفي هذا الصدد تقدم الفريق بمعية فرق الأغلبية بما مجموعه 884 تعديلا على النصوص التشريعية المقدمة همّت 40 نص من أصل 75 «خارج الاتفاقيات البالغ عددها في حصيلة السنة 43 اتفاقية» أي أنّ 53 % من النصوص عرفت مقترح تجويد في موادها، وللإشارة فإن عدد التعديلات يفوق في الواقع 884، باعتبار أن مادة واحدة قد تتضمن مجموعة من التعديلات على مختلف فقراتها ويتم احتسابها مرة واحدة.

أما توزيع هذه التعديلات حسب اللجان النيابية فهو على الشكل التالي :

اللجنة النيابية	عدد التعديلات	النسبة
العدل والتشريع وحقوق الإنسان	299	%33,8
المالية والتنمية الاقتصادية	42	%4,8
القطاعات الاجتماعية	202	%22,9
البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة	121	%13,7
الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة	80	%9,0
التعليم و الثقافة و الاتصال	140	%15,8
القطاعات الإنتاجية	تعتمد لجنة تقنية	
الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج	لا تقدم التعديلات في الاتفاقيات	
مراقبة المالية العامة	----	
مجموع التعديلات	884	% 100

بيان توزيع التعديلات حسب اللجان النيابية

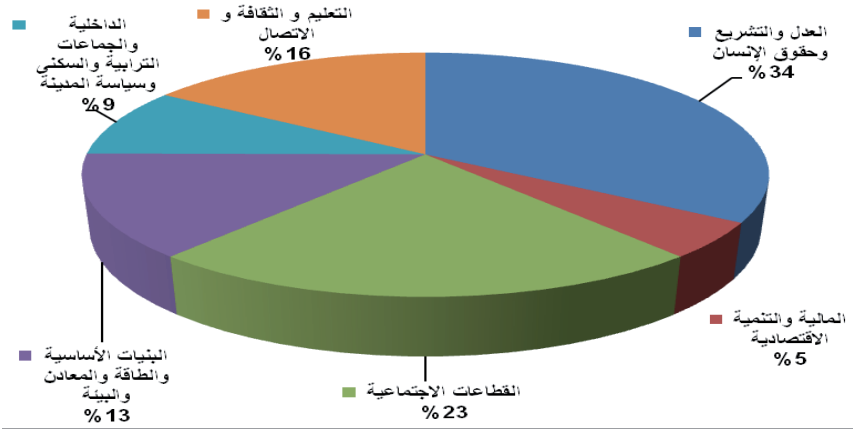

جدول وبيان توزيع تعديلات فرق الأغلبية حسب نوعية النص

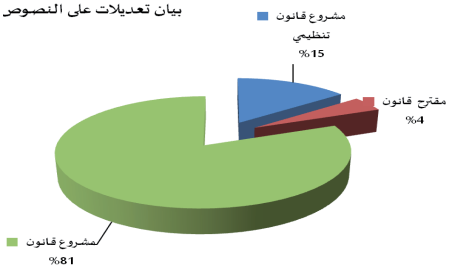

نوعية النصوص	تعديلات على النصوص	النسبة
مشروع قانون تنظيمي	128	%14,5
مقترح قانون	39	%4,4
مشروع قانون	717	%81,1
المجموع	884	%100,0

أما النصوص التي عرفت مقترح تجويد فهي كالتالي :

النص	عدد التعديلات التي قدمها الفريق/ فرق الأغلبية
1. مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد	77
2. مشروع قانون رقم 103.13 يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء	32
3. مشروع قانون تنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية	3
4. مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغييروتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب	6
5. مشروع قانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات	34
6. مشروع قانون رقم 38.16 يغيرويتمم بموجبه الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر في 14 من ربيع الأول 1383 (5 أغسطس 1963) بإحداث المكتب الوطني للكهرباء	5
7. مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري	15
8. مشروع قانون رقم 74.15 يتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج	3
9. مقترح قانون بتغييروتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري	23
10. مشروع قانون رقم 39.13 بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	5
11. مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة و النشر	30
12. مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية	11
13. مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي	43
14. مشروع قانون رقم 66.12 يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعميروالبناء	35
15. مشروع قانون رقم 27.14 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر	12
16. مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين	28

17. مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز	25
18. مشروع قانون رقم 73.15 يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي	5
19. مشروع قانون رقم 02.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية	8
20. مشروع قانون رقم 78.14 يتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة	19
21. مشروع قانون رقم 36.15 يتعلق بالماء	27
22. مشروع قانون إطار رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة و النهوض بها	34
23. مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم "المسرح الوطني محمد الخامس	6
24. مقترح قانون بقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.71 يتعلق بالفنان	16
25. مشروع قانون رقم 106.14 بتغيير وتتميم القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية	7
26. مشروع قانون رقم 94.12 يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري	21
27. مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني	12
28. مشروع قانون رقم 116.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010)	49
29. مشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية	19
30. مشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع	17
31. مشروع قانون رقم 106.12 بتغيير وتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية	54
32. مشروع قانون رقم 70.13 يتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية	19

33. مشروع قانون رقم 30.15 يتعلق بسلامة السدود	15
34. مشروع قانون رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة	23
35. مشروع قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين	15
36. مشروع قانون رقم 71.15 بتغييروتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين	1
37. مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016	42
38. مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة	28
39. مشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية	55
40. مشروع قانون رقم 58.15 يقضي بتغييروتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة	5
المجموع	**884**

الإنتاج التشريعي للفريق من خلال مقترحات القوانين

حافظ فريق العدالة والتنمية على الشراكة المتميزة والبناءة التي تربطه بفرق الأغلبية فيما يخص المبادرات التشريعية، وهو ما تجلى من خلال التعديلات المقدمة بإسم الأغلبية على النصوص القانونية والتي بلغت 884 همت 40 نص قانوني المبينة في الجداول أعلاه، أو من خلال تقديم مقترحات قوانين باسم الأغلبية والتي يتم إنتاجها من طرف أعضاء الفريق وتحال على فرق الأغلبية بعد خضوعها للمسطرة التشريعية المعتمدة، حيث تعمم كل مسودة مقترح على جميع أعضاء الفريق لتقديم ملاحظاتهم قبل مدارسته من طرف خلية التشريع التي تحيله على مكتب المجلس الذي يقرر بشأنها ومن ثمة إحالتها على فرق الأغلبية لغاية التجويد عند الاقتضاء، وأخيرا إحالة المقترح على مكتب مجلس النواب ليخضع لمسطرة التشريع المنصوص عليها في النظام الداخلي للمجلس.

وعليه فبخصوص الإنتاج التشريعي للفريق تم إحالة 14 مقترح فانون خلال هذه السنة على مكتب مجلس النواب 11 منها باسم الفريق و03 مقترحات قوانين بمعية فرق الأغلبية، وهي على الشكل التالي :

مقترحات باسم فريق العدالة والتنمية :

1) مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 27 من القانون رقم 27.08 المتعلق بالنظام الأساسي للغرف الفلاحية ؛
2) مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 30 من القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات ؛
3) مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 14 من القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية ؛
4) مقترح قانون يرمي إلى تعديل وتتميم القانون رقم 25-90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 7.92.1 في 15 من ذي الحجة 1412 الموافق 17 يونيو 1992 ؛
5) مقترح قانون بتعديل المادة 2 من ظهير شريف رقم 1.11.178 صادر في 25 من ذي الحجة 1432 (22 نوفمبر 2011) بتنفيذ القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية؛
6) مقترح قانون يقضي بمنع الإتجار في مادة النرجيلة، الشيشة واستهلاك ؛
7) مقترح قانون تنظيمي يقضي بتتميم القانون التنظيمي رقم 113,14 يتعلق بالجماعات
8) مقترح قانون يقضي بإحداث وكالة وطنية للبنايات العمومية ؛

9) مقترح قانون تنظيمي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 113,14 المتعلق بالجماعات ؛
10) مقترح قانون يتعلق بالمناخ ؛
11) مقترح قانون يقضي بإحداث المجلس الوطني الاستشاري للصحة ؛

مقترحات باسم فرق الأغلبية

1) مقترح قانون يقضي بمنح الشركات التي تخضع لأحكام القانون رقم 17-95 المتعلق بشركات المساهمة أجلا استثنائيا لملائمة وضعيتها مع القانون المذكور.
2) مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادة 118 من القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية
3) مقترح قانون يتعلق بمزاولة مهنة طب الأسنان

وتوجد حاليا داخل المسطرة مجموعة من مقترحات قوانين لم تتم بعد إحالتها على مكتب مجلس النواب.

مرامي وأهداف مقترحات القوانين المقدمة بإسم فريق العدالة والتنمية

مقترحات قوانين خاصة بالغرف المهنية

فسعيا وراء محاربة كل أشكال الفساد أثناء انتخاب أجهزة المجالس الجماعية والغرف المهنية والجهات، ولإضفاء المزيد من المصداقية على العملية الانتخابية كان من المستجدات التي جاءت بها القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية والقوانين ذات الصلة بمختلف الأنظمة الأساسية الخاصة بالغرف المهنية ، اعتبار التصويت العلني قاعدة لانتخاب الرئيس ونوابه وأجهزة المجلس، كما يُتخذ هذا المبدأ كقاعدة لاتخاذ جميع مقررات المجلس.

وتتوخى المنظومة القانونية من خلال هذا المقتضى الجديد تخليق الحياة السياسية ومكافحة كل أشكال الفساد وخاصة الاتجار في الأصوات خلال انتخابات هياكل المجلس أو ممثليه ،التي كانت تتجلى من خلال اعتماد التصويت السري. وهو ما ذهب إليه المجلس الدستوري في قراراته التي أصدرها بخصوص القوانين التنظيمية الخاصة بالجماعات الترابية بخصوص إقرار مبدأ التصويت العلني معتبرا أن ما نصت عليه المواد المتعلقة باعتبار التصويت العلني كقاعدة لانتخاب رئيس مجلس الجماعة ونوابه وأجهزة المجلس لا يخالف الدستور.

وهو نفس التوجه الذي تم اعتماده «أي التصويت العلني» في الانتخابات الخاصة بالغرف المهنية، وذلك من أجل ملاءمة القوانين الأساسية الخاصة بالغرف مع المقتضيات الجديدة التي جاءت بها القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية المتمثلة في الجهات ومجالس العمالات والأقاليم والجماعات.

وقد تبين لفريق العدالة والتنمية بمجلس النواب بخصوص القوانين الثلاثة المتعلقة بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات والنظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية و النظام الأساسي لغرف الفلاحة ، أن بعض موادها التي عدلت مؤخرا ، اعتمد فيها التصويت العلني بدلا من التصويت السري كقاعدة لانتخاب أجهزة الغرفة واعتباره قاعدة لجميع مقررات التي تتخذها الغرفة ، إلا أن مواد أخرى من هذه القوانين أغفل فيها التنصيص على هذا المبدأ وأصبحت غير ملائمة بل متناقضة بعد الاحتفاظ بعبارة التصويت السري في بعض فقرات ومواد النص، مما استدعى استدراكها عبر هذه المقترحات.

مقترح قانون يقضي بمنح الشركات التي تخضع لأحكام القانون رقم 17-95 المتعلق بشركات المساهمة أجلا استثنائيا لملائمة وضعيتها مع القانون المذكور

جاء هذا المقترح بعدما تبين من خلال المعلومات الواردة من مختلف المحاكم التجارية أن مجموعة كبيرة من شركات المساهمة، أو الشركات المدنية العقارية المحدثة على هذا الشكل، لم تتقيد بعد بما تفرضه المادة 444 من القانون رقم 17-95 المتعلق بشركات المساهمة، والتي حددت أجل ثلاث سنوات من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ لملائمة وضعيتها مع أحكامه. إذ أن الآلاف من الشركات لا تتوفر على رأس المال الاسمي المحدد في المادة 6 من القانون 17-95(ثلاثة ملايين درهم إذا كانت الشركة تدعو الجمهور إلى الاكتتاب، وثلاثمائة ألف درهم إذا كانت لا تدعو إلى ذلك)، وتوجد هذه الشركات حاليا تحت طائلة المادة 448 من القانون 17-95 التي تفرض إما حلها أو تحويلها إلى شركة من شكل آخر بمجرد انتهاء أجل المادة 444 ويزداد الأمر تعقدا باستحضار مقتضيات المادة 362 من القانون 17-95 المذكور التي تعتبر الشركة في طور التصفية وتلحق تسميتها ببيان « شركة مساهمة في طور التصفية»...

وارتأت فرق الأغلبية من خلال هذا المقترح معالجة هذه الوضعية التي توجد عليها الآلاف من الشركات ، بفتح أجل استثنائي للملائمة مع أحكام القانون 17-95 كما تم تغييره وتتميمه، الأمر الذي سَيُمَكِّنُ من صيانة النسيج الاقتصادي، وحفظ مناصب الشغل، وتأمين صحة المعاملات الجارية وتمكين الدولة من مداخل لا بأس بها من عمليات الملائمة المرتقبة.

مقترح قانون بتعديل المادة 2 من ظهير شريف رقم 1.11.178 صادر في 25 من ذي الحجة 1432(22 نوفمبر 2011) بتنفيذ القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية

تنص المادة 2 من ظهير شريف رقم 1.11.178 صادر في 25 من ذي الحجة 1432(22 نوفمبر 2011) على مبدأين أساسيين وهما :

اولا : حجية الرسوم العقارية وما تتضمنه من تقييدات تابعة لإنشائها، تحفظ الحق الذي تنص عليه وتكون حجة في مواجهة الغير، على أن الشخص المعين بها هو فعلا صاحب الحقوق المبينة فيها.

ثانيا : تورد الفقرة الثانية الاستثناء وتميز بين الغير المسجل عن حسن نية والغير المسجل عن سوء نية. و بالنسبة للغير حسن النية المقيد بالرسم العقاري، فلا يمكن مواجهته بأي إبطال أو تغيير أو تشطيب ولا يمكن أن يلحقه أي ضرر.

بينما الغير سيء النية المقيد بالرسم العقاري بناء على عقد مزور أو تدليس فلا يتمتع بأي حماية قانونية، ويمكن لصاحب الحق المتضرر مقاضاته للمطالبة بحقه داخل أجل أربع سنوات من تاريخ التقييد المطلوب إبطاله أو تغييره أو التشطيب عليه.

ولقطع الطريق على المدلسين والمزورين، يرى الفريق ضرورة إعادة النظر في مدة الأربع سنوات التي تبقى قليلة لحماية حق بعض الفئات كالمهاجرين المغاربة الذين يغادرون أرض الوطن لمدة طويلة، وباعتبار تداول أخبار مافيا العقار ببعض المدن التي تسطو على ثروات الأجانب ومغاربة العالم.

ويقترح الفريق في هذا الصدد رفع الدعوى داخل أجل قدره عشر سنوات من تاريخ التقييد المطلوب إبطاله أو تغييره أو التشطيب عليه.

مقترح قانون يرمي إلى تعديل وتتميم القانون رقم 25-90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات.

لتتحقق أشغال التهيئة وإعداد الأرض للبناء والصرف الصحي، حددت مدونة التعمير من خلال المواد التي تضمنتها مجموعة من الشروط والالتزامات الضابطة. إلا أنه خلال الممارسة العملية برزت مجموعة من الثغرات القانونية، يمكن إجمالها في كون التسلم النهائي (الذي يتوقف عليه إصلاح وإلحاق مرافق وشبكات التجزئات بالملك العام للجماعات الحضرية والقروية) لم يعد له أي قيمة قانونية أمام التسلم المؤقت، في غياب جزاءات تلزم المجزئ بالمطالبة به. مما من شأنه :

1) – أن يحرم الجماعات من بعض أملاكها وبالتالي من الرسم على التجهيز الأولي.
2) – أن يحول دون إصلاح الإختلالات التي تظهر على الطرق ومختلف الشبكات بالتجزئات، من طرف المجزئين بعد مضي سنة من التسلم المؤقت ومن الإستغلال.

ويهدف هذا المقترح الذي تقدم بع فريق العدالة والتنمية إلى معالجة هذا الوضع من خلال تعديل وتتميم القانون 25-90، المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات. ويضم المقترح 16 مادة.

مقترح قانون يقضي بمنع الاتجار في مادة النرجيلة.الشيشة .واستهلاكها

عرفت بلادنا في السنوات الأخيرة تنامي سريع لاستعمال النرجيلة بالمقاهي العمومية و الملاهي الليلية. ونظرا للخطورة التي تمثلها على صحة المواطنين وأمنهم وخصوصا الشباب منهم، تقدم فريق العدالة والتنمية بهذا المقترح قانون لسد الفراغ التشريعي الحاصل حاليا والذي أدى إلى انتشار هذه الظاهرة المشينة التي من شأنها أن تجر المزيد من شبابنا لتعاطي أنواع مختلفة من المخدرات.

ويضم المقترح تسع مواد حيث أشار في ديباجته إلى مخاطر مادة النرجيلة والشيشة مستندة إلى دراسات علمية حول الأخطار والأضرار الجسيمة لاستهلاكهما، كما أظهرت ذلك دراسة طبية أمريكية نشرت على موقع «هيلث داي نيوز» والتي بيّنت أن كمية الدخان المستنشق نتيجة استخدام النرجيلة يبلغ 48 مرة أكثر من أي صنف آخر.

مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم المادة 118من القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحي

يرمي هذا المقترح إلى تعديل المادة 118 من القانون 65.00 من مدونة التغطية الصحية بالتنصيص الصريح على ضرورة استفادة المهاجرين المقيمين فوق التراب المغربي بصفة قانونية والذين يعانون من وضعية هشاشة بات من الصعب السكوت عنها،بفعل تنامي ظاهرة الهجرة من جهة، ولصعوبة ظروف الاستقبال من جهة ثانية،فضلا عن مجموعة من الاعتبارات :

- لقد خطى المغرب خطوات ثابتة بالإعلان عن السياسة الجديدة للهجرة في أفق تقوية العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادي مع المحيط الاقليمي ودعم الاستقرار والأمن في المنطقة بحكم أنه أصبح شريكا استراتيجيا أساسيا ؛
- لقد شكل المغرب حدثا بالنسبة للعديد من التجارب الدولية بتسويته لوضعية العديد من المهاجرين ومنحهم بطاقة الإقامة،إلا أنه رغم ذلك لازالت العديد من العوائق تحول دون الإدماج الحقيقي لهذه الفئة ؛
- إن المغرب مدعو بحكم التزاماته الدولية و الدعم المالي الذي يتلقاه كمنحة من الاتحاد الأوربي والذي يقدر ب 10ملايين أورو من أجل إنجاح سياسة الهجرة الجديدة و إلى تبني مقاربة شمولية في التعاطي مع ملف الهجرة من زاوية حقوقية واقتصادية وإنسانية ؛
- على مستوى الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية،بات من الضروري إيجاد سبل كفيلة.

لضمان هذا الحق وللقطع مع ثقافة التسول والعديد من الممارسات الحاطة بالكرامة الإنسانية،ولم يعد من القبول في ظل التحولات التي تعرفها المملكة والعلاقات التاريخية مع دول الجوار السماح بمشاهد صادمة في الشارع المغربي وأمام المستشفيات لنساء يتعرضن للطرد والمهانة و الإقصاء للاستفادة من الخدمات الطبية التي توفرها المؤسسات الاستشفائية المغربية بالرغم من العديد من أعطابها.

لهذه الأسباب وغيرها يروم المقترح التنصيص ولظروف إنسانية أكثر منها اقتصادية أو قانونية السماح للمهاجرين من الاستفادة من الخدمات الصحية،خاصة في ظروف الحمل ولوج المستعجلات،والأمراض المزمنة.

مقترح قانون يقضي بإحداث وكالة وطنية للبنايات العمومية

تطرح وضعية البنايات العمومية عدة مشاكل على مستوى الجودة وعلى مستوى المتانة وطول العمر الافتراضي وعلى مستوى الصيانة والتتبع بعدما أصبح كل قطاع حكومي أو مؤسسة عمومية تتكلف ببناياتها على حساب الاختصاصات و المهام المنوطة بها.

وفي الوقت الذي يوجد قطاع وزاري يعتبر قطاع البناء و الأشغال العمومية من اختصاصه وكان في وقت ما يتكلف ببناء جميع البنايات العمومية ، ولازالت هذه البنايات شاهدة على الجودة والكفاءة التي يتوفر عليها هذا القطاع.

في هدا الإطار يأتي مقترحنا هذا لإحداث وكالة وطنية للبنايات العمومية عوض مديرية التجهيزات العامة التابعة لوزارة التجهيز والنقل و اللوجستيك ، ويتعين في هذه المؤسسة العمومية أن تراعي التحولات التي تعيشها المملكة المغربية وخاصة التطورات الدستورية وبالأخص ربط المسؤولية بالمحاسبة ومبادئ الحكامة الجيدة كما يتعين عليها الأخذ بمعايير و أساليب وصيغ التدبير العقلاني والحكامة الإدارية والمالية والتعبئة القوية للموارد البشرية والمادية اللازمة.

وسيمكن إحداث هذه الوكالة أساسا :

- التحكم في النفقات الخاصة بالبنايات العمومية.
- تخفيض تكلفة البنايات العمومية.
- ضمان جودة ومتانة البنايات العمومية.
- الحد من التلاعبات التي تعرفها هده العمليات.
- تسهيل عملية المراقبة والتتبع.
- اعفاء مسؤولي القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية من التكلف بكل ما يتعلق بالبناء والتفرغ للمسؤلية المنوطة بهم.

مقترح قانون يتعلق بإحداث المجلس الوطني الاستشاري للصحة

يعرف قطاع الصحة ببلادنا طفرة نوعية على عدة مستويات بالرغم من حجم الإشكالات والإكراهات والحاجات الملحة التي يعاني منها سواء تعلق الأمر بالخصاص المسجل على مستوى الموارد المادية والبشرية،أو البنيات التحتية، أو التجهيزات أو الاختلالات البنيوية التي تعرفها المنظومة الصحية ككل،إلا أن المتتبع والمتأمل لهذا المشهد لا يسعه إلا الإقرار بالاهتمام المتزايد بالقطاع على مستوى الترسانة القانونية وتحديثها ،علاوة على

توسيع التغطية الصحية و تنوع الخدمات الأساسية وتحسينها كما تنص على ذلك منظمة الصحة العالمية بالنظر إلى التحول الديموغرافي للساكنة وحاجاتها الماسة إلى منظومة صحية تتماشى والتحولات المجتمعية والسيوسيو ثقافية لبلادنا.

على المستوى التشريعي والتنظيمي

شكلت المصادقة على مجموعة من النصوص التشريعية المؤطرة مرحلة جد متقدمة وإيجابية للنهوض بالقطاع، وفي مقدمتها القانون الإطار رقم 34.09 المتعلق بالمنظومة الصحية والقانون 131.13 المتعلق بمزاولة مهنة الطب،والقانون 08.12 المتعلق بالهيئة الوطنية للأطباء والطبيبات، و 4 قوانين للمهن شبه طبية فضلا عن قوانين زرع الأعضاء و الأنسجة و التجارب الطبية .أما فيما يتعلق بالنصوص التطبيقية فلعل أهمها ما ترتب عنه تخفيض أسعار الأدوية و المستلزمات الطبية.

على المستوى المؤسساتي

لقد دشن المغرب لمرحلة جديدة بعد المصادقة على دستور 2011 باعتباره وثيقة جد متقدمة أكدت على مجموعة من الحقوق ومنها الحق في الصحة و التغطية الصحية الفصل 31 وعلى إرساء العديد من الآليات من قبيل مؤسسات وهيآت حماية الحقوق والحريات والحكامة الجيدة،هيآت النهوض بالتنمية البشرية المستدامة والديمقراطية التشاركية،هيئات الحكامة الجيدة والتقنين، إلى غيرها من المؤسسات ذات الطابع الاستشاري التي تبدي رأيها في سير المرافق العمومية و تقييم السياسات العمومية.

في هذا الإطار ،وارتباطا بنفس السياق، وتوخيا للنجاعة و الحكامة المطلوبين فإن دواعي إحداث مجلس وطني استشاري للصحة على غرار الكثير من التجارب الدولية الناجحة يعد ضرورة ملحة بالنظر إلى السياقات التي سبق التعرض لها،بل سيقدم إضافة نوعية لتطوير القطاع وعصرنته، وذلك بفضل المقاربة التشاركية لمختلف المتدخلين والفاعلين في القطاع وإضفاء حكامة جيدة على العديد من مناحيه على المستوى التشريعي و التنظيمي أو الاستشاري عبر تمتيعه بالاستقلال المالي والإداري الذي نعتبره شرطا ضروريا يدخل في صلب الممارسة الديمقراطية.

مقترح قانون إطار يتعلق بالمناخ

بذلت الحكومة و المؤسسة التشريعية مجهودات كبيرة في توسيع وتجديد الترسانة التشريعية ذات العلاقة بالبيئة والموارد الطبيعية ، وأيضا بالموازاة تم إقرار وفتح أوراش كبيرة يعتز بها المغرب تهم تدبير الماء والطاقات المتجددة وغيرها.

ويتم التهيئ لإحتضان واحدة من أكبر التظاهرات العالمية والخاصة بمؤتمر الأطراف للتغير المناخي، ولا يليق باعتبار هذه الجهود كما لا ينبغي باعتبار هذه اللحظة الكونية التي سيحتضنها المغرب نهاية هذه السنة ألا تتوفر بلادنا على قانون خاص بالمناخ.

إضافة إلى ما ذكر فمن أهداف تقديم هذا المقترح :

- تتويج الجهود الكبيرة المؤسساتية والتشريعية والتقنية التي يقدم عليها المغرب.
- إستجماع النصوص ذات العلاقة بالمناخ، والموزعة في قوانين وتشريعات عديدة في نص واحد مؤطر.
- ملأ الفراغ التشريعي المسجل بخصوص قضايا المناخ والتغير المناخي.
- مجابهة إستباقية لتداعيات مشاكل المناخ والتغير المناخي.

- وفاء بلادنا لالتزاماتها الدولية بهذا الخصوص كطرف وقع وصادق على اتفاقية الأمم المتحدة للتغير المناخي.

- تمت صياغة المقترح بناء على :
- دراسة شاملة لمختلف التشريعات والنصوص الوطنية ذات العلاقة بالموضوع.
- الإطلاع على مختلف التشريعات ذات العلاقة والتي صادقت عليها بلادنا.
- قراءة مقارنة في قوانين ذات الصلة للعديد من الدول.

مقترح قانون تنظيمي يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات

بعد إجراء الانتخابات الجماعية و الجهوية في الرابع من شتنبر 2015 بدأ تطبيق وسريان القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية حيث عرفت أغلب المواد المتعلقة بانتخاب رؤساء ومكاتب الجماعات الترابية والأجهزة المسيرة لها تنزيلا موفقا إلى حد ما بالنظر لمواكبة وزارة الداخلية لهذه المرحلة بإخراج بعض المذكرات التفسيرية والتوضيحية لبعض المواد أو بتدخل القضاء في بعض الحالات لتوضيح بعض المواد أو تفسيرها ،لكن تدخل القضاء في بعض الحالات أدى إلى اختلاف بعض الاجتهادات القضائية من محكمة إلى أخرى في هذا المجال ،كما أن هناك حالات لم يتدخل فيها القضاء وبقيت غامضة التفسير أو تنقصها مقتضيات تبين بشكل جلي أحكامها،الشيء الذي يوضح أن الأمر يحتاج إلى تعديل مجموعة من المواد خاصة داخل القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات عن طريق إدخال بعض المقتضيات الجديدة التي أبانت الممارسة الجماعية عن الحاجة إلى تضمين مقتضياتها بالقانون التنظيمي المذكور، حتى يتم إزالة كل لبس أو تضارب في التأويلات أو القراءات التي غالبا ما تتسم بالاختلاف نظرا لتعدد الرؤى والزوايا التي ينظر منها كل طرف .

إن ارتفاع ساكنة المقاطعات ينتج عنه تعدد وتعقد القضايا التنموية خاصة في مجال سياسات القرب والجوار مما يفرض الحضور اليومي لرؤساء المقاطعات وتفرغهم التام لتسيير شؤون المقاطعات وهو ما يتعارض مع مقتضيات هذا القانون التي لا تتيح لهم حق التغيب خاصة بالنسبة للموظفين العموميين ،الشيئ الذي يفرض مراجعة هذا القانون لإتاحة الفرصة لرؤساء المقاطعات قصد التفرغ لتدبير شؤون المقاطعة عن طريق استفادتهم من وضعية الإلحاق أو رهن الإشارة لدى الجماعة التابع لها مجلس المقاطعة المعنية على غرار ماهو معمول به بالنسبة لرؤساء الجماعات حتى يؤدي رؤساء المقاطعات مهامهم على أحسن وجه.

وفي إطار تحقيق الملائمة والانسجام بين مواد القانون التنظيمي المتعلق بالجماعات فإننا نرمي من خلال هذا المقترح إلى التنصيص على مهمة نائب كاتب المجلس بمؤسسات التعاون بين الجماعات على غرار باقي مواد القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات عند حصر أجهزة مؤسسة الجماعة وتحديدها في المجلس والمكتب وكاتب المجلس ونائبه كما هو الشأن في المادة 7 من القانون المذكور،وذلك لتحقيق الانسجام بين الفقرة الأخيرة من المادة 135 و تأليف كل المجالس المذكورة في هذا القانون.

وباعتبار أن من بين أهم مهام الجماعات هو تقديم خدمات القرب للمواطنين خاصة في ما يتعلق بالوثائق الإدارية والتي تتطلب السرعة في الإنجاز و التوقيع قصد تسليمها في ظرف وجيز ومعقول يراعي أهمية تدبير الوقت لدى المواطنين، فإن هذا المقترح يهدف إلى توسيع لائحة الموظفين المفوض لهم التوقيع على الوثائق الإدارية المتعلقة بالإشهاد على صحة الإمضاء ومطابقة نسخ الوثائق لأصولها وعدم حصرها في المدير أو المدير العام للمصالح و رؤساء الأقسام والمصالح بإدارة الجماعة وذلك عن طريق تفويض باقي الموظفين الجماعيين الذين تتوفر فيهم الشروط القانونية للتوقيع على الوثائق الإدارية للمواطنين على غرار الفقرة الأولى من المادة 102 بالنسبة لمجال الحالة المدنية،وذلك قصد تسليم هذه الوثائق للمواطنين في ظرف وجيز مما ينعكس إيجابا على جودة الخدمات المقدمة من طرف مجالس الجماعات.

وبهدف تدقيق الآجال المتعلقة بانتخاب مكاتب مجالس المقاطاعات وتحديدها، نرى في نظرنا أن هناك حاجة إلى تتميم المادة 221 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات التي لا تتضمن مقتضى يوضح أجل وضع الترشيحات لرئاسة المقاطعات ،حيث إن المادة 12 تتحدث عن الأجل المحدد لإيداع الترشيحات لرئاسة مجالس الجماعات دون الإشارة إلى المقاطعات، مما يفرض إضافة فقرة جديدة إلى المادة 221 تبين الأجل المحدد لإيداع الترشيحات لرئاسة مجالس المقاطعات والتي نقترح أن تكون خلال الخمسة أيام الموالية لانتخاب مكاتب الجماعات على غرار ماهو محدد بالنسبة لهذه الأخيرة.

وبما أن تسهيل عمليات التنقل داخل شوارع المقاطعات يتطلب دائما صيانتها أو إعادة بنائها في بعض الحالات حتى تكون في حالة جيدة، مما يشكل ضغطا على مجالس المقاطعات بسبب مطالب ساكنة المقاطعات من أجل إصلاحها بالرغم أن القانون التنظيمي لا يخول لمجالس المقاطعات إمكانية إصلاح الطرق الموجودة حصرا بتراب مقاطعة ما أو بنائها ،لذلك نرى أنه من الضروري تتميم المادة 231 من القانون التنظيمي للجماعات بإضافة بناء الطرق الموجودة حصرا بتراب المقاطعة إلى الاختصاصات المذكورة في المادة 231 لأنه بدون طرق مهيأة فلا يمكن الولوج إلى هذه المرافق والتجهيزات التي أعطى القانون التنظيمي المذكور لمجالس المقاطعات صلاحية إقامتها، ثم أن هذا المقتضى سيمكن من تجنب تعقد وطول المساطر بمصالح الجماعة عن طريق منح مجالس المقاطعات إمكانية بنائها أو إصلاحها. ونظرا لأهمية عتاد ومستلزمات إقامة الحفلات الخاصة بإقامة وتنظيم الأنشطة سواء الثقافية أو الاجتماعية أو الرياضية بالمقاطعات لأنها تدخل في إطار أنشطة القرب ،فإننا نرى ضرورة تخويل مجالس المقاطعات حق اقتنائها كما هو الحال بالنسبة للعتاد المكتبي والمعلوماتي بإضافتها إلى المادة 231 المذكورة أعلاه.

و نظرا للصلاحيات الجديدة لمجالس المقاطعات و تضاعف المبالغ المرصودة لها و لخصوصية حساب النفقات من المبالغ المرصودة الذي يشتمل على بنود تتعلق بالتسيير و أخرى بالتجهيز وتجنبا لكل التباس أو عدم وضوح في هذا المجال فإننا نرى ضرورة إصدار نص تنظيمي يبين كيفية تبويب حساب النفقات من المبالغ المرصودة عن طريق إضافة فقرة جديدة إلى المادة 247 تبين ذلك،بالاضافة الى حذف كلمة تسيير من المواد 181 و 231 و 247 و 249، لان المبالغ المرصودة للمقاطعات تتضمن النفقات الخاصة بالتسيير والتجهيز معا وليس التسيير وحده.

الحصيلة والمخطط التشريعي :

كما تمّت الإشارة إليه فقد عرفت آخر سنة من هذه الولاية المصادقة على 136نص تشريعي، 18 منها في قراءتين ليصبح العدد القابل للإصدار بعد مداولاتها في الغرفة الثانية 118 ، ستة منها مقترحات قوانين والباقي مشاريع قوانين ، منها ثمانية قوانين تنظيمية و43 اتفاقية، وأغلب هذه النصوص خارج الاتفاقيات متضمن بالمخطط التشريعي.

وإلى حدود أخر دورة عادية من الولاية التشريعية الحالية، فإن النصوص التي تمت المصادقة عليها بمجلس النواب بلغت 382 نص منها 21 مشروع قانون تنظيمي و 163 اتفاقية و 21 مقترح قانون إلى جانب الأنظمة الداخلية للمجلسين.

ويمكن تفسير الحصيلة مقارنة بالمخطط التشريعي بالإيجابية باعتبار أن الحكومة أوفت نسبيا بما التزمت به تشريعيا من حيث النصوص المصادق عليها، حيث ربطت المخطط بثلاث ملاحظات متعلقة بإمكانية تغيير مشاريع النصوص المقترحة واعتبار أن المشاريع المضمنة قابلة للتغيير والتتميم وفق الحاجيات التي تعبر عنها مختلف السلطات الحكومية أو تمليها مستجدات تطبيق السياسات العمومية أو القطاعية أو الالتزامات الدولية، إضافة إلى تولي الأمانة العامة للحكومة عملية التنسيق مع السلطات الحكومية المعنية .
و يمكن القول أن الحكومة أفلحت في ملائمة التشريع الحالي مع مستجدات السياسات العمومية التي أملتها الظرفية ومواكبة الأوراش الكبرى التي باشرتها والتي كانت تقتضي تحيين نصوص قانونية وإنتاج أخرى جديدة ساهمت في تطوير مجال التشريع المغربي وملائمته مع الالتزامات الدولية حسب شهادات خبراء دوليين . وهنا نسجل أن أزيد من 100 نص تشريعي تمت المصادقة عليه إلى حدود نهاية السنة الأخيرة لهذه الولاية غيرُ مضمنة بالمخطط التشريعي لكنها ساهمت في إشعاع المغرب تشريعيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا ، ومكنّت من رفع ثقة المستثمرين الوطنيين والأجانب. وساهمت في انفتاح المغرب على محيطه الإقليمي والدولي وذلك من خلال التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات الدولية بلغت 163 شملت مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكذا الحقوقية وغيرها.

القوانين التنظيمية* التي وضعتها الحكومة في الفترة الأخيرة طبقا للفصل 86 من الدستور*

.1	قانون تنظيمي متعلق بحق الإضراب	الفصل 29
.2	القانون التنظيمي بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية	الفصل 5
.3	قانون المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية	الفصل 5

هيئات ومؤسسات الحكامة المتبقية

1. مجلس الجالية المغربية بالخارج
2. الوسيط
3. المجلس الوطني لحقوق الإنسان

النصوص المتبقية قيد الدرس بمختلف اللجان النيابية إلى حدود اختتام آخر جلسة من آخر دورة عادية للولاية التاسعة بلغت 201 نص موزعة على الشكل التالي :

- مشروع قانون تنظيمي : 01
- مشروع قانون : 11
- مقترح قانون : 169
- مقترح قانون تنظيمي : 20

*تمت المصادقة على هذه القوانين التنظيمية بالمجلس الوزاري ليوم 26 شتنبر 2016

الجدول التفصيلي للحصيلة التشريعية للسنة الخامسة والأخيرة من الولاية التاسعة :

ر.ت	النص	نوعية النص	اللجنة	المتدخل باسم الفريق أوباسم فرق الأغلبية	عدد التعديلات التي قدمها الفريق/ فرق الأغلبية	التصويت عليه بالجلسة	تاريخ المصادقة عليه الجلسة العامة	قراءة ثانية
1	مشروع قانون رقم 55.16 بتغييروتتميم القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية	مشروع	مراقبة المالية العامة			الأغلبية: الموافقون: 70 المعارضون: 09 الممتنعون: 11	2 غشت 2016	
2	مشروع قانون رقم 97.12 يتعلق بمكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة	مشروع	القطاعات الاجتماعية			الاجماع	2 غشت 2016	
3	مشروع قانون رقم 109.12 بمثابة مدونة التعاضد	مشروع	القطاعات الاجتماعية		77	بالأغلبية: الموافقون: 70 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 19	2 غشت 2016	

4	مشروع قانون رقم 88.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي للاتحاد الإسلامي للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي اعتمده مؤتمروزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي حاليا) في دورته الخامسة عشرة المنعقدة بصنعاء في ديسمبر 1984	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	26 يوليوز 2016	
5	مشروع قانون رقم 84.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الZلإسلامي (منظمة التعاون الإسلامي حاليا) الذي اعتمده مجلس وزراء الخارجية بالمنظمة المذكورة في دورته السابعة والثلاثين بدوشنبيه(طاجيكيستان) من 18 إلى 20 ماي 2010	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	26 يوليوز 2016	
6	مشروع قانون رقم 15.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 25 يناير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيبي بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	26 يوليوز 2016	

7	مشروع قانون رقم 08.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية في المجال العسكري والتقني الموقعة بالرباط في 3 ربيع الأول 1437 (15 ديسمبر 2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	26 يوليوز 2016	
8	شروع قانون رقم 69.15 يوافق بموجبه على البروتوكول المعدل لاتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية، المعتمد بجنيف في 27 نوفمبر 2014	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	26 يوليوز 2016	
9	مشروع قانون رقم 16.16 يوافق بموجبه على اتفاقية مجلس أوروبا حول تزييف المنتوجات الطبية والمخالفات الشبيهة المهددة للصحة العمومية، الموقعة بموسكو في 28 أكتوبر 2011	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	26 يوليوز 2016	

10	مشروع قانون رقم 06.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببورت لويس في 25 نوفمبر 2015 بين المملكة المغربية وجمهورية موريشيوس لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	26 يوليوز 2016	
11	مشروع قانون رقم 18.16 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري الموقع بالرباط في25 يناير 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيب	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	26 يوليوز 2016	
12	مشروع قانون رقم 07.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 25 يناير 2016 بين المملكة المغربية والجمهورية الديمقراطية لساوتومي وبرينسيبي لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	26 يوليوز 2016	

13	مشروع قانون رقم 09.16 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال المياه الموقعة بالرباط في فاتح جمادى الأولى 1436 (20 فبراير 2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	26 يوليوز 2016	
14	مشروع قانون رقم 27.16 يوافق بموجبه على اتفاقية الموقعة بالرباط في 5 أبريل 2016 بين المملكة المغربية وجمهورية سلوفينيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	26 يوليوز 2016	
15	مشروع قانون رقم 01.16 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 143 بشأن الهجرة في أوضاع اعتسافية وتعزيز تكافؤ الفرص والمعاملة للعمال المهاجرين، المسماة اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، 1975 ، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الستين المنعقدة بجنيف في 24 يونيو 1975	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	26 يوليوز 2016	

16	مشروع قانون رقم 31.16 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري الموقع بموسكو في 15 مارس 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	26 يوليوز 2016	
17	مشروع قانون رقم 85.15 يوافق بموجبه على اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بتونس في 5 محرم 1437 (19 أكتوبر 2015) بين المملكة المغربية والجمهورية التونسية	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	26 يوليوز 2016	
18	مشروع قانون رقم 32.16 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بموسكو في 15 مارس 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة روسيا الاتحادية بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات على وجه التبادل	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	26 يوليوز 2016	

19	مشروع قانون رقم 33.16 يوافق بموجبه على اتفاقية النقل البحري الموقعة بالدوحة في 5 أبريل 2016 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة قطر	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	26 يوليوز 2016	
20	مشروع قانون رقم 42.16 يوافق بموجبه على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، المعتمد بباريس في 12 ديسمبر 2015	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	26 يوليوز 2016	
21	مشروع قانون رقم 103.13 يتعلق بمحاربة العنف ضد النساء	مشروع	العدل والتشريع وحقوق الإنسان		32	الأغلبية: الموافقون: 83 المعارضون: 22 الممتنعون: لا أحد.	20 يوليوز 2016	
22	مشروع قانون تنظيمي رقم 23.16 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 02.12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا تطبيقا لأحكام الفصلين 49 و 92 من الدستور الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.12.20 بتاريخ 27 من شعبان 1433 (17 يوليو 2012)	مشروع قانون تنظيمي	العدل والتشريع وحقوق الإنسان			بالأغلبية:الموافقون: 102 المعارضون:لا أحد الممتنعون: 31..	20 يوليوز 2016	

23	مشروع قانون تنظيمي رقم 21.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 29.11 المتعلق بالأحزاب السياسية	مشروع قانون تنظيمي	الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة	عبد الله صغيري	3	الاجماع	20 يوليوز 2016	
24	مشروع قانون تنظيمي رقم 20.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 27.11 المتعلق بمجلس النواب	مشروع قانون تنظيمي	الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة	عبد الله صغيري	6	بالأغلبية:الموافقون: 87 المعارضون: 15 الممتنعون: 31	20 يوليوز 2016	
25	مشروع قانون رقم 37.16 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 57.09 المحدثة بموجبه الشركة المسماة « الوكالة المغربية للطاقة الشمسية » «MOROCCAN AGENCY FOR SOLAR ENERGY »	مشروع	البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة			الأغلبية: الموافقون: 83 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 22	20 يوليوز 2016	
26	مشروع قانون رقم 39.16 يقضي بتغير القانون رقم 16.09 المتعلق بالوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية	مشروع	البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة			الأغلبية: الموافقون: 83 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 22	20 يوليوز 2016	
27	مشروع قانون رقم 49.15 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة وسن أحكام خاصة بآجال الأداء	مشروع	القطاعات الإنتاجية			الاجماع	20 يوليوز 2016	

28	مشروع قانون رقم 95.15 يغير ويتمم القانون رقم 013.71 الصادر في 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات العسكرية	مشروع	المالية والتنمية الاقتصادية			الاجماع	20 يوليوز 2016	
29	مشروع القانون رقم 71.14 يغير ويتمم القانون رقم 011.71 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971) المحدث بموجبه نظام المعاشات المدنية	مشروع	المالية والتنمية الاقتصادية	محمد يتيم		الأغلبية: الموافقون: 70 المعارضون: 35 الممتنعون: لا أحد	20 يوليوز 2016	
30	مشروع قانون رقم 96.15 يغير ويتمم الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد	مشروع	المالية والتنمية الاقتصادية	محمد يتيم		الأغلبية: الموافقون: 70 المعارضون: 35 الممتنعون: لا أحد	20 يوليوز 2016	
31	مشروع القانون رقم 72.14 المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد الموظفون والمستخدمون المنخرطون في نظام المعاشات المدنية	مشروع	المالية والتنمية الاقتصادية	محمد يتيم		الأغلبية: الموافقون: 70 المعارضون: 35 الممتنعون: لا أحد	20 يوليوز 2016	
32	مشروع قانون رقم 31.13 يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات	مشروع	العدل والتشريع وحقوق الإنسان	محمد أمكراز	34	بالأغلبية: الموافقون: 60 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 34.	20 يوليوز 2016	

33	مشروع قانون رقم 38.16 يغير ويتمم بموجبه الفصل الثاني من الظهير الشريف رقم 1.63.226 الصادر في 14 من ربيع الأول 1383 (5 أغسطس 1963) بإحداث المكتب الوطني للكهرباء	مشروع	البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة		5	بالأغلبية: الموافقون: 83 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 22	20 يوليوز 2016	
34	مشروع قانون رقم 11.15 يتعلق بإعادة تنظيم الهيأة العليا للاتصال السمعي البصري	مشروع	التعليم و الثقافة و الاتصال		15	الاجماع	20 يوليوز 2016	
35	مشروع قانون رقم 74.15 يتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج	مشروع	البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة		3	بالأغلبية الموافقون: 83 المعارضون: 22 الممتنعون: لا أحد	20 يوليوز 2016	
36	مقترح قانون بتغيير وتتميم القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري	مقترح	التعليم و الثقافة و الاتصال		23	بالإجماع	20 يوليوز 2016	
37	مشروع قانون رقم 39.13 بإعادة تنظيم المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	مشروع	البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة	عمر فاسي فهري باسم فرق الاغلبية	5	بالأغلبية:الموافقون: 82 المعارضون: 30 الممتنعون: 09.	28 يونيو 2016	

38	مشروع قانون رقم 88.13 يتعلق بالصحافة والنشر.	مشروع	التعليم و الثقافة و الاتصال		30	الاجماع	21 يونيو 2016	26 يوليوز 2016
39	مشروع قانون رقم 24.16 بإحداث وكالة حساب تحدي الألفية - المغرب (MCA-Morocco)	مشروع	المالية والتنمية الاقتصادية			الاجماع	21 يونيو 2016	
40	مشروع قانون رقم 110.14 يتعلق بإحداث نظام لتغطية عواقب الوقائع الكارثية و بتغييروتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات	مشروع	المالية والتنمية الاقتصادية			بالأغلبية: الموافقون 73 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 26.	21 يونيو 2016	
41	مشروع قانون رقم 19.14 يتعلق ببورصة القيم وشركات البورصة والمرشدين في الاستثمار المالي.	مشروع	المالية والتنمية الاقتصادية			الاجماع	21 يونيو 2016	
42	مشروع قانون رقم 02.13 يتعلق بزجر الغش في الامتحانات المدرسية	مشروع	التعليم و الثقافة و الاتصال		11	الاجماع	07 يونيو 2016	2 غشت 2016
43	مشروع قانون رقم 59.13 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات	مشروع	المالية والتنمية الاقتصادية			الاجماع	07 يونيو 2016	

44	مشروع قانون رقم 38.15 يتعلق بالتنظيم القضائي	مشروع	العدل والتشريع وحقوق الإنسان	محمد بن عبد الصادق	43	بالأغلبية: الموافقون: 58 المعارضون: 22 الممتنعون: 07	07 يونيو 2016	
45	مشروع قانون رقم 66.12 يتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في مجال التعمير والبناء.	مشروع	الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة		35	بالأغلبية : الموافقون: 52 المعارضون: 20 الممتنعون: لا أحد.	31 ماي 2016	3 عشت 2016
46	مشروع قانون رقم 100.15 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2013	مشروع	مراقبة المالية العامة			بالأغلبية: الموافقون: 49 المعارضون: 17 الممتنعون: 04	31 ماي 2016	
47	مشروع قانون رقم 27.14 يتعلق بمكافحة الاتجار بالبشر	مشروع	العدل والتشريع وحقوق الإنسان	أمينة العمراني	12	بالأغلبية الموافقون: 65 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 26.	31 ماي 2016	
48	مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين	مشروع	القطاعات الاجتماعية		28	بالأغلبية: الموافقون: 46 المعارضون: 17 الممتنعون: لا أحد	31 ماي 2016	
49	مشروع قانون رقم 79.14 يتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز	مشروع	القطاعات الاجتماعية	ءامنة ماء العينين	25	بالاغلبية الموافقون :51 المعارضون 14: الممتنعون : 01	10 ماي 2016	

50	مشروع قانون رقم 73.15 يقضي بتغيير وتتميم بعض أحكام مجموعة القانون الجنائي	مشروع	العدل والتشريع وحقوق الإنسان	محمد أمكراز	5	بالاغلبية الموافقون :57 المعارضون 26: الممتنعون : لا أحد	10 ماي 2016	
51	مقترح القانون المتعلق بكراء العقارات أو المحلات المخصصة للاستعمال التجاري أو الصناعي أو الحرفي	مقترح	العدل والتشريع وحقوق الإنسان			الاجماع	10 ماي 2016	
52	مشروع قانون رقم 75.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بروما في 8 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بشأن إنشاء مكتب قطري	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	20 أبريل 2016	
53	مشروع قانون رقم 05.16 يوافق بموجبه على ميثاق تحدي الألفية المبرم بالرباط في 18 من صفر 1437 (30 نوفمبر 2015) بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، عبر هيئة تحدي الألفية وملحقاته	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	20 أبريل 2016	

54	مشروع قانون رقم 72.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 14 أبريل 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة المملكة العربية السعودية لتجنب الازدواج الضريبي ولمنع التهرب الضريبي في شأن الضرائب على الدخل	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	20 أبريل 2016	
55	مشروع قانون رقم 92.15 يوافق بموجبه على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية، المعتمد من طرف مؤتمر القمة الإسلامي الخامس المنعقد بالكويت في الفترة ما بين 26 و29 من جمادى الأولى 1407 (26 و29 يناير 1987)	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	20 أبريل 2016	
56	مشروع قانون رقم 81.15 يوافق بموجبه على ملحق الاتفاق بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الطائفة الفرنسية لبلجيكا(فيدرالية والوني- بروكسيل) حول الوضعية القانونية للمؤسسات المدرسية البلجيكية التي تطبق البرنامج التعليمي لفيدرالية والوني – بروكسيل بالمغرب، الموقع بالرباط في فاتح أكتوبر 2015	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	20 أبريل 2016	

57	مشروع قانون رقم 82.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة بالرباط في 5 أكتوبر 2015 بين حكومة المملكة المغربية ومجلس وزراء جمهورية ألبانيا لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	20 أبريل 2016	
58	مشروع قانون رقم 02.16 يقضي بتغييروتتميم القانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتائية	مشروع	الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة	عبد المجيد جوبيج باسم فرق الاغلبية	8	الاجماع	20 أبريل 2016	
59	مشروع قانون رقم 78.14 يتعلق بالمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة	مشروع	القطاعات الاجتماعية	إلهام الوالي	19	بالاغلبية : الموافقون 57 المعارضون: لا أحد- الممتنعون: 15	20 أبريل 2016	21 يونيو 2016
60	مشروع قانون رقم 36.15 يتعلق بالماء	مشروع	البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة	عمر فاسي فهري باسم فرق الاغلبية	27	بالاغلبية : الموافقون 45 المعارضون: لا أحد- الممتنعون: 12	20 أبريل 2016	20 يوليوز 2016
61	مشروع قانون رقم 48.15 يتعلق بضبط قطاع الكهرباء	مشروع	القطاعات الإنتاجية	اعتماد الزاهيدي		الإجماع.	12 أبريل 2016	

62	مشروع قانون تنظيمي رقم 90.15 يتعلق بمجلس الوصاية	مشروع قانون تنظيمي	العدل والتشريع وحقوق الإنسان	عبد الله بووانو باسم فرق الأغلبية		الاجماع	8 أبريل 2016	
63	مشروع قانون رقم 70.14 يتعلق بهيئات التوظيف الجماعي العقاري.	مشروع	المالية و التنمية الاقتصادية			الأغلبية : الموافقون: 81- المعارضون: لا أحد- الممتنعون: 21	10 فبراير 2016	
64	مشروع قانون إطار رقم 97.13 يتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة و النهوض بها.	مشروع	القطاعات الاجتماعية	عبد الوهاب الراجي	34	الاجماع	10 فبراير 2016	
65	مشروع قانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي	مشروع	القطاعات الاجتماعية			الاجماع	10 فبراير 2016	
66	مشروع قانون رقم 44.13 يتعلق بمزاولة مهنة القبالة	مشروع	القطاعات الاجتماعية			الاجماع	10 فبراير 2016	31 ماي 2016
67	مشروع قانون رقم 43.13 يتعلق بمزاولة مهن التمريض	مشروع	القطاعات الاجتماعية			الاجماع	10 فبراير 2016	31 ماي 2016
68	مشروع قانون رقم 25.14 يتعلق بمزاولة مهن محضري ومناولي المنتجات الصحية	مشروع	القطاعات الاجتماعية			الاجماع	10 فبراير 2016	

69	مشروع قانون رقم 51.15 يقضي بإعادة تنظيم «المسرح الوطني محمد الخامس.	مشروع	التعليم و الثقافة و الاتصال		6	الاجماع	10 فبراير 2016	10 ماي 2016
70	مقترح قانون بقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 99.71 يتعلق بالفنان.	مقترح	التعليم و الثقافة و الاتصال	ياسين احجام	16	الاجماع	10 فبراير 2016	26 يوليوز 2016
71	مقترح قانون يتمم الظهير الشريف رقم 1.63.071 الصادر في 25 من جمادى الآخرة 1383 (13 نوفمبر 1963) بشأن إلزامية التعليم الأساسي	مقترح	التعليم و الثقافة و الاتصال			الاجماع	10 فبراير 2016	
72	مقترح قانون لتعديل القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي.	مقترح	التعليم و الثقافة و الاتصال	رشيد القبيل		الاجماع	10 فبراير 2016	
73	مشروع قانون 46.12 يغيرويتمم بموجبه الملحق الأول من الظهير الشريف الصادر في 28 من جمادى الآخرة 1337 (31 مارس 1919) بمثابة مدونة التجارة البحرية	مشروع	القطاعات الإنتاجية			الاجماع	09 فبراير 2016	
74	مشروع قانون رقم 59.14 يتعلق باقتناء سفن الصيد ومباشرة بنائها وترميمها	مشروع	القطاعات الإنتاجية			الاجماع	09 فبراير 2016	
75	مشروع قانون رقم 113.13 يتعلق بالترحال الرعوي وتهيئة وتدبير المجالات الرعوية و المراعي الغابوية.	مشروع	القطاعات الإنتاجية			الاجماع	09 فبراير 2016	

76	مشروع قانون رقم 106.14 بتغيير وتتميم القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية	مشروع	الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة		7	الاجماع	09 فبراير 2016	
77	مشروع قانون رقم 94.12 يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري	مشروع	الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة		21	الاجماع	09 فبراير 2016	
78	مشروع قانون رقم 40.13 يتعلق بمدونة الطيران المدني	مشروع	البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة		12	الاجماع	09 فبراير 2016	10 ماي 2016
79	مشروع قانون رقم 116.14 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.10.07 بتاريخ 26 من صفر 1431 (11 فبراير 2010).	مشروع	البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة	حسن الحارس باسم الفريق	49	الأغلبية : الموافقون: 123 المعارضون: 42 الممتنعون: لا أحد	09 فبراير 2016	28 يونيو 2016
80	مشروع قانون رقم 52.15 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع ببيساو في 28 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غينيا بيساو بشأن تشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	09 فبراير 2016	

81	مشروع قانون رقم 56.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية رقم 172 بشأن ظروف العمل في الفنادق و المطاعم و المنشآت المماثلة، 1991، المعتمدة من قبل المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في دورته الثامنة والسبعين بجنيف في 25 يونيو 1991.	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	09 فبراير 2016	
82	مشروع قانون رقم 55.15 يوافق بموجبه على الاتفاق حول المساعدة الإدارية المتبادلة في المجال الجمركي، الموقع بدكار في 21 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	09 فبراير 2016	
83	مشروع قانون رقم 54.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن التعاون في مجال الأمن و الحكامة المحلية الموقع ببيساو في 28 ماي 2015 بين وزارة الداخلية للمملكة المغربية ووزارة الداخلية لجمهورية غينيا بيساو	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	09 فبراير 2016	
84	مشروع قانون رقم 57.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصيد البحري وتربية الأحياء البحرية، الموقع بدكار في 25 ماي 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية السنغال	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	09 فبراير 2016	

85	مشروع قانون رقم 69.14 يوافق بموجبه على اتفاقية تسليم المجرمين الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	09 فبراير 2016	
86	مشروع قانون رقم 20.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم الموقعة بمراكش في 20 يناير2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار .	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	09 فبراير 2016	
87	مشروع قانون رقم 16.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية حول التعاون القضائي في الميدان الجنائي، الموقعة بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	09 فبراير 2016	

88	مشروع قانون رقم 39.15 يوافق بموجبه على مذكرة تفاهم في مجال الملاحة التجارية، الموقعة بالرباط في 12 فبراير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية غانا.	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	09 فبراير 2016	
89	مشروع قانون رقم 75.14 يوافق بموجبه على اتفاقية المساعدة القانونية في الميدان الجنائي، الموقعة بالرباط في 19 فبراير 2014 بين المملكة المغربية والبوسنة والهرسك.	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	09 فبراير 2016	
90	مشروع قانون تنظيمي رقم 44.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم العرائض إلى السلطات العمومية.	مشروع قانون تنظيمي	العدل والتشريع وحقوق الإنسان		19	الأغلبية: الموافقون 54 المعارضون:17 الممتنعون 6	27 يناير 2016	
91	مشروع قانون تنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم الملتمسات في مجال التشريع.	مشروع قانون تنظيمي	العدل والتشريع وحقوق الإنسان		17	الأغلبية: الموافقون 72 المعارضون:28 الممتنعون 8	27 يناير 2016	

92	مشروع قانون رقم 87.14 يقضي بتغيير القانون رقم 016.89 المتعلق بمزاولة مهنة الهندسة المعمارية وإحداث هيئة المهندسين المعماريين الوطنية	مشروع	الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة			الاجماع	27 يناير 2016	
93	مشروع قانون رقم 106.12 بتغييروتتميم القانون رقم 18.00 المتعلق بنظام الملكية المشتركة للعقارات المبنية	مشروع	العدل والتشريع وحقوق الإنسان		54	الاجماع	27 يناير 2016	
94	مشروع قانون رقم 91.14 يتعلق بالتجارة الخارجية.	مشروع	القطاعات الإنتاجية			الاجماع	27 يناير 2016	
95	مشروع قانون رقم 70.13 يتعلق بالمراكز الاستشفائية الجامعية	مشروع	القطاعات الاجتماعية		19	الأغلبية: الموافقون 131 المعارضون لا أحد الممتنعون 43	12 يناير 2016	10 ماي 2016
96	مشروع قانون رقم 67.15 يقضي بتغيير وتتميم الظهير الشريف بمث+ابة قانون رقم 1.72.255 بتاريخ 18 من محرم 1393 (22 فبراير 1973) يتعلق باستيراد مواد الهيدروكاربور وتصديرها وتكريرها والتكفل بتكريرها وتعبئتها وادخارها وتوزيعها	مشروع	القطاعات الإنتاجية			الاجماع	12 يناير 2016	

97	مشروع قانون رقم 53.15 يوافق بموجبه على الاتفاقية الموقعة ببيساو في 28 ماي 2015 بين المملكة المغربية وجمهورية غينيا بيساو لتجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل.	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	23 دجنبر 2015	
98	مشروع قانون رقم 42.15 يوافق بموجبه على اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (يونيدروا) بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة، المعتمدة من قبل المؤتمر الدبلوماسي المنعقد بروما من 7 إلى 24 يونيو 1995	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	23 دجنبر 2015	
99	مشروع قانون رقم 19.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون الثقافي والفني الموقع بالرباط في 3 فبراير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الكويت.	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	23 دجنبر 2015	
100	يوافق 102.14 مشروع قانون رقم . اتفاق التعاون في مجال تدبير بموجبه على حالات الطوارئ، الموقع بالرباط في 13 يونيو بين حكومة المملكة المغربية وحكومة 2014 جمهورية أذربيجان.	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	23 دجنبر 2015	

101	مشروع قانون رقم 92.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الموقع بالرباط في 12 ماي 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية أذربيجان حول التعاون والمساعدة المتبادلة في الميدان الجمركي	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	23 دجنبر 2015	
102	مشروع قانون رقم 57.14 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطارللتعاون الموقع بالرباط في 17 أبريل 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية بنما.	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	23 دجنبر 2015	
103	مشروع قانون رقم 31.15 يوافق بموجبه على اتفاق التعاون في مجال الصحة،الموقع بمراكش في 20 يناير 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكوت ديفوار	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	23 دجنبر 2015	
104	مشروع قانون رقم 40.15 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون الإداري المتبادل في المسائل الجمركية، الموقعة بالدار البيضاء في 17 مارس 2015 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	23 دجنبر 2015	

105	مشروع قانون رقم 30.14 يوافق بموجبه على الاتفاقية المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في الميدان الضريبي، الموقعة بستراسبورغ في 25 يناير 1988، كما تم تعديلها ببروتوكول 2010 والتي وقعت عليها المملكة المغربية بباريس في 21 ماي 2013	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	23 دجنبر 2015	
106	مشروع قانون رقم 03.15 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بندجامينا في 19 سبتمبر 2014 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية تشاد	اتفاقية	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين بالخارج			الاجماع	23 دجنبر 2015	
107	مشروع قانون رقم 30.15 يتعلق بسلامة السدود	مشروع	البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة	رشيد روكبان	15	الاجماع	23 دجنبر 2015	
108	مشروع قانون رقم 90.13 يقضي بإحداث المجلس الوطني للصحافة	مشروع	التعليم و الثقافة و الاتصال	أحمد بوخبزة	23	الأغلبية: الموافقون: 71 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 18.	23 دجنبر 2015	09/ 02/ 2016
109	مشروع قانون رقم 89.13 يتعلق بالنظام الأساسي للصحفيين المهنيين	مشروع	التعليم و الثقافة و الاتصال	أحمد بوخبزة	15	الأغلبية: الموافقون: 71 المعارضون: لا أحد الممتنعون: 18.	23 دجنبر 2015	09/ 02/ 2016

110	مشروع قانون رقم 71.15 بتغييروتتميم القانون رقم 07.00 القاضي بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين	مشروع	التعليم و الثقافة و الاتصال		1	الاجماع	23 دجنبر 2015	
111	مشروع قانون 135.12 بإحداث وتنظيم مؤسسة للنهوض بالأعمال الاجتماعية لفائدة موظفي وأعوان وزارة الشباب والرياضة	مشروع	القطاعات الاجتماعية			الاجماع	23 دجنبر 2015	
112	مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 16 من القانون رقم 70.03 بمثابة مدونة الأسرة.	مقترح	العدل والتشريع وحقوق الإنسان			الأغلبية: الموافقون 107 ، المعارضون 27، الممتنعون 05	23 دجنبر 2015	
113	مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016.	مشروع	المالية و التنمية الاقتصادية	محمد يتيم : الجانب السياسي ادريس الصقلي عدوي :الجانب الاقاصادي و عزوها العراك- رشيد القبيل- محمد الرضى بن خلدون: بخصوص الميزانيات الفرعية	42	الأغلبية: الموافقون 170 ، المعارضون 52 ، الممتنعون 31	16 نونبر 2015	15/ 12/ 2015

114	مشروع قانون رقم 45.15 بتغيير وتتميم أحكام القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.00.199 بتاريخ 15 من صفر 1421 (19 ماي 2000) والظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.398 الصادر في 10 شوال 1395 (16 أكتوبر 1975) المتعلق بإحداث الجامعات وبسن أحكام خاصة.	مشروع	التعليم و الثقافة و الاتصال			الاجماع	10 نونبر 2015	10/ 02/ 2016
115	مشروع قانون رقم 77.15 يقضي بمنع صنع الأكياس من مادة البلاستيك واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها	مشروع	القطاعات الإنتاجية			الاجماع	10 نونبر 2015	
116	مشروع قانون تنظيمي رقم 106.13 يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة.	مشروع قانون تنظيمي	العدل والتشريع وحقوق الإنسان	عبد الصمد الإدريسي. ياسم الفريق	28	الأغلبية:الموافقون 118 المعارضون : لا أحد الممتنعون : 67	27أكتوبر 2015	10/ 02/ 2016
117	مشروع قانون تنظيمي رقم 100.13 يتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.	مشروع قانون تنظيمي	العدل والتشريع وحقوق الإنسان	عبد الصمد الإدريسي. ياسم الفريق	55	الأغلبية:الموافقون 153المعارضون : 3 الممتنعون : لاأحد	27أكتوبر 2015	10/ 02/ 2016
118	مشروع قانون رقم 58.15 يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة.	مشروع	البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة		5	الأغلبية:الموافقون 134 المعارضون :لا أحد الممتنعون : 26	27أكتوبر 2015	

المحور الثالث

الأداء الرقابي للفريق

استشعارا بثقل المسؤولية التي ألقاها المواطنون على عاتق فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب، يستمر هذا الأخير في تفعيل الآليات الرقابية التي أتاحها له الدستور وترسيخ ممارسة ديمقراطية حقيقية يلتحم فيها بقضايا المجتمع ويتمسّك من خلالها بمسار الإصلاح في مختلف المجالات، حيث لم تنقص من عزائمه، توليه رئاسة الحكومة منذ بداية الولاية التشريعية الحالية ولا رئاسة اغلب مجالس المدن الكبرى و عدد من الجماعات القروية خلال الانتخابات الجماعية التي شهدها المغرب في 04 شتنبر 2015.

حيث لا زال فريق العدالة والتنمية يتصدر الرتب الأولى ضمن الفرق النيابية بمجلس النواب، في القيام بالأدوار الرقابية على العمل الحكومي في حرص تام على خدمة مصالح المواطنين وتحقيق سياسة القرب بمعناها الشامل وتكريس دور نائب الأمة في مراقبة وتتبع السياسات العمومية، ومختلف القضايا التي تشغل فئات المجتمع.

فخلال هذه السنة التشريعية التي تعتبر آخر سنة من الولاية البرلمانية الحالية ،حقق الفريق أرقاما مهمة على صعيد الأسئلة الشفوية والكتابية وطلبات انعقاد اللجان البرلمانية الدائمة وطلبات القيام بمهام استطلاعية مؤقتة. و شكلت مبادرات الفريق على المستوى الرقابي إضافة نوعية كما العادة رغم الوضعية الجديدة للحزب سواء في الحكومة او في المجالس المنتخبة، كل هذا لم يقف حاجزا عند الإسهام الجيد للفريق في القيام بأدواره الرقابية بشكل فعال بل تعززت مبادراته بالعديد من الإجراءات الأخرى والتي ساهمت في تسليط الضوء على العديد من القضايا التي تشغل بال المواطنين وخصوصا على المستوى المحلي.

وسعيا إلى حل مجموعة من القضايا والملفات يلجأ الفريق أيضا إلى أسلوب الملتمسات التي يوجهها رئيس الفريق ونوابه البرلمانيين إلى أعضاء الحكومة والمسؤولين العموميين قصد إيجاد حلول لبعض الإشكالات ذات الطبيعة الخاصة والتي لا تستدعي إخضاعها لمبادرات رقابية.

طلبات عقد اجتماعات اللجان

طلب فريق العدالة والتنمية خلال هذه السنة ما مجموعه 31 طلبا لعقد اللجان، طبقا للمادة 65 من النظام الداخلي لمجلس النواب وترتبط بمجموعة من القطاعات أهمها ما يدخل في اختصاص وزارة الشؤون الخارجية وخاصة القضية الوطنية كمناقشة حيثيات وآثار التصريحات الأخيرة للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون المخالفة لقرار مجلس الأمن حول قضية الصحراء المغربية، ومناقشة موقف دولة السويد المعادي لوحدتنا الوطنية و مناقشة دور الدبلوماسية المغربية في تسويق نموذج الجهوية المتقدمة التي تبناها المغرب ودورها في إنجاح مقترحه الخاص بالحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية ، أو ما يرتبط بعلاقة المغرب بالاتحاد الأوروبي كمناقشة حيثيات قرار المحكمة الأوروبية بشأن الطعن في الاتفاق الفلاحي

بين المغرب والاتحاد الأوروبي، ومبادرات الحكومة لمواجهة تداعيات هذا القرار، كما طلب الفريق بعقد اجتماعات في مواضيع تكتسي طابعا وطنيا هاما كما هو الحال بطلب تدارس موضوع «الأمازيغية» في أفق التكريس الدستوري القاضي بإخراج القانون التنظيمي المتعلق بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، و مدارسة موضوع الإستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025 المعلن عنها من قبل هذه الوزارة بمناقشة الإجراءات و التوجهات و الإكراهات والآفاق، و مناقشة ظروف أداء مناسك الحج لموسم 1436 وظروف عودة الحجاج المغاربة لأرض الوطن و مدارسة موضوع الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني في أفق 2021 أهدافها دعاماتها و مرتكزاتها والخطوط العريضة المميزة بها، و مناقشة حصيلة تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية والنتائج التي حققها خلال السنوات العشر الأخيرة.و مدارسة وضعية البحث العلمي بالمغرب وتحدياته، وموضوع مناقشة الاستعدادات المرتبطة بتنظيم المغرب لمؤتمر الأطراف حول التغييرات المناخية COP22 بمراكش ، وموضوع وضعية شركة لاسامير، ومناقشة أسباب تماطل في الترخيص للأبناك التشاركية لتقديم خدماتها للمواطنين رغم مرور أكثر من سنة على صدور القانون المنظم لها بالجريدة الرسمية إنضافت إلى مواضيع أخرى اعتاد الفريق أن يطلب عقد اجتماع بشأنها لمتابعة مستجداتها تتعلق بالجالية المغربية في الخارج ، و مناقشة انتهاكات الكيان الصهيوني الغاصب للأماكن المقدسة بالقدس الشريف.

مواضيع طلبات اجتماعات اللجان

الرقم الترتيبي	تاريخ إيداع الطلب	اللجنة المعنية بمدارسة الطلب	موضوع طلب بعقد اللجنة
1	2015/10/02	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	مناقشة موقف دولة السويد المعادي لوحدتنا الوطنية
2	2015/10/06	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	مناقشة ظروف أداء مناسك الحج لموسم 1436 وظروف عودة الحجاج المغاربة لأرض الوطن
3	2015/10/07	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	مناقشة انتهاكات الكيان الصهيوني الغاصب للأماكن المقدسة بالقدس الشريف
4	2015/10/28	التعليم والثقافة والاتصال	مناقشة موضوع تقييم النتائج النهائية لتطبيق البرنامج الاستعجالي

5	2015/10/26	التعليم والثقافة والاتصال	تدارس موضوع «الأمازيغية» في أفق التكريس الدستوري القاضي بإخراج القانون التنظيمي المتعلق بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية (الأغلبية)
6	2015/11/16	المالية والتنمية الإقتصادية	مناقشة حصيلة تدبير صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية والنتائج التي حققها خلال السنوات العشر الأخيرة
7	2015/11/25	التعليم والثقافة والاتصال	مناقشة وضعية البحث العلمي بالمغرب وتحدياته
8	2015/11/25	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	مناقشة دور الدبلوماسية المغربية في تسويق نموذج الجهوية المتقدمة التي تبناها المغرب ودورها في إنجاح مقترحه الخاص بالحكم الذاتي في الأقاليم الجنوبية
9	2015/11/25	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	مناقشة السبل الناجعة لتأطير وتحصين الجالية المغربية المقيمة بالخارج من السقوط في التطرف الديني
10	2015/11/25	القطاعات الإجتماعية	مدارسة موضوع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025 المعلن عنها من قبل هذه الوزارة الاجراءات التوجهات الإكراهات والآفاق
11	2015/11/25	القطاعات الإجتماعية	مدارسة موضوع الاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني في أفق 2021 أهدافها دعاماتها مرتكزاتها والخطوط العريضة المميزة بها
12	2015/12/08	التعليم والثقافة والاتصال	مناقشة وضعية الكتاب بالمغرب

13	2015/12/09	القطاعات الإجتماعية	مدارسة موضوع الإختلالات التي تعرفها التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية على ضوء العديد من التقارير الصادرة في هذا الإطار
14	2015/12/14	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	مناقشة حيثيات قرار المحكمة الأوروبية بشأن الطعن في الاتفاق الفلاحي بين المغرب والاتحاد الأوروربي ومبادرات الحكومة لمواجهة تداعيات هذا القرار
15	2015/12/18	التعليم والثقافة والاتصال	مناقشة وضعية القنوات : المغربية، الوطنية، الرياضية، الثقافية والأمازيعية
16	2016/01/22	القطاعات الإنتاجية	مناقشة حيثيات وتفاصيل مبادرة وزارة الفلاحة والصيد البحري بشأن تأمين المحصول الفلاحي ضد المخاطر المناخية
17	2016/02/29	القطاعات الإجتماعية	مدارسة موضوع المشاركة المغربية بالألعاب الأولمبية المقامة بريو دي جانيرو صيف 2016 وأهم التدابير والتحضيرات التي اتخذتها مختلف الجامعات من أجل مشاركة مشرفة للرياضات الوطنية في هذه التظاهرة العالمية
18	2016/03/02	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	مناقشة حيثيات القرار الذي أعلنته الحكومة المغربية القاضي بتعليق التواصل مع المؤسسات الأوروبية على إثر غياب الشفافية في طريقة تدبير هذه المسألة من طرف بعض مصالح الإتحاد الأوروبي

19	2016/03/10	الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج	مناقشة حيثيات وآثار التصريحات الأخيرة للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون المخالفة لقرار مجلس الأمن حول قضية الصحراء المغربية
20	2016/03/21	الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة	مناقشة حيثيات أحداث الشغب الأخيرة التي عرفها مركب محمد الخامس بالدارالبيضاء التي خلفت ثلاثة قتلى والعشرات من الجرحى (الأغلبية)
21	2016/03/22	القطاعات الإجتماعية	تدارس الإستراتيجية الوطنية للتكوين المهني 2012 (الأغلبية)
22	2016/04/22	البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة	مناقشة الاستعدادات المرتبطة بتنظيم المغرب لمؤتمر الأطراف حول التغييرات المناخية COP22 بمراكش
23	2016/04/22	القطاعات الإنتاجية	مناقشة وضعية شركة لاسامير
24	2016/05/02	المالية والتنمية الإقتصادية	مناقشة أسباب تماطل في الترخيص للأبناك التشاركية لتقديم خدماتها للمواطنين رغم مرور أكثر من سنة على صدور القانون المنظم لها بالجريدة الرسمية (وزير الإقتصاد والمالية)
25	2016/05/03	المالية والتنمية الإقتصادية	مناقشة أسباب تماطل في الترخيص للأبناك التشاركية لتقديم خدماتها للمواطنين رغم مرور أكثر من سنة على صدور القانون المنظم لها بالجريدة الرسمية (والي بنك المغرب)
26	2016/05/04	مراقبة المالية العامة	مدارسة موضوع الدعم العمومي الموجه للجامعة الملكية لكرة القدم

27	2016/05/27	القطاعات الإجتماعية	مدارسة أوضاع معهد «باستور المغرب» على ضوء مجموعة من التقارير آخرها تقرير المجلس الأعلى للحسابات
28	2016/06/02	القطاعات الإجتماعية	مدارسة خلاصات البحث الوطني الثاني حول انتشار الإعاقة بالمغرب
29	2016/06/02	الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة	مدارسة مخرجات الحوار الوطني الخاص بأراضي الجموع من طرف أعضاء اللجنة
30	2016/06/16	القطاعات الإنتاجية	مناقشة حصيلة السنة الفلاحية الحالية
31	2016/06/16	القطاعات الإنتاجية	مناقشة وضعية صندوق التنمية القروية

طلبات القيام بمهام استطلاعية مؤقتة

عمد فريق العدالة والتنمية أيضا على إحالة أربعة طلبات القيام بمهام استطلاعية مؤقتة على مكتب مجلس النواب قصد برمجتها طبقا للمادة 63 من النظام الداخلي للمجلس. ويرجع تقلص العدد خلال هذه السنة للقرار الذي اتخذه مكتب المجلس في عدم برمجة المهام مؤقتا إلى حين وضع ورقة نموذجية لهذه المهام و تقييم هذا النوع من الرقابة، وإعداد التقارير التي تنص عليها المادة 64 من النظام الداخلي بخصوص المهام التي سبق أن قامت بها بعض اللجان الدائمة.ونلخص هذه المهام في الجدول التالي :

الرقم الترتيبي	تاريخ الإيداع	اللجنة المعنية	موضوع طلب المهمة الاستطلاعية
1	16/11/2015	لجنة المالية والتنمية الإقتصادية	الوقوف على حقيقة التلاعب في تسعيرة الماء والكهرباء

2	25/11/2015	لجنة القطاعات الاجتماعية	التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية وتعاضدية البريد والتعاضدية العامة للتربية والوطنية للتعرف على واقع هذه المؤسسات ومجالات اشتغالها ومهامها ومختلف الخدمات التي تقدمها
3	25/01/2016	لجنة القطاعات الإجتماعية	الوقوف على المشروع السياحي الذي يندرج ضمن رؤية الحسيمة 2015 والإجراءات المتخذة للحفاظ على مدينة المزمة التاريخية وعلى أشجار غابة السواني
4	12/07/2016	لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة	الوقوف على حيثيات استيراد 2500 طن من النفايات المطاطية والبلاستيكية من إيطاليا وحرقها في مصانع الإسمنت، والتي رخصت الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة باستيرادها

المجال الرقابي عبر الأسئلة الشفوية والكتابية

حقق الفريق خلال آخر سنة من الولاية التاسعة أرقاما مهمة على صعيد الأسئلة الشفوية والكتابية مكنته صدارة الفرق النيابية ،كما كان عليه الحال في السنوات السابقة، حيث وضع الفريق ما مجموعه 1736 سؤالا كتابيا و461 سؤالا شفويا همّت مختلف القطاعات الحكومية، إضافة إلى قضايا السياسات العامة التي يجيب على الأسئلة المتعلقة بها رئيس الحكومة استناد للفقرة الثالثة من الفصل 100 من الدستور حيث تخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر، وتُقدم الأجوبة عنها أمام المجلس خلال الثلاثين يوما الموالية لإحالة الأسئلة على رئيس الحكومة. وقد اقترح فريق العدالة والتنمية بمعية فرق الأغلبية 08 أسئلة تهم السياسات العامة خلال هذه السنة.

وسيتم تفصيل هذه الأسئلة حسب نوعيتها والقطاعات المعنية بها، وواضعيها حسب الدورة الخريفية والدورة الربيعية فيما يلي :

الدورة الخريفية :

استطاع فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب أن يبرمج، من خلال 15 جلسة عمومية انعقدت خلال هذه الدورة، 101 سؤالا شفويا منها ما هو وطني ومنها ما هو محلي، همت جميع القطاعات الوزارية، كما وجه الفريق ستة (06) أسئلة موجهة لرئيس الحكومة ضمن جلسات تقييم السياسة العامة، واحتراما لقاعدة التوازن والكفاءة التي تحكم كيفية اختيار السائل والمعقب أثناء الجلسات العامة، فقد حرص مكتب الفريق على تكليف معظم نواب الفريق بالتعقيب.

وقد وضع الفريق خلال الفترة المذكورة ، ما مجموعه567 سؤالا كتابيا و247 سؤالا شفويا على مختلف القطاعات الحكومية. ويمثل هذا العدد نسبة 32.20 % من مجموع الأسئلة الكتابية التي وجهتها جميع الفرق بمجلس النواب ،البالغ عددها 1759 سؤالا ، بينما مثّلت الأسئلة الشفوية نسبة 20 % من مجموع الأسئلة الشفهية التي وجهتها جميع الفرق النيابية خلال الفترة المذكورة و التي ناهزت 1227 سؤالا شفويا.

وسعيا إلى حل مجموعة من القضايا والملفات، يلجأ الفريق إلى أسلوب الملتمسات التي يوجهها رئيس الفريق ونوابه البرلمانيين إلى أعضاء الحكومة والمسؤولين العموميين قصد إيجاد حلول لبعض الإشكالات ذات الطبيعة الخاصة والتي لا تستدعي إخضاعها لمبادرات رقابية، وقد أثمر هذا الأسلوب حلولا لعدة قضايا، حيث وجه الفريق خلال السنة التشريعية الرابعة ما مجموعه252 ملتمسا.

وفيما يلي تقديم مفصل لهذه الحصيلة على مستوى الأسئلة الشفوية والكتابية والملتمسات.

الأسئلة الشفوية :

لقد حرص فريق العدالة والتنمية خلال هذه الولاية التشريعية إلى تجسيد العمل التشاركي في إطار الأغلبية الحكومية من خلال عرض جميع المبادرات على فرق الأغلبية والمساهمة في بناء موقف موحد إزاء كافة القضايا الكبرى والملفات التي تشتعل عليها الحكومة، وهكذا قدمت أسئلة رئيس الحكومة من طرف فرق الأغلبية مجتمعة وهو ما ينم عن رغبة مشتركة في تنسيق الجهود وتحقيق التكامل والتعاون ما بين مكونات الأغلبية الحكومية في إطار عمل رقابي جاد ومسؤول يستحضر المصلحة العامة للوطن والمواطنين.

الأسئلة الشفوية المجاب عنها من طرف رئيس الحكومة

تاريخ الجواب	الموضوع	السائل	المعقب
دورة أكتوبر 2015			
17 نونبر 2015	واقع التدبير المفوض بالمغرب	التقدم والاشتراكية	محمد خيي
22دجنبر 2015	إصلاح أنظمة التقاعد	عبد الحق الناجحي	المقرىء الإدريسي أبوزيد
02فبراير 2016	السياسة الحكومية لإنعاش الاستثمارات	بدر طاهري(التجمع الوطني للأحرار)	عبد اللطيف بروحو
	التدابير الاستعجالية لمواجهة الجفاف	الاستقلال والاتحاد الاشتراكي	أحمد صدقي

أما بخصوص بقية الأسئلة الشفوية فيحرص الفريق على تفعيل دوره الرقابي بكل مسؤولية إذ يتم اختيار الأسئلة الموجهة إلى القطاعات الحكومية بكل عناية من طرف خلية الرقابة بتنسيق مع مكتب الفريق وفق معايير واضحة وشفافة تقوم على الأولوية والمصلحة العامة والشمولية في تناول كافة القضايا والمواضيع التي تشغل المواطنين، وهو ما يساهم في تجويد عملية الاختيار من بين المقترحات المقدمة من طرف أعضاء الفريق والتي تتجاوز أضعافا مضاعفة ما يتم برمجته من أسئلة بناء على الحصة الزمنية والعدد المسموح به للفريق ضمن جلسات الأسئلة الشفوية.

ويعرض الجدول الآتي، وبشكل تفصيلي، الأسئلة الشفوية التي تمت الإجابة عنها موزعة حسب تاريخ الجلسة مع بيان القطاع الوزاري المعني واسم السائل والمعقب :

	الموضوع	الوزارة	السائل	المعقب
دورة أكتوبر 2015				
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 13 أكتوبر 2015				
1.	تدبير استباقي لآثار الفيضانات على البنيات التحتية	التجهيز والنقل	أحمد صدقي	السعدية علمي بيناني
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 20 أكتوبر 2015				
2.	جهوية مجالس هيئة الصيادلة	الصحة	أحمد جدار	مصطفى إبراهيمي

3. انتشار مرض الجمرة الخبيثة بإقليم ميدلت	الصحة	محمد بوشنيف	عزيزة قندوسي
4. الدخول المدرسي	التربية الوطنية	السعدية بن العيساوية	عبد الحق كسار
5. التأخر الحاصل بالنسبة لإحداث جامعة بالأقاليم الجنوبية	التعليم العالي	محمد سالم البهي	خديجة أبلاضي
6. الدخول الجامعي	التعليم العالي	ياسين أحجام	أحمد بوخبزة
7. انسجام المخططات التشاركية للمدن التي تقودها المجالس وسياسة المدينة التي من المفترض صياغتها من طرف وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة	السكنى وسياسة المدينة	ربيعة طنينشي	محمد نجيب عمور
8. وضعية سوق العقار بالمغرب	السكنى وسياسة المدينة	الحسين الحنصالي	عبد المجيد جوبيج
9. تنفيذ الخطة الوطنية للوقاية من الإعاقة	التضامن والأسرة	حسن لغشيم	عبد الوهاب راجي
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 27 أكتوبر 2015			
10. وضعية حجاج بيت الله	الأوقاف	سعاد بولعيش	سعادة بوسيف
11. ضعف المردودية المالية لعقارات الأوقاف	الأوقاف	السعدية علمي بيناني	عبد السلام بلاجي
12. إلزامية التبليغ عن طريق المفوضين القضائيين	العدل والحريات	السعدية زكي	رقية الرميد
13. تجريم الإثراء غير المشروع	العدل والحريات	أمينة ماء العينين	سليمان العمراني

14. تأهيل الجمعيات	العلاقات مع البرلمان	عمر بنيطو	محمد خيري
15. التحفيز الضريبي للجمعيات	العلاقات مع البرلمان	رشيد القبيل	أمينة العمراني الإدريسي
16. إجراءات لحماية حقوق الجالية بالخارج	شؤون الهجرة	نزهة الوفي	سعاد الشيخي
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 3 نونبر 2015			
17. استراتيجية الوزارة حول الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية	الطاقة والمعادن	محمد لشكر	محمد العرقي
18. تعثرورش كهربة العالم القروي بإقليم خريبكة	الطاقة والمعادن	عبد الله موسى	ربيعة طنينشي
19. ترشيد الإنفاق العمومي	الاقتصاد والمالية	عزيزة القندوسي	رمضان بوعشرة
20. التسريع بأداء مستحقات المقاولات المغربية	الاقتصاد والمالية	سعيد بن حميدة	حكيمة فصلي
21. حماية المستهلك بالمغرب	الصناعة والتجارة	الحسن بومشيطة	رضوان الزيدي
22. دور الوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات	الصناعة والتجارة	عبد القادر ياحي	جمال المسعودي
23. المخطط الوطني للوقاية من الفيضانات	الماء	أحمد المتصدق	عمر فاسي الفهري
24. استراتيجية تطوير الاقتصاد الاجتماعي التضامني	الصناعة التقليدية	موسى الغلاض	عبد الحليم علاوي

جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 10 نونبر 2015				
.25	تقييم برنامج تيسير	التربية الوطنية	السعدية بن العيساوية	محمد العثماني
.26	تفعيل الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية	التربية الوطنية	عبد الحق كسار	سعاد بولعيش
.27	عمل اللجان الإقليمية للبت في طلبات المنح الجامعية	العليم العالي	سعاد بولعيش	أحمد بوخبزة
.28	إرساء المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية	الثقافة	عبد الله موسى	عبد الله أوباري
.29	تشجيع المشغلين على التصريح بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	التشغيل	سعد حازم	موسى الغلاض
.30	تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التعمير	التعمير	عبد الله صغيري	احمد أدراق
.31	حصيلة إنجاز برنامج السكن الاجتماعي بالأقاليم الجنوبية للمملكة	السكنى	عبد الله أكفاس	عزوها العراك
.32	سكن الطبقة المتوسطة	السكنى	محمد الدياز	عزيز بنبراهيم
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 24 نونبر 2015				
.33	تدبير الموارد البشرية بالجماعات الترابية	الداخلية	عزوها العراك	عبد الصمد حيكر
.34	مآل نتائج الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية	الداخلية	عبد القادر ياحي	الحسين الحنصالي

.35	تعديل التقسيم الترابي للمملكة	الداخلية	محمد أوريش	سعيد خيرون
.36	حركية الموظفين بين الأنظمة الأساسية والقطاعات الوزارية	الوظيفة العمومية	رقية الرميد	سليمان العمراني
.37	إشكالية الشواهد الطبية في إطار العدالة الجنائية	العدل	أمينة العمراني الإدريسي	محمد أمكراز
.38	تفاقم مخلف الملفات المعروضة على المحاكم	العدل	السعدية زكي	محمد بن عبد الصادق
.39	مواجهة الاستيطان الصهيوني وتهويد القدس	الخارجية	يوسف غربي	م.رشيد سليماني
.40	جلب استثمارات الجالية المغربية المقيمة بالخارج	شؤون الهجرة	السعدية علمي بيناني	عبد الله أيت شعيب
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 01 دجنبر 2015				
.41	محاربة التهرب من أداء الرسوم المفروضة على الرمال	التجهيز والنقل	بلعيد أعلولال	أحمد إيتونة
.42	حماية الملك العمومي البحري	التجهيز والنقل	محمد سالم البيهي	محمد سليماني
.43	إعادة النظر في ميزانية تجهيز الطرق والقناطر	التجهيز والنقل	محمد العرقي	أحمد صدقي
.44	غياب علامات التشوير بمجموعة من المحاور الطرقية	التجهيز والنقل	مراد لكورش	محمد لشكر
.45	إشكالية النقل العمومي بين العالم الحضري والعالم القروي	المكلف بالنقل	أحمد المتصدق	عبد الله موسى

.46	إشكالية المأذونيات غير المستغلة	المكلف بالنقل	حسن الحارس	ادريس الثمري
.47	اختيار موزعي الدقيق المدعم	الشؤون العامة والحكامة	عبد المجيد أيت العديلة	محمد الزويتن
.48	آليات ضبط أسعار المحروقات في السوق الوطنية	الشؤون العامة والحكامة	عزوها العراك	سعيد خيرون
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم08 دجنبر 2015				
.49	تعزيز مراقبة جودة مواد البناء	السكنى	ربيعة طنينشي	محمد نجيب عمور
.50	مراقبة البرامج الممولة من طرف صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري	السكنى	عزيز كرماط	محمد العربي بلقايد
.51	فشل البرنامج الاستعجالي	التربية الوطنية	بلعيد أعلولال	محمد العثماني
.52	مبادرة تكوين 25 ألف عاطل مجاز	التشغيل	محمد بوشنيف	أحمد جدار
.53	أسباب التأخر في تطبيق قانون التعويض عن فقدان الشغل	التشغيل	عبد اللطيف الناصري	عبد الحق الناجي
.54	الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص	التعليم العالي	سعاد بولعيش	نور الدين البركاني
.55	تمكين الطلبة الحاصلين على الباكلوريا والذين يتابعون دراستهم بالتكوين المهني من المنحة	التعليم العالي	مينة زنيبر	أحمد بوخبزة

جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 15 دجنبر 2015			
.56	إعادة هيكلة مجموعة من الأسواق العشوائية	الداخلية	عبد اللطيف رشيد	محمد الدياز
.57	تعارض دورية وزارة الداخلية والأحكام القضائية بشان إرجاع المأذونيات	الداخلية	عبد المجيد جوبيج	عزيز كرماط
.58	تفعيل الدبلوماسية الرسمية والموازية في القارة الإفريقية خدمة للقضية الوطنية	الخارجية	محمد سالم البيهي	عبد الله بووانو
.59	حماية الأبرياء من ظلم الشواهد المجانبة للحقيقة	العدل	السعدية زكي	عمر بنيطو
.60	الخصاص في التجهيزات الاساسية بمدارس التعليم العتيق	الاوقاف	حمزة الكنتاوي	محمد أوريش
.61	السياسة الجديدة للهجرة بالمغرب	شؤون الهجرة	عبد الله بووانو	السعدية علمي بيناني
.62	مجهودات المندوبية السامية للمياه والغابات في تشجيع المقاول الذاتي	العلاقات مع البرلمان	محمد خيري	عمر فاسي فهري
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 29دجنبر 2015			
.63	غياب التتبع والتحليل في الدين العمومي	المالية	عبد اللطيف بنيعقوب	ادريس صقلي عدوي
.64	غياب نظام للحكامة وتتبع وتقييم النفقات الضريبية	المالية	عزوها العراك	سعيد بنحميدة

.65	عوائق تنفيذ ميزانيات الاستثمار العمومي	المالية	محمد بوشنيف	حكيمة فصلي
.66	تعميم المصابيح الاقتصادية	الطاقة والمعادن	مراد لكورش	أحمد المتصدق
.67	حصيلة الاستفادة من النظام الجديد للعدادات المشتركة للماء والكهرباء ذات الاستعمالات المنزلية	الطاقة والمعادن	خليفة الصيري	محمد سليماني
.68	مشروع المحطة الحرارية بإقليم آسفي والآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية	الطاقة والمعادن	بلعيد أعلولال	ادريس الثمري
.69	الصناعة التقليدية الخدماتية	الصناعة التقليدية	نور الدين البركاني	عبد الحليم علاوي
.70	حصيلة رؤية 2015 للصناعة التقليدية	الصناعة التقليدية	عبد الله أكفاس	اعتماد الزهيدي
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 05 يناير 2016				
.71	منح رخص اجتياز مباريات التعليم العالي للأساتذة الحاصلين على الدكتوراه	التربية الوطنية	السعدية بن العيساوية	أحمد بوخبزة
.72	مقاطعة الدروس بالمراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين	التربية الوطنية	عبد الله أوباري	عبد الله بووانو
.73	تفعيل صندوق التماسك الاجتماعي	التضامن والمرأة	محمد حيلية	إلهام والي
.74	تشجيع القطاعات غير المهيكلة على الانخراط في أنظمة التقاعد	التشغيل	عبد الوهاب راجي	عبد الحق الناجحي

.75	الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة من أجل أجرأة نظام التعويض عن فقدان الشغل	التشغيل	أحمد جودار	عزوها العراك
.76	إنشاء لجنة مركزية للبت في المشاريع الاستثمارية الضخمة	التعمير	عبد الله أيت شعيب	رشيد عبد اللطيف
.77	تأخر إنجاز التجزئات السكنية التي تحدثها مؤسسة العمران	السكنى	عبد الله بنحمو	محمد إدعمار
.78	الترجمة	الثقافة	محمد العثماني	رشيد القبيل
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 12 يناير 2016				
.79	دعم ومواكبة جمعيات مغاربة العالم لتعزيز الدبلوماسية الموازية	الخارجية	عبد الله أوباري	سعاد شيخي
.80	تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص في العمل الجمعوي	العلاقات مع البرلمان	أمينة العمراني الإدريسي	السعدية زكي
.81	التأطير الديني للمغاربة القاطنين بالخارج	الأوقاف	حمزة الكنتاوي	سعادة بوسيف
.82	تضرر المهاجرين المغاربة من حملات العنصرية والكراهية	شؤون الهجرة	أحمد إيتونة	يوسف غربي
.83	تعرض عاملات مغربيات لسوء المعاملة خارج الوطن	شؤون الهجرة	محمد سالم البيهي	السعدية علمي بيناني

.84	حصيلة تنزيل رؤية 2020 للسياحة	السياحة	عبد القادر ياحي	نور الدين البركاني
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 19 يناير 2016				
.85	الجهود التي تبذلها الوزارة لتطوير قطاع اللوجستيك	التجهيز والنقل	عمر فاسي فهري	حسن الحارس
.86	الجبايات المحلية	الاقتصاد والمالية	عبد السلام بلاجي	سعيد خيرون
.87	الأسعار المرجعية للعقارات المعتمدة من قبل الإدارة الضريبية	الاقتصاد والمالية	بلعيد أعلولال	عبد الله عبدلاوي
.88	المصاريف المتعلقة باداء الضريبة السنوية عن السيارات	الاقتصاد والمالية	عزوها العراك	حكيمة فصلي
.89	الاقتصاد في استهلاك الماء من خلال تحسين مردودية القنوات	الماء	أحمد المتصدق	خليفة الصيري
.90	الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	الوظيفة العمومية	عزيزة القندوسي	رقية الرميد
.91	تأخر تعويضات بعض المواطنين في مشروع القطار فائق السرعة	المكلف بالنقل	عبد القادر ياحي	عزيز كرماط
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 19 يناير 2016				
.92	التكفل بمرضى داء السكري	الصحة	محمد العرقي	مصطفى إبراهيمي
.93	كثرة المتدخلين في إعادة الهيكلة لدور الصفيح	السكنى	عزوها العراك	ربيعة طنينشي
.94	الرفع من مستوى معايير السكن الاجتماعي	السكنى	رقية الرميد	عبد الله صغيري

.95	ابتعاد صندوق التضامن للسكن والاندماج الحضري عن مهمته الرئيسية	السكنى	عبد الله موسى	محمد إدعمار
.96	التدابير ذات الأولوية التي أعدتها الوزارة لإصلاح النظام التربوي	التربية الوطنية	سعاد بولعيش	آمنة ماء العينين
.97	هدر الزمن الدراسي الجامعي	التربية الوطنية	محمد بوشنيف	رشيد القبيل
.98	التمييز ضد المرأة في المجال الاقتصادي	التضامن والمرأة	سعادة بوسيف	آمنة العمراني الإدريسي
.99	الحد من الاختلالات الإدارية في القطاع التعاضدي	التشغيل	عبد الحق الناجحي	صباح بوشام
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 09 فبراير 2016				
.100	إحداث المراكز الجهوية لتكوين المحامين	العدل	السعدية زكي	محمد بن عبد الصادق

والملاحظ أن الأسئلة الشفوية خلال الدورة الخريفية شملت مختلف القطاعات الوزارية بلغت في مجموعها 247 سؤالا ، وكما سبق ذكره ، تمت برمجة 101 منها داخل الجلسات العامة همّت القطاعات ذات الأولوية كالقطاعات الاجتماعية « الصحة ، التعليم ، الصحة، التشغيل» أو قطاعات أخرى لا تقل أهمية كقطاع الداخلية والمالية والتجهيز والنقل و العدل والسكنى وسياسة المدينة وغيرها من القطاعات الأخرى ،إضافة إلى سؤال أجاب عليه رئيس الحكومة في إطار الجلسة الشهرية ؛ أسئلة تنم عن حرص الفريق الشديد على تفعيل دوره الرقابي بكل مسؤولية سواء من حيث مراقبة العمل الحكومي بشكل عام او السياسات القطاعية بشكل خاص .

التعقيبات الإضافية :

حرص فريق العدالة والتنمية على استعمال هذه الآلية الرقابية الجديدة التي تم التنصيص عليها في النظام الداخلي للمجلس وذلك بغية مزيد من التوضيح أو الإضافات بخصوص القضايا المطروحة، كما تمكن النواب من الرد على بعض المعطيات الواردة في أجوبة السادة الوزراء والتي تحتاج إلى مزيد من التدقيق آو الاستيضاح، أو في مداخلات باقي الفرق للرد أو التصويب ، ويعمل الفريق على متابعة السادة النواب واختيار التعقيبات الإضافية بما يتناسب مع المواضيع المطروحة وتمكن النواب من كافة المعطيات والحيثيات اللازمة للتعقيب.

ويوضح الجدول التالي المواضيع والقطاعات التي تم التعقيب فيها خلال الدورة الخريفية وكذا النائب المعقب :

	الموضوع	الوزارة	المعقب
دورة أكتوبر			
جلسة13 أكتوبر 2015			
.1	الوضعية الصحية ببعض أقاليم المملكة	الصحة	محمد الزويتن
.2	ملابسات مشروع الخدمة الصحية الوطنية	الصحة	عبد الله بووانو
.3	وضعية سوق العقار بالمغرب	السكنى وسياسة المدينة	محمد خيري
جلسة27 أكتوبر 2015			
.4	واقع المساجد والمساجد الآيلة للسقوط	الأوقاف	إدريس الثمري
.5	ضعف المردودية المالية لعقارات الأوقاف	الأوقاف	رضوان الزيدي
.6	ملابسات فاجعة مشعر منى	الأوقاف	السعدية بن العيساوية
.7	ضبط مفهوم المنفعة العامة في قانون نزع الملكية	العدل والحريات	سعاد بولعيش

.8	نتائج التحقيقات في مصير المهدي بنبركة	العدل والحريات	عبد الله بووانو
جلسة 03 نونبر 2015			
.9	ضعف التيار الكهربائي وغلاء الفاتورات	الطاقة والمعادن	محمد السليماني
.10	الضرائب المستخلصة لفائدة الجماعات	المالية	عبد الله بووانو
.11	الحلول الناجعة لإصلاح الطرق	التجهيز والنقل	السعدية بن العيساوية
جلسة 10 نونبر 2015			
.12	إشكالية السكن غير اللائق بالدار البيضاء	السكنى	سعيد خيرون
جلسة 24 نونبر 2015			
.13	تفشي ظاهرة الجريمة بمختلف جهات المملكة	الداخلية	عبد اللطيف رشيد
.14	مآل نتائج الحوار الوطني حول الأراضي الجماعية	الداخلية	محمد لشكر
.15	تعديل التقسيم الترابي	الداخلية	عبد الله بووانو
جلسة 01 دجنبر 2015			
.16	ارتفاع أثمنة استعمال الطرق السيارة بالمغرب	التجهيز والنقل	الحسين الحنصالي
.17	سياسة الحكومة في مجال التشوير والإرشاد	التجهيز والنقل	محمد العثماني
.18	إشكالية النقل العمومي بين العالم الحضري والعالم القروي	المكلف بالنقل	سعاد بولعيش
جلسة 08 دجنبر 2015			

.19	عدم التزام مؤسسة العمران بمقتضيات قانون التجزيء العقاري	السكنى	بلعيد أعلولال
.20	إسكان قاطني المخيمات بالأقاليم الجنوبية	السكنى	السعدية علمي بيناني
.21	إعادة إسكان مدن الصفيح	السكنى	عبد المجيد جوبيج
.22	أسباب التأخر في تطبيق قانون التعويض عن فقدان الشغل	التشغيل	محمد يتيم
جلسة 15 دجنبر 2015			
.23	إعادة هيكلة مجموعة من الأسواق العشوائية	الداخلية	سعيد خيرون
.24	تعارض دورية وزارة الداخلية والأحكام القضائية بشأن إرجاع المأذونيات لأصحابها	الداخلية	عبد الله بووانو
.25	وضعية ساكنة المناطق الباردة	الداخلية	مراد لكورش
.26	تسوية وضعية الموظفين المجازين بالجماعات المحلية	الداخلية	عبد الله بووانو
.27	الحكم الصادر عن محكمة العدل الأوروبية بخصوص الاتفاق الفلاحي الموقع بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي	الخارجية	محمد يتيم
جلسة 29 دجنبر 2015			
.28	وضعية المديونية العمومية	المالية	عبد العزيز أفتاتي
.29	تعميم المصابيح الاقتصادية	الطاقة والمعادن	محمد العثماني
.30	نذرة المياه بالأقاليم الجنوبية	المكلفة بالماء	حمزة الكنتاوي
.31	إشكالية الماء الصالح للشرب ببعض الأقاليم الجنوبية	المكلفة بالماء	خديجة أبلاضي

جلسة5 يناير 2016			
.32	الآفاق المستقبلية لخريجي المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين	التربية الوطنية	عبد الله بووانو
.33	التعليم بالعالم القروي	التربية الوطنية	السعدية بن العيساوية
.34	التقاعس الحكومي في دعم المعاقين	التضامن والمرأة	عبد الوهاب راجي
.35	استراتيجية الحكومة لمحاربة العنف ضد النساء	التضامن والمرأة	نزهة الوفي
جلسة 19 يناير 2016			
.36	تعهد الحكومة بتوسيع الطرق الوطنية	التجهيز والنقل	الحسين الحنصالي
.37	التدابير المتخذة للحفاظ على جودة المياه والاقتصاد في استعمالها	الماء	محمد العثماني
.38	تزويد بعض المناطق بالماء الشروب	الماء	أحمد أدراق
.39	الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	الوظيفة العمومية	عبد الله بووانو
.40	تشييد خط ثاني على مستوى النقل السككي بربط بين مدينة مشرع بلقصيري ومدينة طنجة	النقل	ربيعة طنينشي
جلسة 26 يناير 2016			
.41	بناء المستشفيات الإقليمية	الصحة	أحمد صدقي
.42	إشكالية المنظومة الصحية ببعض الأقاليم	الصحة	عبد الحليم علاوي
.43	القطاع الصحي بالعالم القروي	الصحة	حسن لغشيم
.44	محاربة دور الصفيح	السكنى	عبد المجيد أيت لعديلة

توزيع الأسئلة الشفوية حسب الشعب :

يحرص فريق العدالة والتنمية على ضمان مشاركة فعالة لكافة أعضائه في مباشرة عملهم الرقابي، من خلال الشعب التي تعمل على تنسق و متابعة عمل النواب ومبادراتهم سواء التشريعية أو الرقابية أو الدبلوماسية؛ وبخصوص الأسئلة الشفوية عمدت كل شعبة من خلال منسقها على إغناء بنك المعطيات الخاصة بالأسئلة الشفوية والكتابية وتحيينها كلما اقتضت الضرورة بأسئلة جديدة.

ونخص في الجدول أسفله توزيع الأسئلة المبرمجة حسب الشعب والقطاعات الوزارية المعنية بها.

الأسئلة الشفوية المطروحة حسب الشعب		
الشعبة	الوزارة	مجموع
الاجتماعية	التشغيل	12
	التضامن والمرأة	01
	الشباب والرياضة	01
	الصحة	27
مجموع		**41**
الانتاجية	التجارة الخارجية	00
	السياحة	03
	الصناعة التقليدية	01
	الصناعة والتجارة	03
	الفلاحة	11
	المقاولات الصغرى	00
مجموع		**18**

البنيات الأساسية	التجهيز والنقل واللوجستيك	07
	الطاقة والمعادن	08
	البيئة	04
	الماء	00
	النقل	04
مجموع		**23**
التعليم والثقافة	الاتصال	03
والاتصال	التربية الوطنية	29
	التعليم العالي	18
	الثقافة	07
مجموع		**57**
الخارجية	الأوقاف	05
	الجالية المغربية	03
	الخارجية	02
مجموع		**10**
الداخلية	التعمير	00
	الداخلية	47
	السكنى	03
مجموع		**50**
العدل	الأمانة العامة للحكومة	00
	العدل والحريات	08
	العلاقات مع البرلمان	05
	الوظيفة العمومية	03
مجموع		**16**

المالية	الاقتصاد والمالية	21
	الشؤون العامة والحكامة	05
مجموع		**26**
رئاسة الحكومة	رئاسة الحكومة	06
مجموع		**06**
مجموع كلي		**247**

بيان توزيع الأسئلة

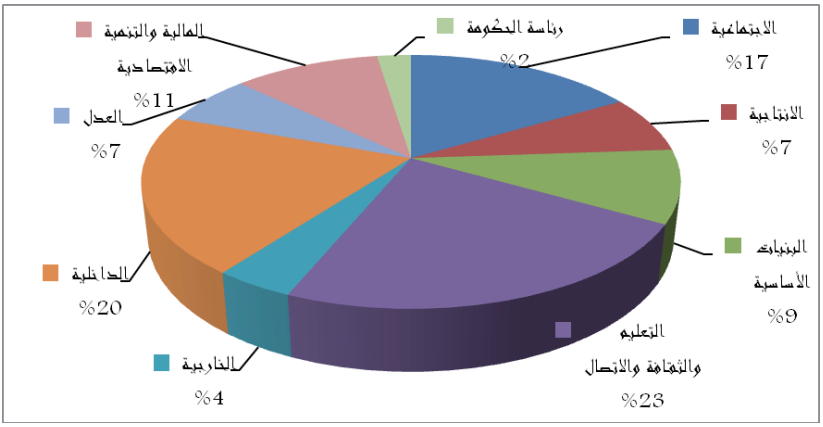

الأسئلة الكتابية :

تبقى الأسئلة الكتابية إحدى أهم الآليات الرقابية التي يستعملها السادة النواب لطرح القضايا والإشكالات خاصة ذات الطابع المحلي، فهي غير محكومة لا بجلسات عامة ولا ببرمجة من حيث العدد أو القطاعات الوزارية إذ عليها فقط احترام الآليات المتعارف عليها من حيث المواضيع والقضايا أو الشكليات، وهو ما يتيح للسادة النواب حرية أكبر في طرح الأسئلة ، وقد حرص الفريق على تفعيل هذه الآلية الرقابية بشكل كبير حيث قدم الفريق ما مجموعه 567 سؤالا كتابيا إلى حدود نهاية الدورة التشريعية شملت العديد من المواضيع والقطاعات الوزارية ،وتمكن النواب من إثارة الانتباه إلى العديد من القضايا والإشكالات

سواء على المستوى الوطني أو المحلي وأحيانا الشخصي، مما ما ساهم في ارتفاع عدد الأسئلة الكتابية مقارنة مع الأسئلة الشفوية بشكل كبير ،وقد توزعت هذه الأسئلة على الشعب بالفريق حسب طبيعتها ، وارتفعت نسبتها بشكل كبير سواء من حيث العدد أو القضايا والإشكالات المطروحة.

ويوضح الجدول الأتي عدد الأسئلة الكتابية المطروحة من طرف السادة إلى حدود نهاية الدورة التشريعية الخريفية :

توزيع الأسئلة الكتابية المطروحة حسب الشعب

الأسئلة الكتابية المطروحة حسب الشعب		
الشعبة	الوزارة	مجموع
الاجتماعية	التشغيل	18
	التضامن والمرأة	06
	الشباب والرياضة	05
	الصحة	17
مجموع		**46**
الانتاجية	السياحة	02
	الصناعة التقليدية	03
	الصناعة والتجارة	05
	التجارة الخارجية	01
	الفلاحة	99
مجموع		**110**
البنيات الأساسية	التجهيز والنقل	33
	الطاقة والمعادن	61
	البيئة	07
	الماء	08

	النقل	03
مجموع		**112**
التعليم والثقافة	الاتصال	03
والاتصال	التربية الوطنية	48
	التعليم العالي	29
	الثقافة	07
مجموع		**87**
الخارجية	الأوقاف	09
	الجالية المغربية	08
	الخارجية	06
	الدفاع الوطني	00
مجموع		**23**
الداخلية	التعمير	01
	الداخلية	108
	السكنى	08
مجموع		**117**
العدل	الأمانة العامة للحكومة	00
	العدل والحريات	14
	العلاقات مع البرلمان	02
	الوظيفة العمومية	05
مجموع		**21**
المالية	الاقتصاد والمالية	33
	الشؤون العامة والحكامة	05
	الميزانية	00

مجموع		38
رئاسة الحكومة	رئاسة الحكومة	13
مجموع		13
مجموع كلي		567

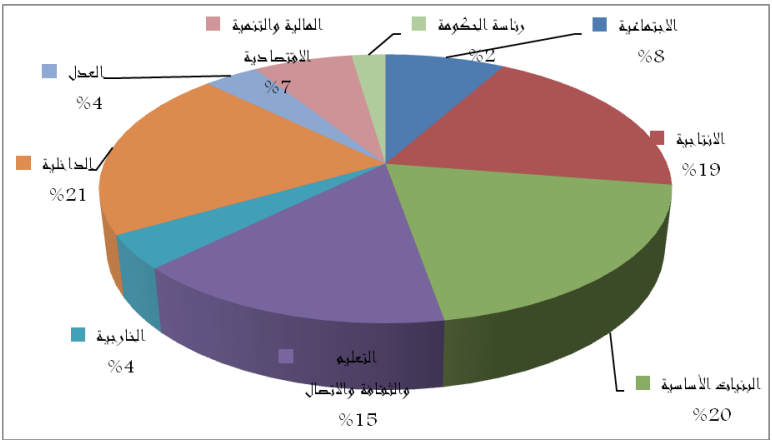

الأسئلة الكتابية المجاب عنها من طرف الحكومة :

قدمت الحكومة مجموعة من الأجوبة على أسئلة الفريق الكتابية، وهو ما مكن من تسليط الضوء على بعض القضايا والإجابة على مجموعة من الإشكالات ساهمت في تسريع العديد من الأوراش وفي طرح مجموعة من البدائل والمقترحات بخصوص القضايا العالقة؛ وقد شكلت هذه المبادرات إضافة نوعية خصوصا في ظل وجود مجموعة من الإكراهات التي تتطلب تضافر جهود الفاعلين على المستوى المحلي من مجالس منتخبة ومؤسسات عمومية وسلطات محلية وغيرها.

بلغت الأسئلة المجاب عنها 62 جوابا شملت 33 قطاعا وزاريا توزعت على شعب الفريق و مكنت هذه الآلية من تحقيق العديد من المكاسب خاصة في تجويد العمل الحكومي وترشيده تحديد الأولويات.

وفيما يلي توزيع الأسئلة الكتابية المجاب عنها حسب الشعب:

توزيع الأسئلة الكتابية المجاب عنها حسب الشعب

الأسئلة الكتابية المجاب عنها		
الشعبة	الوزارة	مجموع
رئاسة الحكومة	رئاسة الحكومة	01
الاجتماعية	التشغيل	09
	التضامن والمرأة	04
	الشباب والرياضة	01
	الصحة	01
مجموع		15
الانتاجية	السياحة	00
	الصناعة التقليدية	01
	الصناعة والتجارة	00
	التجارة الخارجية	01
	الفلاحة	05
مجموع		07
البنيات الأساسية	التجهيزوالنقل	02
	النقل	00
	الطاقة والمعادن	00
	الماء	00
	البيئة	01
مجموع		03

التعليم والثقافة	الاتصال	00
والاتصال	التربية الوطنية	09
	التعليم العالي	09
	الثقافة	00
مجموع		**18**
الخارجية	الدفاع الوطني	00
	الخارجية	00
	الأوقاف	04
	الجالية المغربية	00
مجموع		**04**
الداخلية	الداخلية	02
	السكنى والتعمير	00
	السكنى	00
	التعمير	00
مجموع		**02**
العدل	الأمانة العامة للحكومة	00
	العدل والحريات	05
	العلاقات مع البرلمان	01
	الوظيفة العمومية	01
مجموع		**07**
المالية	الاقتصاد والمالية	03
	الشؤون العامة والحكامة	02
مجموع		**05**
المجموع الكلي		**62**

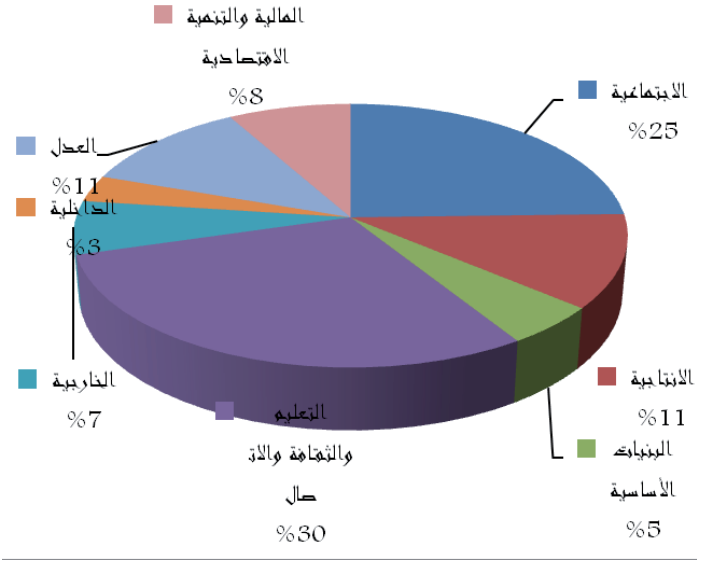

الملتمسات كآلية جديدة للتواصل وحل العديد من القضايا:

منذ بداية الولاية التشريعية وإضافة إلى الآليات الرقابية المتاحة أمام الفريق من أسئلة كتابية وشفوية وغيرها، يلجأ الفريق إلى آلية جديدة تتمثل في أسلوب الملتمسات التي يقدمها النواب إلى السادة الوزراء ومدراء المؤسسات العمومية قصد معالجة مجموعة من القضايا والتي لا تتطلب الخضوع لآليات رقابية أخرى، أو اعتبارا لطبيعتها، أو للسرعة التي تتطلبها معالجة هذه القضايا ؛ وبهذا الخصوص وجه أعضاء الفريق ما مجموعه 252 ملتمسا شملت مختلف القضايا والقطاعات الوزارية، وغطت جميع الشعب البرلمانية ويمكن القول أن هذه الآلية سمحت بمقاربة مجموعة من القضايا بشكل سلس وبسيط دون المرور إلى الآليات الرقابية الأخرى والتي تحتاج إلى مساطر وإجراءات تتطلب وقت أكبر مما يساهم في تأخير إيجاد حلول للعديد من القضايا على الصعيد المحلي وربما الشخصي.

لقد ساهمت هذه الآلية في ترسيخ ممارسة جديدة في العمل وفي العلاقة بين فريق العدالة والتنمية وبين القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية قوامها التعاون البناء والشراكة المستمرة والتي تساهم في تكريس مقولة التعاون والتكامل ما بين السلطات من أجل إيجاد حلول لكافة القضايا عبر إجراءات بسيطة لا ترقى إلى مستوى الآليات الرقابية المتعارف عليها والتي تقوم على متلازمة سلطة مقابل سلطة.

وفيما يلي جدول يتضمن عدد الملتمسات وتوزيعها على القطاعات الوزارية :

الملتمسات		
الشعبة	الوزارة	مجموع
الاجتماعية	التشغيل	03
	التضامن والمرأة	08
	الشباب والرياضة	01
	الصحة	10
مجموع		**22**
الانتاجية	السياحة	00
	الصناعة التقليدية	01
	الصناعة والتجارة	00
	الفلاحة	04
مجموع		**05**
البنيات الأساسية	التجهيز والنقل	10
	الطاقة والمعادن	03
	البيئة	00
	الماء	00
	النقل	02
مجموع		**15**
التعليم والثقافة	الاتصال	00
والاتصال	التربية الوطنية	15
	التعليم العالي	27
	الثقافة	00

مجموع		42
الخارجية	الأوقاف	04
	الجالية المغربية	05
	الخارجية	05
	الدفاع الوطني	05
مجموع		19
الداخلية	التعمير	02
	الداخلية	28
	السكنى	00
مجموع		30
العدل	الأمانة العامة للحكومة	00
	العدل والحريات	63
	العلاقات مع البرلمان	01
	الوظيفة العمومية	00
مجموع		64
المالية	الاقتصاد والمالية	06
	الميزانية	01
مجموع		07
رئاسة الحكومة	رئاسة الحكومة	21
مؤسسات أخرى	مؤسسات أخرى	27
مجموع كلي		252

توزيع الملتمسات المحالة

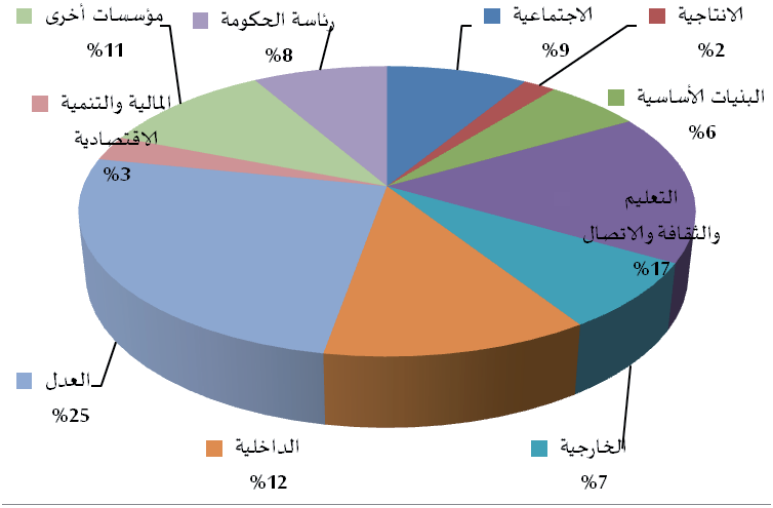

الدورة الربيعية 2016

العنوان العريض لأخر دورة في الولاية التشريعية التاسعة من حيث الأداء الرقابي لفريق العدالة والتنمية بمجلس النواب هو استمرار في الصدارة والتحام بقضايا الشعب، فاستشعارا منه لثقل المسؤولية التي ألقاها المواطنون على أعضائه، استمر فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب في تفعيل الآليات الرقابية المتاحة دستوريا في التحام وثيق بقضايا المواطنين ، وسعي حثيث لترسيخ الممارسة الديمقراطية ضمن مسار الإصلاح. والقائمة على تفعيل ادوار المؤسسات السياسية وفق منهج يقوم على التعاون والتكامل ما بين السلطات.

ورغم التطور النوعي الذي حصل عقب انتخابات 2015 والتي أسفرت عن رئاسة أعضاء الفريق النيابي لعدد من الجماعات الترابية، وانتخاب آخرين في مهام أخرى داخل هذه المجالس، إلا أن الفريق استمرّ في القيام بدوره الرقابي بتكامل وانسجام بين مكوناته ، مع التركيز على قضايا وملفات نوعية تسائل الحكومة، وتتابع تنفيذ القطاعات الوزارية لمضامين البرنامج الحكومي والالتزامات المصرّح بها أمام البرلمان.

واستمر فريق العدالة والتنمية في تصدرا لرتب الأولى ضمن الفرق النيابية بمجلس النواب، حيث من خلال آليات مراقبة العمل الحكومي في حرص تام على خدمة المصالح العامة للمواطنين، وتكريسا لدور نواب الأمة في مراقبة وتتبع السياسات العمومية، ومختلف القضايا التي تشغل المجتمع المغربي بمختلف فئاته.

وخلال الدورة الربيعية للسنة التشريعية الخامسة من الولاية البرلمانية الحالية كما هو بالنسبة للدورة السابقة حقق الفريق أرقاما مهمة على صعيد الأسئلة الشفوية والكتابية، وعلى مستوى طلبات انعقاد اللجان البرلمانية الدائمة، وطلبات القيام بمهام استطلاعية مؤقتة.

ويتبيّن ذلك من خلال برمجة الفريق لـ 110 سؤالا شفويا خلال 18 جلسة عمومية انعقدت خلال هذه الدورة تناولت في أغلبها قضايا ذات بعد وطني، كما همّت أغلب القطاعات الحكومية ذات العلاقة بالقضايا المطروحة.

ومن أهمّ ما تطرّقت إليه هذه الجلسات العمومية ثلاث قضايا كبرى تم طرح أسئلة بشأنها ضمن الجلسات الشهرية الخاصة برئيس الحكومة والمتعلقة بتقييم السياسة العامة، ويتعلق الأمر بواقع الصحة وسبل الارتقاء بها، والسياسة الحكومية في مجال الشباب، ومستجدات الحوار الاجتماعي وهي قضايا كبرى تؤرق بال المواطن والتي شكلت على الدوام إحدى أصعب المهمات التي يواجهها الفاعل الحكومي إذ أن تحديات مثل الصحة، والتعليم، والتشغيل، وقضايا الشباب، والحوار مع الفرقاء الاجتماعيين، هي قضايا ممتدة وتحتاج إلى تظافر جهود كل المؤسسات والفاعلين؛ وهو ما يقوم به الفريق بمعية فرق الأغلبية الحكومية من خلال التفاعل مع المقترحات الحكومية وتقريب وجهات النظر والبحث في الحلول الممكنة وتقديم البدائل.

واحتراما لقاعدة التوازن التي تحكم اختيار مكتب الفريق للسائلين والمعقبين على أجوبة الحكومة في الجلسة العامة، فقد حرص مكتب الفريق على أن يتمكن النواب جميعهم من طرح الأسئلة والتعقيب عليها خلال الجلسات الأسبوعية المخصصة للأسئلة الشفوية.

وخلال الفترة الفاصلة بين 16 فبراير 2016 و4 غشت 2016 وضع الفريق ما مجموعه 930 سؤالا كتابيا و214 سؤالا شفويا على مختلف القطاعات الحكومية.

وسيرا على النهج الذي ابتدعه الفريق منذ ولايات سابقة تواصلت معالجة عدة قضايا وإشكالات تواجهها فئات اجتماعية معينة عن طريق الملتمسات التي يوجهها رئيس وأعضاء الفريق إلى مختلف الوزراء والمسؤولين العموميين بحثا عن حلول لها سيما وأن هذه الملفات لا تصلح موضوعا لمبادرات رقابية، وقد أسفرت هذا الأسلوب عن نتائج إيجابية في عدد من الملفات، وخلال هذه الدورة وجّه الفريق ما مجموعه 453 ملتمسا لمختلف القطاعات الحكومية.

وفيما يلي تقديم مفصل لهذه الحصيلة على مستوى الأسئلة الشفوية والكتابية والملتمسات الخلصة بالدورة الربيعية.

الأسئلة الشفوية :

كعادته أستمر فريق العدالة والتنمية بمعية فرق الأغلبية الحكومية في تنسيق الجهود فيما يتعلق بمراقبة وتقييم السياسات العمومية وهكذا قدم الفريق في إطار الجلسة الشهرية المخصصة لرئيس الحكومة مجموعة من الأسئلة المحورية والتي مست جوانب حيوية لها ارتباط مباشر بالشق الإجتماعي وهو ما ينم عن قدرة وشجاعة الفريق في طرح قضايا ذات طابع اجتماعي صرف حيث لم يغير موقع الفريق ضمن الأغلبية الحكومية إستراتيجيته المتمثلة في الانحياز المبدئي للقضايا الذات الطبيعة الاجتماعية والتي لها علاقة مباشرة بالمعيش اليومي للمواطنين البسطاء وفيما يلي قائمة بالأسئلة المجاب عنها من طرف رئيس الحكومة.

تاريخ الجواب	الموضوع	السائل	المعقب
دورة أبريل 2016			
26أبريل 2016	واقع الصحة وسبل الارتقاء بها	الحركة الشعبية(محمد سعدون)	مصطفى إبراهيمي
	السياسة الحكومية في مجال الشباب	الاستقلال	يونس مفتاح
14يونيو2016	مستجدات الحوار الاجتماعي	عمر الزعيم(التقدم والاشتراكية)	محمد يتيم

وقد قام الفريق بكل مسؤولية بالتعقيب على جواب السيد رئيس الحكومة إيمانا منه بالدور المحوري الذي يقوم به السادة النواب في التوجيه والمراقبة وتقديم البدائل والمقترحات وأيضا التنبيه إلى جوانب القصور التي يمكن تسجيلها من طرف الفاعل الحكومي.

ويستعرض الجدول الآتي، وبشكل تفصيلي، مجموع الأسئلة الشفوية التي تمت الإجابة عنها موزعة حسب تاريخ الجلسة مع بيان القطاع الوزاري المعني واسم السائل والمعقب :

دورة أبريل2016			
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 19 أبريل 2016			
1. علاج مدمني المخدرات	الصحة	مصطفى إبراهيمي	عبد الله بووانو
2. انخفاض نسبة سحب بطائق راميد	الصحة	إلهام والي	محمد بوشنيف
3. تفشي ظاهرة تناول المنشطات وسط الرياضيين المغاربة	الشباب والرياضة	عبد اللطيف الناصري	مصطفى إبراهيمي
4. إلزامية التعليم الأولي وتعميمه بالتعليم الأساسي الرسمي	التربية الوطنية	السعدية بن العيساوية	مينة زنيبر
5. خلق وكالة لتدبير الرصيد العقاري	السكنى	عبد الله أيت شعيب	محمد نجيب عمور
6. السكن الموجه للكراء	السكنى	عبد الله صغري	عبد المجيد جوبيج
7. مدى مساهمة الإعلام العمومي في التربية على القيم والأخلاق	الاتصال	رشيد القبيل	المقريء أبو زيد
8. الحوار الاجتماعي	التشغيل	محمد جدار	محمد زويتن
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 03 ماي2016			
9. ظاهرة تثبيت الجائلين في الشوارع العمومية	الداخلية	عزوها العراك	ربيعة طنينشي
10. تفويت الأراضي السلالية بمختلف أقاليم المغرب	الداخلية	محمد الدياز	عبد الرحمن رابح
11. التأخر في إعداد المراسيم التطبيقية المتعلقة بالقوانين التنظيمية للجماعات الترابية	الداخلية	محمد أوريش	عبد الله بووانو

12. تنفيذ مضمون المخطط التشريعي	العدل	عبد اللطيف الناصري	عمر بنيطو
13. الأمن القانوني بالمغرب	العدل	محمد خيري	محمد بن عبد الصادق
14. العقوبات البديلة في محاكمة الأحداث	العدل	حسن الحارس	أمينة ماء العينين
15. تزويد الإدارة بمكاتب الاستقبال وإيداع الشكايات	الوظيفة العمومية	خديجة أبلاضي	محمد أمكراز
16. الاعتداءات المتتالية على أفراد الجالية المغربية بالخارج	شؤون الهجرة	نزهة الوفي	يوسف غربي

دورة أبريل2016			
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 10ماي2016			
17. تأمين مراقبة جودة السلع والأسعار خلال شهر رمضان المبارك	الشؤون العامة والحكامة	محمد الزويتن	سعيد بنحميدة
18. عزم الحكومة الرفع من أسعار قنينات الغاز	الشؤون العامة والحكامة	حكيمة فصلي	عزوها العراك
19. تقييم استراتيجية إحداث فضاءات لتسويق منتوجات الصناعة التقليدية	الصناعة التقليدية	عيسى مكيكي	نور الدين البركاني
20. إشكالية التدبير والتسيير لدى التعاونيات	الصناعة التقليدية	عبد القادر رياحي	عبد الحليم علاوي
21. تحسين تنافسية الصادرات الوطنية	التجارة الخارجية	الحسن بومشيطة	الحسن بومشيطة

22. تخفيض العجز التجاري	التجارة الخارجية	موسى الغلاض	رضوان زايدي
23. التشبيك بين الجمعيات	العلاقات مع البرلمان	أمينة العمراني	عبد الصمد الإدريسي
24. الدعم الأجنبي ونقص المعطيات الخاصة به	العلاقات مع البرلمان	عزيز القندوسي	عبد اللطيف بنيعقوب

دورة أبريل2016			
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 17 ماي2016			
25. تغطية أدوية علاج العقم	الصحة	عبد الحق الناجحي	صباح بوشام
26. تنامي عدد المصابين بأمراض القلب والشرايين	الصحة	عبد اللطيف الناصري	محمد حيلية
27. الخصاص في الموارد البشرية	التربية الوطنية	رشيد القبيل	محمد العثماني
28. مشاكل مستخدمي شركات المناولة	التربية الوطنية	ياسين أحجام	سعاد بولعيش
29. جودة السكن الاجتماعي	السكنى	محمد الدياز	عزيز بنبراهيم
30. إجراءات الحكومة من أجل الحد من ظاهرة البناء العشوائي	السكنى	عزيز كرماط	محمد إدعمار
31. وضعية الاشخاص ذوي الإعاقة	التضامن والمرأة	محمد بوشنيف	عبد الوهاب راجي
32. فرض الرقابة البرلمانية على اللجان المكلفة بالمنح الجامعية	التعليم العالي	محمد بوخبزة	السعدية بن العيساوية
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 24ماي 2016			
33. تصاعد الانتقادات الحقوقية من منظمات دولية ضد المغرب	العدل	عزوها العراك	أمينة ماء العينين

.34	مآل التدابير القضائية للقضاء على ظاهرة السطو على العقارات	العدل	رشيد القبيل	عبد اللطيف بنيعقوب
.35	عدم التقيد بالمقررات الإدارية	الوظيفة العمومية	ربيعة طنينشي	سعد حازم
.36	إصدار ميثاق للمرافق العمومية	الوظيفة العمومية	أمينة العمراني الإدريسي	السعدية زكي
.37	الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	الوظيفة العمومية	عبد الله أوباري	سليمان العمراني
.38	الأخطار التي تواجه مغاربة الثغرين المحتلين سبتة ومليلية	الأوقاف	سعاد الشيخي	م.رشيد سليماني
.39	الاستعدادات لاستقبال شهر رمضان	الأوقاف	محمد سالم البيهي	محمد أوريش

جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 31ماي2016			
.40	مصادقة مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة على اتفاقية تهدف لتحويل الخط الجوي الدار البيضاء تطوان الحسيمة إلى خط الدار البيضاء طنجة الحسيمة	النقل	أحمد بوخبزة	محمد إدعمار
.41	الطرق القروية بإقليم سطات	التجهيز والنقل	حسن الحارس	حسن الحارس
.42	استغلال الملك العام المائي	الماء	عمر فاسي فهري	أحمد صدقي
.43	المردودية الضئيلة لآلية إرجاع جزء من مبلغ الدعم من لدن المصنعين مستعملي السكر	الشؤون العامة والحكامة	عبد الله بنحمو	بلعيد أعلولال

.44	عدم تناسب أسعار المحروقات في السوق الدولية مع الأسعار الداخلية	الشؤون العامة والحكامة	عيسى مكيكي	عبد الكريم النماوي
.45	النهوض بالسياحة الداخلية	السياحة	رضوان الزيدي	جمال مسعودي
.46	تقييم التدبير المفوض للخدمات المرتبطة بالنفايات الصلبة	البيئة	محمد لشكر	خليفة الصيري
.47	حصيلة مواجهة التلوث ببلادنا	البيئة	ادريس الثمري	عمر فاسي فهري

جلسة الأسئلة الشفوية ليوم07 يونيو 2016				
.48	مشاكل المستوصفات بالعالم القروي	الصحة	إلهام والي	محمد حيلية
.49	مدارس المهندسين	التعليم العالي	أحمد بوخبزة	رشيد القبيل
.50	الاستعدادات الجارية للمشاركة في الألعاب الأولمبية القادمة	الشباب والرياضة	عبد الحق الناجحي	عبد اللطيف الناصري
.51	بشأن ما تحقق من البرنامج الوطني لمحو الأمية	التربية الوطنية	السعدية بن العيساوية	محمد العثماني
.52	افتقار تصاميم التهيئة إلى إنصاف في توزيع المرافق الاجتماعية والإدارية	التعمير	عبد الله صغيري	محمد نجيب عمور
.53	الإجهاز على حقوق المستأجرين	التشغيل	أحمد جدار	محمد بوشنيف

.54	خروقات الهيكلة وإعادة الهيكلة في مشاريع العمران	السكنى	رشيد عبد اللطيف	محمد الدياز
.55	حماية الموروث الثقافي والحضاري	الثقافة	ياسين أحجام	عبد الله أوباري

جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 21 يونيو 2016				
.56	الخدمات المقدمة لجمعيات المجتمع المدني التي يسيرها مغاربة بالمهجر	شؤون الهجرة	يوسف غربي	سعادة بوسيف
.57	استفادة شباب وأطفال الجالية من العطلة الصيفية في أرض الوطن	شؤون الهجرة	بلعيد أعلولال	سعاد شيخي
.58	إدماج الكفاءات المغربية بالخارج في الأوراش الاقتصادية والتنموية بالمغرب	شؤون الهجرة	السعدية علمي بيناني	محمد أوريش
.59	تحديث التجهيزات بالإدارات العمومية	الوظيفة العمومية	الحسن بومشيطة	أمينة العمراني الإدريسي
.60	حرمان ذوي حقوق المرأة الموظفة من المعاش بعد وفاتها	الوظيفة العمومية	السعدية بن العيساوية	أمينة ماء العينين
.61	ضعف تواصل وتعامل الإدارة	الوظيفة العمومية	محمد خيري	عمر بنيطو

62.	إحداث محاكم جديدة وتحديث بنايات المحاكم وتجديدها وصيانتها	العدل	عبد اللطيف بنيعقوب	عبد الصمد الإدريسي
63.	مدى تجاوب النيابة العامة مع توجياه الوزارة التي تمنع ممارسة التعذيب وتدعو إلى التجاوب السريع مع مزاعم التعرض له	العدل	السعدية زكي	محمد أمكراز

جلسة الأسئلة الشفوية ليوم28 يونيو 2016				
64.	جهود تحصين مستحقات خزينة الدولة بخصوص ديون سامير	المالية	عزوها العراك	عبد اللطيف بروحو
65.	ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى القروض البنكية	المالية	حكيمة فصلي	محمد الزويتن
66.	تفادي استفادة الشركات والوحدات الصناعية والإنتاجية من دعم صندوق المقاصة من خلال استهلاك غاز البوطان المدعم	الشؤون العامة والحكامة	عبد المجيد أيت لعديلة	رمضان بوعشرة
67.	مستقبل السياحة البيئية بالمغرب	السياحة	عيسى مكيكي	جمال المسعودي
68.	انتشار التمور الإسرائيلية في الأسواق المغربية مع بداية شهر رمضان المبارك	التجارة الخارجية	اعتماد الزهيدي	عبد الله أوباري

.69	تعزيز موقع المغرب الاقتصادي	التجارة الخارجية	عبد الحليم علاوي	عبد السلام بلاجي
.70	غياب ممرات لذوي الحاجات الخاصة بمحطة القطارات	النقل	محمد أوريش	موح الرجدالي
.71	ترقيم الدرجات النارية	النقل	أحمد صدقي	عمر فاسي فهري

دورة أبريل2016			
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 05 يوليوز 2016			
.72	البرنامج الحكومي لتأهيل حاملي الإجازة	التعليم العالي	رشيد القبيل	أحمد بوخبزة

جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 12 يوليوز 2016				
.73	مطابقة عملية استيراد النفايات المطاطية والبلاستيكية من إيطاليا للقوانين الجاري بها العمل	البيئة	ادريس الثمري	عبد الله بووانو
.74	غياب الأمن داخل محاكم المملكة	العدل	عبد الله أكفاس	رقية الرميد
.75	الاستعداد لعملية استقبال المغاربة المقيمين بالخارج لتسريع البت في قضاياهم	العدل	نزهة الوفي	السعدية زكي
.76	تأطير الموارد البشرية العاملة بالجمعيات	العلاقات مع البرلمان	سعاد بولعيش	سعادة بوسيف
.77	الإدماج المهني لبعض الكفاءات المتخصصة في بعض الصناعات	شؤون الهجرة	نزهة الوفي	م.رشيد سليماني
.78	واقع الطفل المغربي في بلاد المهجر	شؤون الهجرة	نور الدين البركاني	السعدية علمي بيناني
.79	التواصل بالإدارات العمومية	الوظيفة العمومية	عبد اللطيف رشيد	محمد خيري

جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 19 يوليوز 2016			
.80 برامج الطرق السيارة	التجهيز والنقل	محمد لشكر	عمر فاسي فهري
.81 حصيلة الحكومة في مجال برامج الطرق القروية	التجهيز والنقل	عبد الله موسى	أحمد صدقي
.82 تعميم مراكز استخلاص فواتير الكهرباء	الطاقة والمعادن	محمد إيتونة	خليفة الصيري
.83 برنامج تزويد 5000 ضيعة بمضخات تعمل بالطاقة الشمسية	الطاقة والمعادن	بلعيد أعلولال	أحمد المتصدق
.84 برامج المكتب الشريف للفوسفاط لتشغيل الشباب	الطاقة والمعادن	ربيعة طنينشي	ادريس الثمري
.85 مراجعة تعرفة النقل	النقل	حسن لغشيم	محمد العرقي
.86 تدني خدمات القطارات	النقل	عبد الله أوباري	حسن الحارس
.87 حصيلة المكتب الوطني المغربي للسياحة	السياحة	عبد الله أكفاس	عبد الحليم علاوي

جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 26 يوليوز 2016			
.88 انطلاق الحملة الوطنية لمكافحة التسممات	الصحة	محمد بوشنيف	إلهام والي
.89 تحسين ظروف مراكز العلاج النفسي	الصحة	عبد الحق الناجي	أحمد جدار
.90 حصيلة تسريع وتيرة مشاريع مدن بدون صفيح	السكنى	رشيد عبد اللطيف	عزيز كرماط
.91 فتح ملحقات إعداديات بالعالم القروي	التربية الوطنية	السعدية بلعيساوية	سعاد بولعيش الحجراوي

.92	إجراءات دعم النقل المدرسي بالعالم القروي	التربية الوطنية	مينة الزنيبر	أحمد بوخبزة
.93	وضعية عمال شركات المناولة والتشغيل المؤقت	التشغيل	محمد بوشنيف	يونس مفتاح
.94	النهوض بخدمات الوساطة الأسرية	التضامن والمرأة	عبد الوهاب راجي	حسن لغشيم
.95	جهود الوزارة للحد من معاناة عائلات الطلبة الراغبين في متابعة دراستهم بالخارج	التعليم العالي	بلعيد أعلولال	عبد الله أوباري
جلسة الأسئلة الشفوية ليوم 2 غشت 2016				
.96	تسهيل الوصول إلى المعلومة الموجودة في حوزة الإدارة	الوظيفة العمومية	ربيعة طنينشي	آمنة ماء العينين
.97	ميثاق الجودة في الإدارات العمومية	الوظيفة العمومية	محمد خيري	عبد الصمد الادريسي
.98	مصير التعديل الشامل للنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية	الوظيفة العمومية	عبد الحليم علاوي	سليمان العمراني
.99	توالي الحرائق في بعض الغابات وبعض المنشآت	العلاقات مع البرلمان	محمد العراقي	نور الدين البركاني
.100	ميثاق الديمقراطية التشاركية	العلاقات مع البرلمان	السعدية زاكي	عبد اللطيف بن يعقوب
.101	معايير توزيع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات على مختلف جهات المملكة	العلاقات مع البرلمان	أحمد صدقي	عمر فاسي فهري
.102	حماية ممتلكات الجالية بالخارج	شؤون الهجرة	حمزة الكنتاوي	الحسن بومشيطة
.103	ارتفاع حملات العنصرية اتجاه المغاربة المقيمين بالخارج بعد الأحداث الإجرامية التي شهدتها بعض الدول الأوروبية	شؤون الهجرة	حمزة الكنتاوي	نزهة الوافي

الأسئلة الشفوية المطروحة حسب الشعب وحسب القطاعات

شعبة القطاعات الاجتماعية	
الوزارة	عدد الأسئلة
التشغيل	6
التضامن والمرأة	2
الشباب والرياضة	3
الصحة	24
المجموع	35

شعبة القطاعات الإنتاجية	
الوزارة	عدد الأسئلة
التجارة الخارجية	2
السياحة	5
الصناعة التقليدية	0
الصناعة والتجارة	10
الفلاحة	8
المقاولات الصغرى	0
المجموع	25

شعبة البنيات الأساسية	
الوزارة	عدد الأسئلة
التجهيز والنقل واللوجستيك	8
الطاقة والمعادن	8
البيئة	9
الماء	7
النقل	6
المجموع	38

شعبة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	
الوزارة	عدد الأسئلة
الأمانة العامة للحكومة	0
العدل والحريات	3
العلاقات مع البرلمان	3
الوظيفة العمومية	2
المجموع	8

شعبة التعليم والثقافة والاتصال	
الوزارة	عدد الأسئلة
الاتصال	5
التربية الوطنية	20
التعليم العالي	13
الثقافة	2
المجموع	40

شعبة الخارجية	
الوزارة	عدد الأسئلة
الأوقاف	3
الجالية المغربية	9
الخارجية	4
المجموع	16

شعبة المالية والتنمية الاقتصادية	
الوزارة	عدد الأسئلة
الاقتصاد والمالية	8
الشؤون العامة والحكامة	3
المجموع	11
رئاسة الحكومة	2

شعبة الداخلية	
الوزارة	عدد الأسئلة
التعمير	5
الداخلية	33
السكنى	1
المجموع	39

توزيع الأسئلة الشفوية المطروحة حسب القطاعات

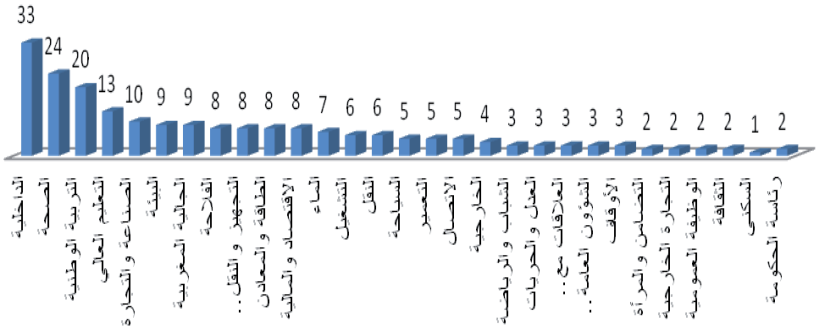

توزيع الأسئلة الشفوية المطروحة حسب الشعب

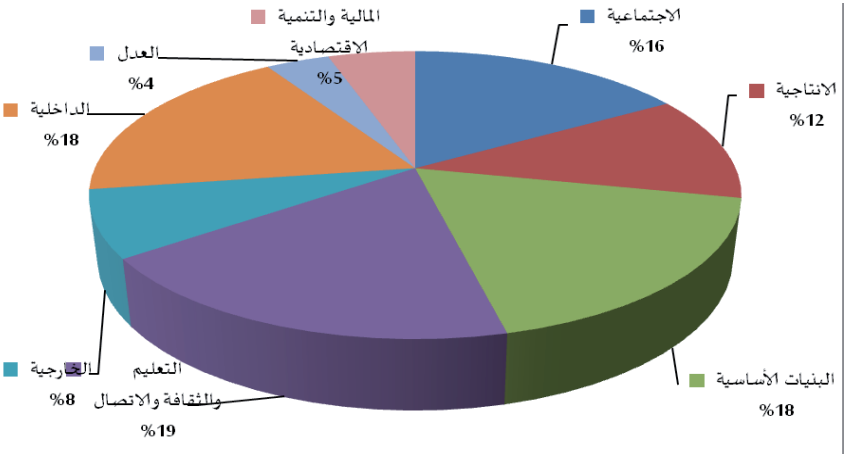

وكخلاصة عامة، لم ينل الزمن الإنتخابي ولا نهاية الولاية التشريعية من هزيمة نواب الفريق حيث استمروا على نفس النهج من حيث القيام بمهامهم الرقابية وقدموا عدد كبير من الأسئلة الشفوية شملت مختلف القطاعات الوزارية وتناولت العديد من القضايا والإشكالات ذات الطبع الوطني، وهو ما شكل إضافة نوعية للمؤسسة التشريعية حيث تميزت بالنوعية والجدية والعمق والنجاعة في الاختياربدل التركيزعلى مجموعة من القضايا الجزئية والهامشية التي يلجأ إليها بعض النواب خصوصا مع اقتراب نهاية الولاية التشريعية وقد بلغ عدد الأسئلة المقدمة من طرف فريق العدالة والتنمية ما مجموعه 214 سؤالا شفويا .

التعقيبات الإضافية :

استمر فريق العدالة والتنمية على استعمال هذه الآلية الرقابية الجديدة بغية مزيد من التوضيح بخصوص القضايا المطروحة،حيث تمكن النواب من الرد على بعض المعطيات الواردة في أجوبة السادة الوزراء أو في مداخلات باقي الفرق، ويعمل الفريق على متابعة السادة النواب واختيار التعقيبات الإضافية بما يتناسب مع المواضيع المطروحة وفق حجم تمكن السادة النواب من المعطيات الكافية المتعلقة بالموضوع.

الموضوع	الوزارة	المعقب
دورة أبريل		
جلسة12 أبريل 2016		
صندوق التنمية القروية الحصيلة والآفاق	الفلاحة	عبد الكريم النماوي
تعميم تزويد الأحياء الهامشية بالمدن والدواوير بالعالم القروي بالماء الشروب	الماء	إلهام والي
الخصاص الذي تعرفه بعض الأقاليم في السدود التلية الصغيرة والمتوسطة	الماء	عبد القادرياحي
جلسة19 أبريل 2016		
علاج مدمني المخدرات	الصحة	عبد الله بووانو
النهوض بوضعية القطاع الصحي بإقليم الحسيمة	الصحة	أحمد صدقي
بناء المستشفيات الإقليمية	الصحة	سعاد بولعيش الحجراوي
الخدمات المتعلقة بعلاج تصفية الكلي بإقليم سيدي قاسم	الصحة	محمد لشكر
جلسة 03 ماي 2016		
ظاهرة تثبيت الجائلين في الشوارع العمومية	الداخلية	محمد أدراق
تعثر برامج تأهيل المدن	الداخلية	عبد الله بووانو
دعم الجماعات الترابية الفقيرة	الداخلية	جمال مسعودي

الممارسات المنافية للمفهوم الجديد للسلطة	الداخلية	عبد الله بووانو
مساطر منح وصرف الدعم الموجه لجمعيات المجتمع المدني	العلاقات مع البرلمان	سعاد شيخي
جلسة 10 ماي 2016		
الإعلان العمومي عن عمليات توزيع الدقيق المدعم	الشؤون العامة والحكامة	بلعيد أعلولال
وفرة المواد الاستهلاكية في شهر رمضان	الشؤون العامة والحكامة	عبد الله بووانو
حماية المستهلك في ظل ارتفاع الأسعار	الشؤون العامة والحكامة	محمد أوريش
جلسة 17 ماي 2016		
واقع وآفاق المنظومة الصحية ببعض مدن وأقاليم المملكة	الصحة	عبد اللطيف بن يعقوب
إشكالية التفاوت في جودة التعليم	التربية الوطنية	ادريس الثمري
جلسة 24 ماي 2016		
وضعية حقوق الإنسان ببلادنا	العدل	السعدية بيناني علمي
تأهيل قطاع التعليم العتيق	الأوقاف	خديجة أبلاضي
وضعية المساجد	الأوقاف	عبد المجيد جوبيج
حماية النساء المغربيات المهاجرات	شؤون الهجرة	نزهة الوفي
جلسة 31 ماي 2016		
المعيقات التي تعتري عمل مراكز تسجيل السيارات	النقل	محمد العثماني
حاجة المواطن إلى الماء الصالح للشرب	الماء	عبد الحليم علاوي
تلوث مياه الشرب	الماء	السعدية بن العيساوية
نظام المقايسة	الشؤون العامة والحكامة	عبد الله بووانو

جلسة 07 يونيو 2016		
الوضع المزري للقطاع الصحي ببعض الأقاليم من المملكة	الصحة	أحمد صدقي
إقصاء أبناء تارودانت من التسجيل بكلية الطب والصيدلة بأكادير	التعليم العالي	عبد الحليم علاوي
افتقار تصاميم التهيئة إلى إنصاف في توزيع المرافق الاجتماعية والإدارية	التعمير	السعدية علمي بيناني
تباطؤ عملية إعادة هيكلة الأحياء الهامشية للمدن	السكنى	رشيد عبد اللطيف
جلسة 21 يونيو 2016		
المآسي الصادمة للمغاربة الغرقى والمفقودين بسواحل البحر الأبيض المتوسط	شؤون الهجرة	م.رشيد سليماني
وضعية المتصرفين	الوظيفة العمومية	أحمد أدراق
المعايير التي تعتمدها الحكومة للنهوض بتنمية الأقاليم الفقيرة	العلاقات مع البرلمان	عبد الصمد الإدريسي
جلسة 28 يونيو 2016		
أبناك إسلامية	المالية	عبد السلام بلاجي
ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى القروض البنكية	المالية	عبد الله بووانو
تراجع نسبة النمو وانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية	المالية	حكيمة فصلي
جلسة 12 يوليوز 2016		
الباخرة الإيطالية التي لفظت النفايات ببلادنا	البيئة	عبد الله بووانو
مبررات وتداعيات استيراد المغرب للنفايات من أوروبا	البيئة	ادريس الثمري

وفاة الشاب ابراهيم صيكا بمستشفى الحسن الثاني بأكادير	العدل	السعدية علمي بيناني
إضفاء طابع الجهوية على مباريات التوظيف	الوظيفة العمومية	محمد العرقي
اختلالات الإدارة المغربية	الوظيفة العمومية	محمد العثماني
جلسة 19 يوليوز 2016		
حصيلة عمل الحكومة لمعالجة آثار الفيضانات بالمناطق الجنوبية	التجهيز والنقل	عبد الله بووانو
فك العزلة عن ساكنة العالم القروي	التجهيز والنقل	حسن لغشيم
تقوية العرض الكهربائي	الطاقة والمعادن	عبد القادرياحي
جلسة 26 يوليوز 2016		
تأهيل المستشفيات	الصحة	سعيد خيرون
الارتقاء بنوعية الخدمات الصحية والاستشفائية	الصحة	عبد الله بنحمو
مراقبة مشاريع السكن الاجتماعي والاقتصادي المستفيدة من الدعم العمومي	السكنى	عبد الكريم النماوي
فتح ملحقات إعداديات بالعالم القروي	التربية الوطنية	عبد الصمد حيكر
إجراءات دعم النقل المدرسي بالعالم القروي	التربية الوطنية	إلهام والي
جلسة 2 غشت 2016		
التدابير المتخذة لإعادة الثقة للمواطن في علاقته بالإدارة	الوظيفة العمومية	الحسين الحنصالي
مكافحة الفساد	الوظيفة العمومية	عبد الكريم النماوي

الأسئلة الشفوية المجاب عنها حسب الشعب

شعبة القطاعات الاجتماعية	
الوزارة	عدد الأسئلة
التشغيل	3
التضامن والمرأة	2
الشباب والرياضة	2
الصحة	7
المجموع	14

شعبة القطاعات الإنتاجية	
الوزارة	عدد الأسئلة
التجارة الخارجية	5
السياحة	4
الصناعة التقليدية	2
الفلاحة	2
المقاولات الصغرى	0
المجموع	13

شعبة البنيات الأساسية	
الوزارة	عدد الأسئلة
التجهيز والنقل واللوجستيك	3
الطاقة والمعادن	3
البيئة	3
الماء	2
النقل	5
المجموع	16

شعبة العدل والتشريع وحقوق الإنسان	
الوزارة	عدد الأسئلة
العدل والحريات	9
العلاقات مع البرلمان	6
الوظيفة العمومية	11
المجموع	26

شعبة التعليم والثقافة والاتصال	
الوزارة	عدد الأسئلة
الاتصال	1
التربية الوطنية	6
التعليم العالي	4
الثقافة	1
المجموع	12

شعبة الخارجية	
الوزارة	عدد الأسئلة
الأوقاف	2
الجالية المغربية	8
المجموع	10

شعبة المالية والتنمية الاقتصادية	
الوزارة	عدد الأسئلة
الاقتصاد والمالية	2
الشؤون العامة والحكامة	7
المجموع	9
رئاسة الحكومة	3

شعبة الداخلية	
الوزارة	عدد الأسئلة
التعمير	1
الداخلية	3
السكنى	6
المجموع	10

مجموع الأسئلة : 113

تفاعلت الحكومة مع أسئلة الفريق من خلال الإجابة على ما مجموعه 113 سؤالا شفويا 03 منها في إطار الأسئلة الشهرية الموجهة لرئاسة الحكومة ، وهو ما يدل على أهمية هذه الأسئلة وانسجامها مع التوجهات الكبرى الرامية إلى تحقيق إصلاح إقتصادي وإجتماعي ببلادنا ودورها في التنبيه والتوجيه إلى مجموعة من الإختلالات والنقائص على مستوى التدبير الحكومي وهو ما ساهم في تحقيق نوع من التكامل في الأدوار ما بين الفريق البرلماني والحكومة على مستوى التوجهات الإستراتيجية.

توزيع الأسئلة الشفوية المجاب عنها حسب القطاعات

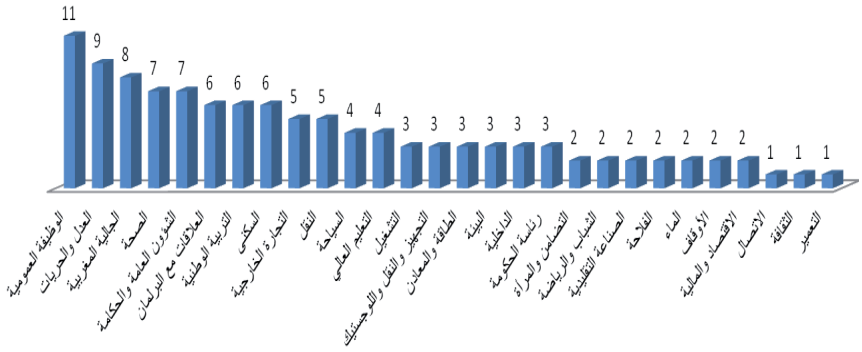

توزيع الأسئلة الشفوية المجاب عنها حسب الشعب

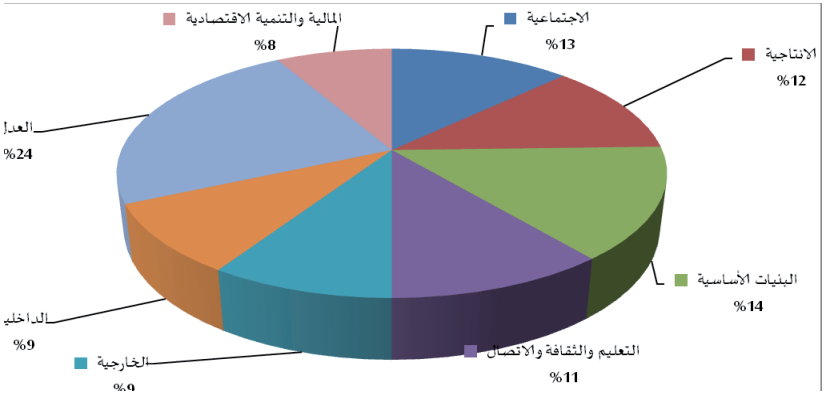

الأسئلة الكتابية للدورة الربيعية

بخصوص الأسئلة الكتابية التي أحالها الفريق على مجلس النواب ،فقد بلغت 930 سؤالا كتابيا تناولت أغلب القضايا التي يطرحها المواطنين على نواب الفريق سواء خلال قافلة المصباح، او في إطار العمل البرلماني الذي يقوم به النواب من خلال التواصل المباشر مع المواطنين واستقبالهم بمكاتب التواصل المفتوحة على مستوى الدوائر المحلية وهو ما أعطى زخما كبيرا لهذه الآلية كونها تنطلق من الواقع المعيش للمواطنين، وقد غطت اغلب القطاعات الوزارية وشملت معظم القضايا على مستوى المحلي كما حاولت ملامسة هموم المواطن البسيط في المدن والقرى في انسجام تام مع سياسة القرب التي ينهجها الفريق البرلماني، ونلخص القطاعات المعنية بها في الجدول الآتي :

الأسئلة الكتابية المطروحة حسب القطاعات وحسب الشعب							
شعبة التعليم والثقافة والاتصال		شعبة البنيات الأساسية		شعبة الخارجية		شعبة القطاعات الإنتاجية	
القطاع	الأسئلة	القطاع	الأسئلة	القطاع	الأسئلة	القطاع	الأسئلة
التربية الوطنية	62	التجهيز والنقل	104	الخارجية	4	الصناعة التقليدية	15
التعليم العالي	36	الطاقة والمعادن	30	الهجرة	4	السياحة	16
الثقافة	19	الماء	26	الدفاع الوطني	2	الفلاحة	57
الاتصال	11	البيئة	15	الأوقاف	24	الصناعة والتجارة	29
المجموع	128	المجموع	175	المجموع	34	المجموع	117
شعبة القطاعات الاجتماعية		شعبة العدل		شعبة الداخلية		شعبة المالية	
القطاع	الأسئلة	القطاع	الأسئلة	القطاع	الأسئلة	القطاع	الأسئلة
الصحة	50	العدل	13	الداخلية	170	الاقتصاد والمالية	95
التشغيل	27	الوظيفة العمومية	2	التعمير	20	الشؤون العامة والحكامة	5
التضامن	31	العلاقات مع البرلمان	4	السكنى	23	المجموع	100
الشباب والرياضة	18	المجموع	19	المجموع	213		
المجموع	126			المجموع الكلي		930	
		رئاسة الحكومة	18				

بيان توزيع الأسئلة حسب الشعب

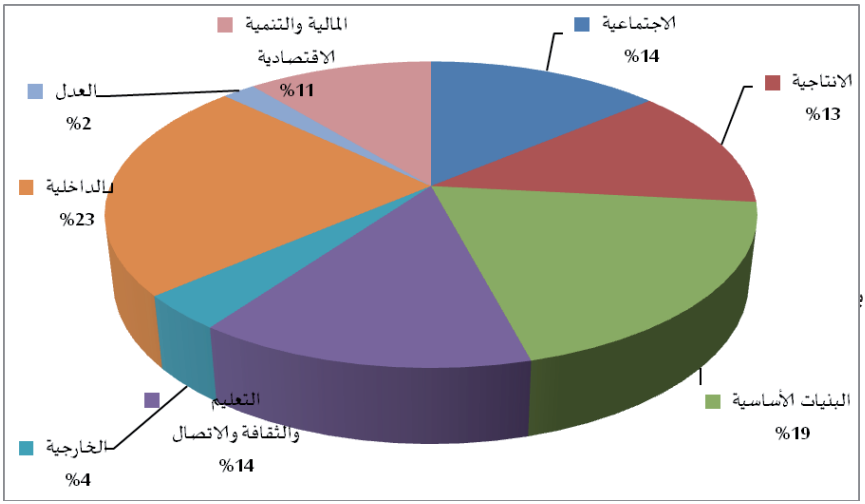

توزيع الأسئلة الكتابية المطروحة حسب القطاعات

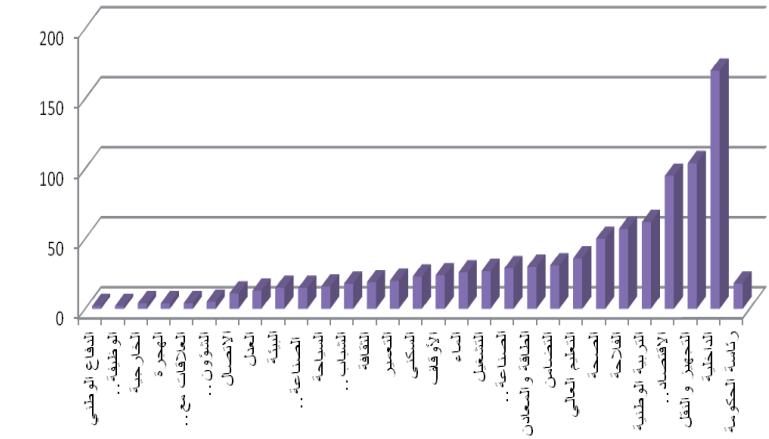

توزيع الأسئلة الكتابية المجاب عنها حسب القطاعات

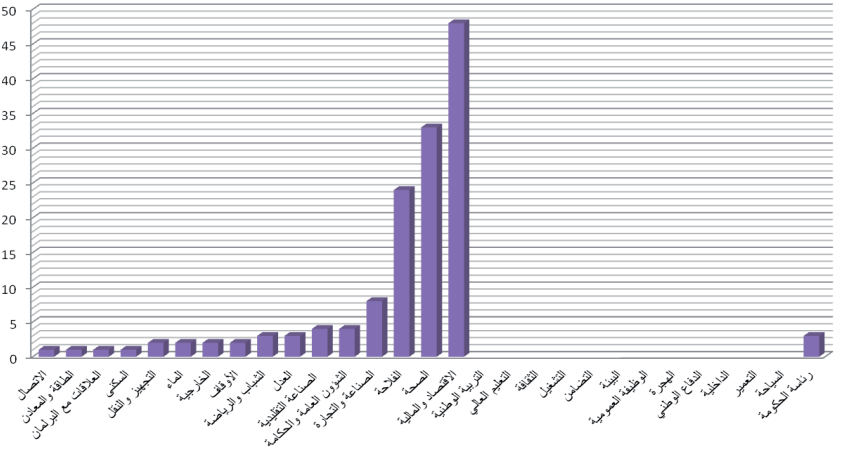

المحور الرابع

الأداء التواصلي والإعلامي للفريق

التواصل الداخلي والخارجي

إيمانا بالدور المنوط بممثلي الأمة يحرص فريق العدالة والتنمية على ايلاء آلية التواصل المؤسساتي الأهمية الكبرى من خلال توطيد علاقته بمختلف الفرقاء السياسيين والانفتاح على مختلف الهيئات والشخصيات الفكرية والسياسية والاقتصادية، وكذا التجاوب مع قضايا المواطنين وانشغالاتهم.

- التواصل الداخلي بمجلس النواب والمؤسسات الرسمية وغيرها

مواكبة لأشغال المجلس بمختلف مصالحه، وتفاعلا مع ما يرد على الفريق من مراسلات من مختلف الجهات، يحرص الفريق في إطار تدبيره اليومي الداخلي على التجاوب مع وارداته وكذا متابعة مستجدات الساحة السياسية والوطنية لاثارة الانتباه لمجموعة من القضايات ذات الأهمية.

ونظرا للأهمية البالغة التي يوليها الفريق للقضية الوطنية، وتطبيقا لمقتضيات المادة 2 من النظام الداخلي لمجلس النواب، دعا الفريق بدوره لجمع البرلمان في دورة استثنائية خصص جدول أعمالها أساسا لمناقشة تطورات القضية الوطنية عقدت يوم السبت 12مارس2016.

وحرصا من الفريق على ترسيخ مبدأ الشفافية والحكامة فقد كان سباقا كعادته لاحالته اثبات النفقات المتعلقة بالموارد التي استفاد منها من ميزانية المجلس برسم سنة 2015 على رئاسة المجلس.

كما سجلت إحصائيات الواردات والصادرات للفريق للسنة التشريعية الخامسة ما يلي:

	العدد
الواردات	777
الصادرات	241

إحصائيات مفصلة بخصوص واردات الفريق
السنة التشريعية الخامسة 2016/2015

المرسل	عدد المراسلات
رئاسة المجلس	136
الكتابة العامة للمجلس	02
مراسلات داخلية لمجلس النواب	65
الحكومة	44
الهيئات المدنية والمهنية	198
الهيئات الرسمية	77
أعضاء الفريق	75
فرق نيابية	17
مختلفات	118
موظفو الفريق	05
الهيئات الموازية للحزب	40
المجموع	777

رسم بياني موضح لواردات الفريق

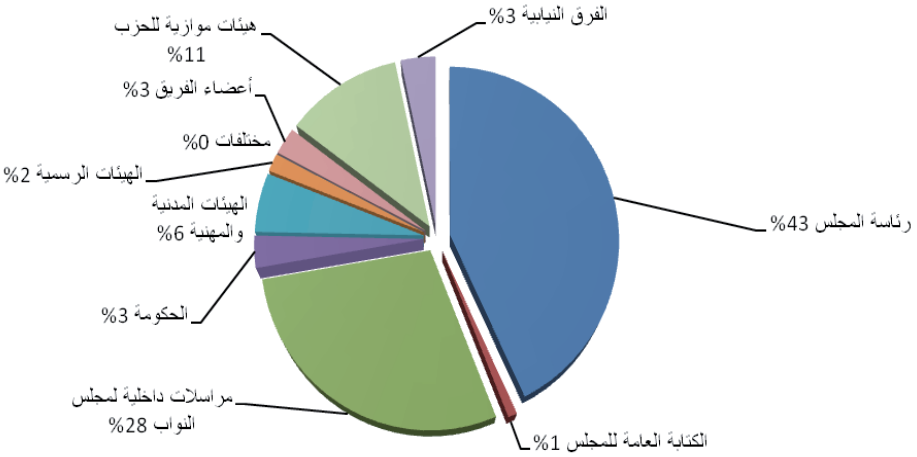

إحصائيات مفصلة بخصوص صادرات الفريق
السنة التشريعية الخامسة 2016/2015

المرسل إليه	عدد المراسلات
رئاسة المجلس	101
الكتابة العامة للمجلس	02
مراسلات داخلية لمجلس النواب	67
الحكومة	07
الهيئات المدنية والمهنية	13
الهيئات الرسمية	04
مختلفات	00
أعضاء الفريق	06
هيئات موازية للحزب	27
الفرق النيابية	08
موظفو الفريق	06
المجموع	**241**

رسم بياني موضح لصادرات الفريق

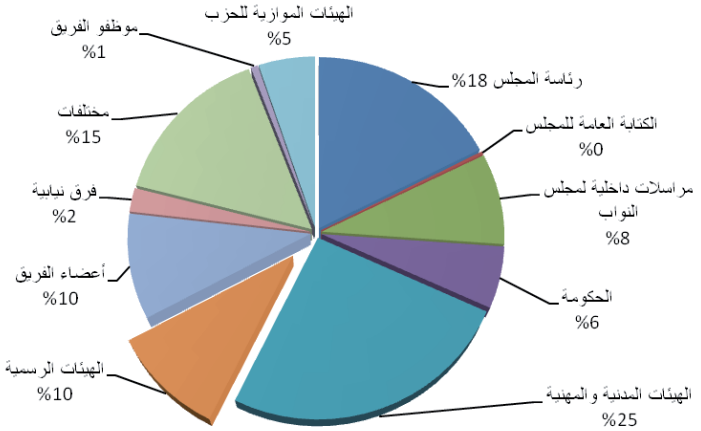

- التواصل مع الحكومة والشخصيات الدعوية والفكرية

حرص الفريق على برمجة مجموعة من الاستقبالات بلقاءاته الأسبوعية، كان على رأسها استضافة الأخ الأمين العام ورئيس الحكومة في إطار اللقاء التواصلي السنوي بمقر الحزب، كما حرص على تخليد الذكرى السنوية لوفاة الأخ عبد الله بها رحمه الله باجتماع الفريق ليوم 08 دجنبر2015، وسيرا على سنته السنوية التواصلية مع حركة التوحيد والإصلاح نظم الفريق لقاء مع المكتب التنفيذي للحركة حضره بعض أعضاء مكتب الفريق وثاني بحضور أعضاء الفريق بغرفتي البرلمان. وتعميقا للنقاش بشأن بعض المواضيع ذات الراهنية، استضاف الفريق بلقاءاته الأسبوعية بعض أعضاء الحكومة والمسؤولين الحكوميين بمجموعة من القطاعات.

ويحصر الجدول أسفله ضيوف الفريق التي تم استقبالهم بلقاءاته الأسبوعية خلال هذه السنة :

التاريخ	ضيف الفريق
دورة أكتوبر2015	
2015/10/13	لقاء تواصلي لفريقي العدالة والتنمية بمجلسي النواب والمستشارين بمقر الحزب لبحث سبل التنسيق الدائم والتكامل بين الفريقين والدعوة إلى مراجعة اتفاقية الشراكة مع منتدى الأطر
2015/10/20	لقاء تواصلي مع الأخ الأمين العام رئيس الحكومة عبد الإله بنكران
2015/10/27	استضافة الدكتور سعد الدين العثماني لمناقشة حيثيات تشنج العلاقات السويدية المغربية
2015/11/23	السيد عبد العزيز عماري الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني
2016/12/08	الذكرى السنوية للمرحوم عبد الله بها
2015/12/29	السيد عبد القادر اعمارة وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة مناقشة مستجدات القطاع
2016/01/05	السيد عبد السلام الصديقي وزير التشغيل، السيد أنس الدكالي مدير الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات "ANAPEC"، أعضاء عن اللجنة المكلف بملف التشغيل لدى رئيس الحكومة لمناقشة الاستراتيجي الوطنية للتشغيل
2016/02/02	الأستاذ عبد الرحيم اليوسفي وممثلي موقع نوابكم لتقديم عرض حول توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمل نواب الأمة والاحتياطات الواجب اتخاذها لذلك
2016/02/09	اللقاء السنوي مع حركة التوحيد والإصلاح

دورة أبريل 2016	
الدكتور خليل الحداوي لمناقشة القضية الوطنية	2016/04/26
وفد عن كتلة حركة النهضة بمجلس نواب الشعب التونسي (الاطلاع على تجربة الفريق النيابي)	2016/05/10
السيد مصطفى الخلفي وزير الاتصال	2016/05/24
وفد هيئة إعمار غزة	
الأستاذ عبد الغني لخضر لمناقشة الحصيلة الاقتصادية وكذا بعد المحاور المتعلقة بالبرنامج الانتخابي للحزب	2016/06/28

تقديم

واصلت مصلحة الإعلام والتواصل والدبلوماسية البرلمانية بمديرية فريق العدالة والتنمية بشكل مطرد مجهوداتها اليومية من أجل العمل على تنزيل السياسة التواصلية والتسويقية للفريق بمنهجية حديثة تتخذ من مبادئ علم التواصل والتسويق ركن الزاوية، وذلك بتوفير المعلومات والمعطيات المطلوبة في وقت وجيز وبدقة وجودة عالية. بالإضافة الى تقوية التفاعلية سواء مع السيدات والسادة النواب بتوفير مجموعة من الملفات لإسنادهم في مهامهم الدبلوماسية والاستطلاعية بهدف المساهمة في تصحيح الصورة النمطية المتداولة لدى شريحة واسعة من المواطنين حول النواب البرلمانيين وحول البرلمان بصفة عامة.

بالإضافة إلى التفاعل مع الصحفيين والأكاديميين طالبي المعلومات أو المعطيات حول الفريق وأعضائه وأنشطته، فالاستثمار القوي في تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة بشكل متميز عن باقي فرق البرلمان، نابع أساسا من وعي مكتب الفريق وإدارته بالمميزات القوية التي توفرها هذه التكنولوجيات ذات الأهمية الكبيرة والحاسمة في إيصال المعلومة إلى المتلقي بصفة عامة وكذا التفاعل مع قضايا المواطنين لتبليغها الى الجهات المعنية.

وهكذا، وطبقا لمقتضيات دفتر تحملات المصلحة الذي صادق عليه مكتب الفريق، عرف التواصل الخارجي للفريق، خلال الدورة الربيعية للسنة التشريعية الخامسة (2015-2016) من الولاية التشريعية التاسعة (2011-2016)، تطورا مهما من خلال تجويد وتطوير خدمات المصلحة وتحقيق تراكمات إضافية على مستوى على المستوى الاداري والفكري فارتفع حجم ونوع المنتوجات، مما مكن من تحسين شروط وظروف إسناد عمل السيدات والسادة النواب، وفق الوسائل العلمية المعمول بها في التواصل السياسي والتواصل المؤسساتي.

وتمكنت المصلحة من تحقيق جملة من الأهداف من خلال تظافر جهود جميع أطر المصلحة و أطر المديرية، حيث عملت بشكل حثيث للتعريف بمبادرات الفريق الرقابية والتشريعية والدبلوماسية والتواصلية، سواء كنشاط منفرد للفريق أو بمعية فرق الأغلبية، وذلك بتغطية مختلف الأنشطة وتوثيقها بالصورة وبالصوت، وكذا تسويق مواقف الفريق والمستجدات المتعلقة بالعمل النيابي والسياسي.

كما تم توفير عدد مهم من الملفات المتضمنة للمعطيات العلمية الضرورية لإسناد النواب في مهامهم الدبلوماسية والاستطلاعية بهدف تمكين النائب من المعلومة الدقيقة للإحاطة بحيثيات القضايا المطرحة؛ ولاتخاذ القرار المناسب حول المهمة المطلوبة.

التواصل السمعي البصري

عملت المصلحة على مواكبة مشاركات نائبات ونواب الفريق عبر وسائل الإعلام السمعية البصرية (القنوات التلفزية والمحطات الإذاعية..) من خلال إعداد مواد صحفية يتم إدرجها بالموقع الالكتروني للفريق ويتم بعثها عبر نشرة الموقع الى آلاف المتتبعين والمهتمين، حيث تميزت هذه المشاركات الإعلامية، كما هو معهود، بالكثافة والقوة عبر مختلف المنابر التلفزية والإذاعية الوطنية والدولية، مما كرس ورسخ الصورة الايجابية التي يحظى بها الفريق والمتّسمة بالجدية والمصداقية على مستوى الخطاب والمواقف السياسية من الأحداث المحلية والجهوية والوطنية والدولية، وكذا طرق الاشتغال داخل وخارج المؤسسة البرلمانية.

وبالاضافة إلى ذلك قامت القنوات التلفزية والمحطات الإذاعية بتوفير التغطية الاعلامية الضرورية بصفة مكثفة لأنشطة ولقاءات الفريق سواء المنظمة بشكل فردي أو بمعية فرق الأغلبية، (الايام الدراسية، لقاءات الاغلبية،...).

كما عملت المصلحة على التغطية بالصوت والصورة لجميع أنشطة الفريق كالاجتماعات الأسبوعية واجتماعات مكتب الفريق والأيام الدراسية المنظمة سواء من طرف الفريق أو بمعية فرق الأغلبية، واستقبالات الفريق للهيئات الدبلوماسية والسياسية والأكاديمية والمدنية، مما أعطى لهذه الأنشطة زخما مهما ومتابعة إعلامية متميزة عبر وسائل الاتصال الحديثة، حيث تم إدراج هذه المواد بصفة منتظمة على موقع الفريق وحساباته على المواقع الاجتماعية.

كما مكن هذا العمل التوثيقي الالكتروني من توفير قاعدة معطيات كبيرة تتكون من ألاف الصور والأشرطة السمعية البصرية الشيء الذي سيقوي الأرشيف السمعي البصري لفريق وللمؤسسة التشريعية. كما سيسهل عمل المصلحة مستقبلا في توفير أساس المواد الإعلامية وإنتاج دعامات تواصلية ذات جودة عالية.

الصحافة المكتوبة الورقية والالكترونية

حظيت أنشطة الفريق ومبادراته البرلمانية وبلاغاته وبياناته، بمتابعة وازنة عبر صفحات الجرائد الورقية والالكترونية، حيث نشرت هذه الجرائد مقالات وتقارير وتحليلات حول الفريق ومواقفه وأسئلته وتعقيبات أعضائه، ومداخلاتهم في الجلسات العامة وكذا في اللجان الدائمة.

وكما قامت المصلحة كذلك بتسويق المبادرات الرقابية للفريق ولأعضائه سواء تعلق الأمر بالأسئلة الشفوية أو الكتابية أو غيرها.

التواصل عبر شبكة الانترنيت

1 - الموقع الالكتروني

عرفت هذه السنة التشريعية الخامسة تطورا مهما على مستوى التواصل الالكتروني للفريق، وتمثل ذلك في إطلاق الفريق لنسخة جديدة لموقعه الالكتروني تتضمن أهم المستجدات المعمول بها في مجال المواقع الالكترونية، وتنتمي إلى جيل جديد من المواقع الالكترونية التي توفر خدمة الإخبار والتفاعل وتمكن من التصفح السهل والبحث السريع.

وبلغت المقالات الصحافية المدرجة في الموقع منذ الانطلاق أزيد من 980 مادة، بزيادة 458 مادة خلال الدورة الربيعية للسنة التشريعية الخامسة إلى جانب مجموعة من مقالات الرأي والمآت من المقاطع السمعية البصرية، علاوة على منشورات الفريق التي بلغت خلال الولاية التشريعية التاسعة 25 كتابا وعشرات النشرات والدعامات التواصلية، والتي أصبحت في متناول النواب والاكاديميين والباحثين والطلبة في صيغتها الالكترونية من خلال تحميلها من الموقع بالإضافة مقترحات القوانين التي تقدم بها الفريق ومعطيات اخرى.

هذا الاستثمار التكنولوجي المهم مكن الفريق من الانخراط في الطفرة الكبيرة في مجال تكنولوجيات الاتصال الحديثة، بجعل المعلومة البرلمانية في متناول أعضاء الفريق، ومنخرطي الحزب والمتعاطفين وعموم المواطنين بطريقة سريعة وناجعة.

2 - الفايسبوك

ووعيا منها بالدور المهم والكبير للشبكة الاجتماعية فايسبوك نظرا لانتشارها الواسع واستعمالها المكثف من شريحة واسعة من المواطنين خاصة الشباب المثقف تابعت المصلحة بانتظام عملية تحيين صفحة الفريق وصفحة رئيسه على هذا موقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك، من خلال إدراج مواعيد أنشطة الفريق، والمنتوجات السمعية البصرية، وروابطها على الموقع لالكتروني الفريق، كما مكنت صفحة الفريق الفايسبوك من التوصل بعدد مهمة من ملفات وقضايا المواطنين، عملت المصلحة على توجيهها لمديرية الفريق قصد القيام بالمتعين. وقد عرفت هذه الصفحة متابعة مقدرة من طرف رواد الفايسبوك، وهو ما عكسه تزايد عدد المسجلين لإعجابهم بالصفحة حيث تجاوز عددهم 12.000 معجب.

وتجاوزت الإدراجات، المئات من المنشورات بين روابط وتصريحات وصور، تفاعل معها مستعملوا الفايسبوك بايجابية ملحوظة، وتناقلها آخرون عبر خدمة المشاركة التي يُتيحها الموقع.

3 - توتير

واصلت المصلحة تحيين حساب الفريق على التويتر من خلال تغريدات محينة وسريعة لفتح جسور التواصل مع مستعملي هذا الموقع التواصلي والذين يتميزون بانتمائهم لفئات مثقفة وفي مجال يطغى عليه الثقافة الانجلوساكسونية، وتجاوزت التغريدات المدرجة حوالي 3000 تغردية منذ ماي 2013 تاريخ افتتاح حساب الفريق على تويتر بمعدل يناهز 1000 تغريدة سنويا.

كما تجاوز عدد منخرطي صفحة الفريق على تويتر ازيد من 4000 منخرط ومتتبع على هذه الشبكة العالمية التي تعرف انخراط كبير للنخبة وخاصة من مواطني الدول الانجلوساكسونية ومن ضمنهم الجالية المغربية المقيمة بهذه المناطق وخاصة بدول الشرق الاوسط.

ويُعد فريق العدالة والتنمية رائدا وسباقا على مستوى الاستعمال المكتف للتويتر كوسيلة تواصلية ناجعة، تسهل عملية التواصل مع الفئات المثقفة التي تفضل ما يتيحه الموقع من خدمات، ويُعد واجهة اساسية في التواصل السياسي الحديث.

4 - يوتوب

يعد يوتوب اضخم بنك من حيث عدد الاشرطة السمعية البصرية في العالم، وهكذا انخرط الفريق في هذا المجال التواصلي منذ سنة 2012، حيث عمل على خلق قناة خاصة به، وقد لعبت هذه القناة على الحساب الاجتماعي يوتوب دورا مهما في تخزين وتسويق الاشرطة السمعية البصرية التي يملكها الفريق سواء التي ينتجها الفريق او التي يعالجها بعد الحصول عليها من ادارة المجلس والمتعلقة اساسا بالجلسات العمومية المخصصة للاسئلة الشفهية والمتعلقة بالجلسة الشهرية لمساءلة رئيس الحكومة والجلسات التشريعية.

وتقدم خاصية التواصل الاجتماعي، عبر الوسائل السمعية البصرية قيمة مضافة عالية يوفرها يوتوب، لذلك ومنذ أن أطلق الفريق قناته على اليوتوب، عملت مصلحة الإعلام والتواصل على حسن توظيفه في تحقيق تواصل فعال، نظرا للدور الفعال للتواصل السياسي عبر الوسائل السمعية البصرية، وذلك من خلال إنتاج مقاطع فيديو تضمنت مواقف أعضاء الفريق ووثقت لمداخلاتهم سواء في الجلسات العامة أو في اجتماعات الفريق أو في الايام الدراسية التي نظمها الفريق بتنسيق مع فرق الأغلبية.

وعرفت قناة الفريق على اليوتوب متابعة وازنة حيث بلغ عدد المشاهدات حوالي 56 الف بشكل تراكمي خلال الدورة الربيعية، وتقديرات دقائق المشاهدة بشكل تراكمي حوالي 125 ألف دقيقة ؛ وقد انتقل عدد منخرطي القناة القارين إلى حوالي 1500 منخرط ، وبلغت عدد مقاطع الفيديو المحملة على القناة منذ انطلاقها سنة 2012 حوالي 1800 شريط أي بمعدل يناهز 400 مادة سمعية بصرية سنويا.

أما على مستوى تقديرات دقائق المشاهدة بشكل تراكمي منذ انطلاق القناة على يوتوب سنة 2012 تجاوزت مليون ونصف دقيقة، اما عدد المشاهدات فتجاوزت 650 الف شخص.

الدبلوماسية البرلمانية

إلى جانب مهامه المرتبطة بالتشريع وإعمال الرقابة على العمل الحكومي، يولي الفريق أهمية كبرى للعمل الدبلوماسي حيث سجل من خلال مشاركاته التي بلغت 46 مشاركة مجموعة من المواقف المشرفة لصورة المغرب في مختلف المحافل والملتقيات الدولية وكذا الدفاع عن المصالح والقضايا وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية والقضية الفلسطينية وباقي القضايا العادلة سواء على المستوى الإقليمي او الدولي.

من جهة أخرى لم يتسنى للفريق المشاركة بالندوة التي نظمت حول الشفافية في مجال صناعات استخراج المعادن في الفضاء الفرنكفوني بكنشاسا لتزامنها مع جلسات التصويت على مشروع قانون المالية لسنة 2016، وكذا ورشة عمل إقليمية حول موضوع : «تشجيع البرلمانات الوطنية لتعزيز تنفيذ القرار 1540 لمجلس الأمن بالأمم المتحدة» لظروف طارئة للأخ عبد المجيد جوبيج ممثل الفريق بهذه الورشة.

وإعمالا لمقتضيات النظام الداخلي للفريق، حافظ الفريق على تمثيليته بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ومختلف اللجان والشعب البرلمانية.

ويوضح الجدول الآتي المحطات الدبلوماسية التي شارك فيها أعضاء الفريق النيابي خلال السنة التشريعية الخامسة والأخيرة.

السنة التشريعية الخامسة 2016/2015

دورة أكتوبر 2015

ر.ت	التظاهرة	تاريخ الانعقاد	المكان	المشاركون	إنجاز التقرير	ملاحظات	الشعبة
1	المشاركة في الدورة الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي	17 أكتوبر 2015	جنيف	**عبد السلام بلاجي**	نعم	وثائق خاصة بالأرشيف	الاتحاد البرلماني العربي
2	المشاركة في أشغال الجمعية 133 للاتحاد البرلماني الدولي	من 17 إلى 21 أكتوبر 2015	جنيف/ سويسرا	**عبد الله بووانو**			الاتحاد البرلماني الدولي
3	المشاركة في اجتماع لجنة الطاقة والبيئة والماء التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط	يومي 19 و20 أكتوبر 2015	فيينا- النمسا	**سعيد خيرون**			الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط
4	المشاركة في الدورة 11 للبرلمانيين من أجل محاربة ظاهرة التصحر	يومي 21 و22 أكتوبر 2015	أنقرة/تركيا	**أحمد صدقي**	نعم		-
5	المشاركة في القمة العالمية للشراكة الحكومية المفتوحة	من 27 إلى 29 أكتوبر 2015	مكسيكو	**عبد اللطيف بنيعقوب**	نعم	وثائق خاصة بالأرشيف	-
6	المشاركة في اجتماع لجنة الشؤون القانونية وحقوق الانسان ولجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعتين للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا	يومي 02 و04 نونبر 2015	باريس/ فرنسا	**محمد يتيم**			الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
7	المشاركة في ندوة حول موضوع: الشفافية في مجال صناعات استخراج المعادن في الفضاء الفرنكفوني	من 17 إلى 19 نونبر 2015	كنشاسا/ جمهورية الكونغو الديمقراطية	**ادريس الثمري**	اعتذر لتزامنها مع مناقشة مشروع قانون المالية 2016		
8	المشاركة في مؤتمر حول موضوع : حق الجميع في الجنسية : دور البرلمانات في الوقاية والقضاء على ظاهرة انعدام الجنسية	يومي 26 و27 نونبر 2015	كاب/جنوب افريقيا	**آمنة ماء العينين**	نيابة عن رئيس الفريق		الاتحاد البرلماني الدولي
9	المشاركة في الدورة 37 للمنتدى البرلماني السنوي لمنظمة برلمانيون من أجل التحرك العالمي	من 30 نونبر إلى 01 دجنبر 2015	سان سالفادور/ السالفادور	**محمد بن عبد الصادق**			منظمة برلمانيون من أجل التحرك العالمي

10	برنامج تبادل الخبرات مع البرلمان الأوروبي	من 30 نونبر إلى 02 دجنبر 2015	بروكسيل/ بلجيكا	**عزيزة القندوسي**		تمثيلية الفريق	اللجنة الموضوعاتية المكلفة بالتنمية القروية
				جمال المسعودي		رئيس اللجنة	
				عبد اللطيف بروحو		تمثيلية مكتب المجلس	
11	المشاركة في أشغال الدورة 67 للجنة التنفيذية والمؤتمر 38 لرؤساء المجالس الوطنية للاتحاد البرلماني الإفريقي	من 02 إلى 06 دجنبر 2015	غينيا بيساو	**آمنة ماء العينين- موح الرجدالي**			الاتحاد البرلماني الافريقي
12	اجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا	07 دجنبر 2015	بروكسيل/ بلجيكا	**محمد يتيم**			الشعبة الوطنية بالجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
13	اجتماع لجنة الهجرة واللاجئين والنازحين التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا	يومي 15 و16 دجنبر 2015	باريس/ فرنسا	**نزهة الوفي**			الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
14	المشاركة في أشغال الجلسة الثانية لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي	من 10 إلى 13 يناير 2016	جمهورية مصرالعربية	**محمد السليماني**	نعم		البرلمان العربي
15	زيارة دراسية حول تقييم السياسات العمومية: التنمية القروية	يومي 18 و19 يناير 2016	فرنسا	**جمال المسعودي**			مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية حول التنمية القروية
16	المشاركة في أشغال الدورة الحادية عشرة لمؤتمراتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي والاجتماعات المصاحبة لها	من 21 إلى 25 يناير 2016	بغداد/ العراق	**سليمان العمراني**			اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي
17	المشاركة في أشغال المرحلة الأولى من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لسنة 2016	من 25 إلى 29 يناير 2016	ستراسبورغ	**محمد يتيم-نزهة الوفي**			الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
18	المشاركة في اشغال اجتماع لجنة القضايا الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط	10 فبراير 2016	اسطنبول/ تركيا	**حكيمة فصلي**			لجنة القضايا الاقتصادية والمالية والشؤون الاجتماعية والتربية التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

19	المشاركة في أشغال المؤتمر البرلماني الإفريقي الثاني حول الهجرة تحت عنوان : مساهمة المهاجرين الأفارقة في التنمية في بلدان المنشأ والمهجر	يومي 15 و16 فبراير 2016	دجيبوتي	**آمنة ماء العينين**			الاتحاد البرلماني الإفريقي
20	المشاركة في الدورة العاشرة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط	يومي 18 و19 فبراير 2016	تيرانا / ألبانيا	**عزوها العراك**			الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط
21	ورشة عمل إقليمية حول موضوع : تشجيع البرلمانات الوطنية لتعزيز تنفيذ القرار 1540 لمجلس الأمن بالأمم المتحدة	يومي 22 و23 فبراير 2016	أبيدجان/ ساحل العاج	**عبد المجيد جوبيج**	اعتذر عن المشاركة لظروف طارئة		
22	المشاركة في الاجتماع الشتوي للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي	يومي 25 و26 فبراير 2016	فيينا-النمسا	**عبد الصمد حيكر**			الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي
23	المشاركة في ورشة عمل لمجموعة العمل الموضوعاتية حول المساواة والمناصفة بموازاة الدورة 60 للجنة المرأة بالأمم المتحدة	من 14 إلى 24 مارس 2016	نيويورك/ و.م.أ	**سعادة بوسيف**			مجموعة العمل الموضوعاتية حول المساواة والمناصفة
24	المشاركة في أشغال الجلسة الثالثة لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي	من 27 فبراير إلى فاتح مارس 2016	جمهورية مصر العربية	**محمد السليماني**			الاتحاد البرلماني العربي
25	المشاركة في اجتماع لجنة القضايا السياسية والأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط	29 فبراير 2016	البرلمان الأوروبي	**خالد البوقرعي**			لجنة القضايا السياسية والأمن وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط
26	اجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا	8 مارس 2016	باريس/ فرنسا	**محمد يتيم**			لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
27	اجتماع لجنة الهجرة واللاجئين والنازحين التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا	يومي 21 و22 مارس 2016	تيبلسي/ جورجيا	**نزهة الوفي**			لجنة الهجرة واللاجئين والنازحين التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

دورة أبريل 2016						
28	المشاركة في أشغال المؤتمر 23 للاتحاد البرلماني العربي	يومي 10 و11 ابريل 2016	القاهرة/ مصر	**عزيزة القندوسي- عزيز كرماط**	نعم	الاتحاد البرلماني العربي
29	المشاركة في أشغال الجلسة الرابعة لدور الانعقاد الرابع من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي	من 16 إلى 18 أبريل 2016	جمهورية مصر العربية	**محمد السليماني**		البرلمان العربي
30	المشاركة في اجتماع لجنة التعاون والتنمية التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية	يومي 26 و27 أبريل 2016	ميدراند- جنوب إفريقيا	**يوسف غربي**		الجمعية البرلمانية للفرنكفونية
31	المؤتمر البرلماني 14 للحوار الافريقي العربي	يومي 4 و5 ماي 2016	أبيدجان- جمهورية ساحل العاج	**عزيزة القندوسي- عزيز كرماط- آمنة ماء العينين- موح الرجدالي**		الاتحاد البرلماني العربي الاتحاد البرلماني الافريقي
32	المنتدى العالمي للنساء في البرلمانات 2016	من 04 إلى 06 ماي 2016	عمان/الأردن	**سعادة بوسيف**		
33	المشاركة في الدورة الرابعة للجنة البرلمانية المشتركة المغرب-الكيبيك	من 08 إلى 12 ماي 2016	الكيبيك/ كندا	**صباح بوشام**		اللجنة البرلمانية المشتركة الكندية المغربية
34	اجتماع مشترك بين اللجنة الفرعية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا حول المساواة بين الجنسين والشبكة البرلمانية من أجل حق النساء في العيش بدون عنف	12 ماي 2016	برلين	**نزهة الوفي**		الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
35	زيارة وفد برلماني مغربي لماليزيا	من 23 إلى 26 ماي 2016	كوالالمبور/ ماليزيا	**عبد السلام بلاجي**	نعم	مجموعة الصداقة البرلمانية المغربية الماليزية
36	اجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا	24 ماي 2016	باريس/ فرنسا	**محمد يتيم**		الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

37	مؤتمر القمة الثالث لرؤساء الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط والجلسة العامة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط	يومي 28 و29 ماي 2016	طنجة/ المغرب	**سعيد خيرون- خالد البوقرعي- حكيمة فصلي**		الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط
38	انعقاد البرلمان العربي	من 28 ماي إلى فاتح يونيو 2016	القاهرة/ مصر	**محمد السليماني**		البرلماني العربي
39	اللجنة الخاصة بوضعية المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا	يومي 30 و31 ماي 2016	اليونان	**محمد يتيم**		الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
40	أشغال الدورة 68 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي	يومي 2 و3 يونيو 2016	الخرطوم/ السودان	**آمنة ماء العينين**		الاتحاد البرلماني الإفريقي
41	اجتماع لجنة الهجرة واللاجئين والنازحين التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا	3 يونيو 2016	باريس/ فرنسا	**نزهة الوفي**		الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
42	المشاركة في الدورة السنوية 2016 للمؤتمر البرلماني لمنظمة التجارة العالمية	يومي 13 و14 يونيو 2016	جنيف	**الحسن بومشيطة**	نعم	
43	أشغال المرحلة الثالثة من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لسنة 2016	من 20 إلى 24 يونيو 2016	ستراسبورغ	**محمد يتيم- نزهة الوفي**		الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
44	انعقاد المؤتمر الاقليمي حول دور البرلمان في مكافحة العنف القائم على نوع الجنس	يومي 14 و15 يوليوز 2016	تونس	**أمينة العمراني الإدريسي**		
45	اجتماع لجنة الهجرة واللاجئين والنازحين التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا	22 شتنبر 2016	باريس/ فرنسا	**نزهة الوفي**		الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا
46	اجتماع لجنة القضايا السياسية والديمقراطية التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا	26 شتنبر 2016	ريكيافيك/ أيسلندا	**محمد يتيم**		الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

أنشطة الفريق

(ألبوم صور)

اجتماعات الفريق

استقبالات الفريق

اللقاءات الدراسية